الاثنين 13 شباط 2023
العدد 4848 السنة السابعة عشرة
Lundi 13 Février 2023 no 4848 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

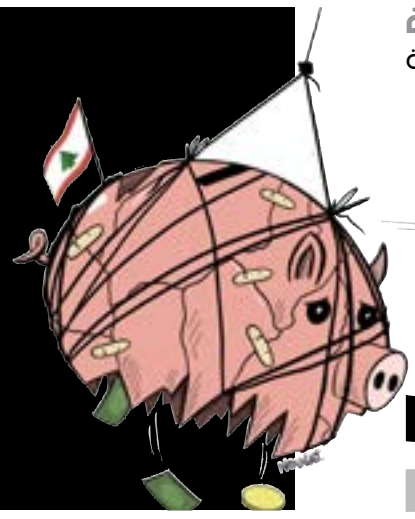

رأس المال

3,2 مليار دولار عجز ميزان المدفوعات

● ماهر سلامة
نحو الدولرة الكاملة

● لور شدراوي
هل الإصلاح المالي ممكن؟

باسيل يحسم عدم مشاركة التيار «إلا في حالات الطوارئ»

سحب الميثاقية عن جلسة التشريع [2]

سوريا
تحدّي كسر الخطوط
[6 ـ 10]

تردد الصورة ضبابية وقتامة يوما بعد يوم، مع تسارع عدّاد الخسائر البشرية ليتجاوز مساء أمس الـ29 ألف قتيل (أ ف ب)

تحقيق

سعد الحريري
«البطل»... حتى إشعار آخر

4

05
تقرير
جمعية «إرادة»
«الابنة» غير المعلنة للجماعة الإسلامية

11
اليمن

تردد سعودي يؤخر الهدنة... وصنعاء مطمئنة

14
سينما

مهرجان برلين
لا صوت يعلو فوق السياسة

المشهد السياسي

باسيل يحسم لـ«الأخبار» عدم مشاركة التيار

الميثاقية تطيّر جلسة التشريع؟

فيما تلتئم هيئة مكتب مجلس النواب اليوم للتوافق على جدول أعمال جلسة تشريعية يتضمن 81 بنداً، أبرزها الـ«كابيتال كونترول» والتمديد للمدراء العامين ورؤساء الأجهزة الأمنية، أكد رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل لـ«الأخبار»، أمس، «أننا بالطبع لن نشارك» في الجلسة، مشيراً إلى أن ما ينطبق على انعقاد حكومة تصريف الأعمال لجهة عدم الانعقاد في ظل الفراغ الرئاسي، ينسحب أيضاً على مجلس النواب الذي

> تعطيل التشريع مقابل تعطيل الرئاسة... وبري يتبلغ اليوم نتائج لقاء باريس الخماسي

يعتبر هيئة ناخبة «إلا في حالات الطوارئ والضرورة القصوى»، في وقت تربط قوى أخرى مشاركتها بما سيتضمّنه جدول الأعمال.

مقاطعة التيار المؤكدة معطوفة على رفض كتلة القوات اللبنانية يعني غياب أكبر كتلتين مسيحيتين عن الجلسة التي كان مقرراً أن تُعقد خلال أسبوعين، ما يثير أسئلة عما إذا كان رئيس مجلس النواب نبيه بري سيُفرمل اندفاعته، والأهم ما إذا كان التشريع قد طار إلى أمد غير قريب، خصوصاً أن باسيل أكد في تصريح على مواقع التواصل الاجتماعي أن «ما يدفع إلى المشاركة هو الأمور الطارئة، والطارئ الوحيد حالياً هو انتخاب الرئيس».

حتى الآن لا جواب حاسماً بشأن مصير الجلسة التي ستكون العنوان الطاغي على التطورات الداخلية مطلع الأسبوع، خصوصاً أن الجلسة «مطلوبة» لإقرار قوانين يشترطها صندوق النقد الدولي أهمها الكابيتال كونترول، فضلاً عن التمديد للمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم الذي

(مروان بو حيدر)

على انعقاد مجلس الوزراء وتصوير اجتماع الحكومة ضد المكوّن المسيحي في البلد قد يدفع رئيس المجلس إلى التراجع». علماً أن «القوات والتيار سبقَ أن شاركا عام 2015 بجلسات التشريع في ظل الشغور». وبينما قالت مصادر بارزة في التيار أنه «لا يكفي وضع قوانين على جدول الأعمال من دون وجود نية لإقرارها ولا يمكن السير بقوانين تمدد لأشخاص محددين حصراً»، لافتة إلى «وجود جو كبير بين نواب التيار معترض على المشاركة»، أشارت مصادر سياسية إلى أن الاتصالات مستمرة لإدخال تعديلات على جدول الأعمال تتوافق والشروط التي تضعها الكتل وتحديداً التيار، في سبيل إقناعهم بالمشاركة.

من جهة أخرى، يتبلغ لبنان اليوم المعلومات الرسمية عن نقاشات اللقاء الخماسي الذي استضافته باريس الأسبوع الماضي، عبر سفراء أربع من الدول المشاركة (الفرنسي والأميركي والمصري والقطري) الذين يفترض أن يلتقوا بالرئيس بري اليوم. وبات معروفاً أن النقاشات بقيت في إطارها العام إذ لم يجرِ تبني أي اسم كمرشح رئاسي، علماً أن المداولات تخللها طرح لأسماء المرشحين، وفيما لم تبدِ فرنسا ممانعتها لأي اسم يتم الاتفاق عليه سواء كان سليمان فرنجية أو جوزيف عون مع ميلها لبقاء نجيب ميقاتي على رأس الحكومة المقبلة، أبدى الجانب السعودي معارضة واضحة لفرنجية وميقاتي، وشدد على ربط الحكومة والرئاسة ببعضهما، مع تشديد سعودي على «انتخاب رئيس سيادي للبنان وغير فاسد وبعيد علاقات لبنان بالدول العربية والغربية». فضلاً عن المطالبة «بفرض عقوبات بحق معرقلي إنجاز الاستحقاق الرئاسي» إلا أن هذا المطلب لم يتم التوافق حوله.

(الأخبار)

يحال إلى التقاعد الشهر المقبل. وكان 46 نائباً (القوات والكتائب ومستقلين و«تغييريين») أعلنوا مقاطعة الجلسة وعدم الاعتراف بما ينتج منها والطعن في قراراتها. فيما علمت «الأخبار» أن لقاء سيُعقد غداً في منزل النائب نبيل بدر يحضره النواب بلال الحشيمي، محمد سليمان، عماد الحوت، نبيل بدر، عبد العزيز الصمد، أحمد الخير، وليد البعريني لإعلان موقفهم من المشاركة. كما يعقد حزب «الطاشناق» اجتماعاً لدرس جدول الأعمال، فيما أكد النائب جميل السيد أنه لن يقاطع الجلسة في حال تمت الدعوة إليها، لكنه «معترض على تشريع الضرورة لا سيما قانون الكابيتال كونترول» ومشاركته تأتي بهدف «التأثير في النقاشات التي ستحصل خاصة في هذا القانون».

مصادر نيابية أكدت أن «لا مشكلة في النصاب بالنسبة للجلسة إذ إنها تحتاج إلى حضور 65 نائباً، وأي قانون يحتاج إلى غالبية هؤلاء لإقراره». لكن العقدة التي ستُجتث تكمن في «النصاب الميثاقي» الذي كانَ يُراهن على باسيل لتأمينه، إلا أن رفضه المشاركة كما يبدو سيصعب الأمور على رئيس المجلس الذي لن يكون بمقدوره الدعوة إلى جلسة تشريعية حتى في حضور نواب مسيحيين. وأشارت المصادر أنه «كان بإمكان بري أن يفعل ذلك لولا أننا في ظرف استثنائي. لكن الاشتباك السياسي – الدستوري

ابراهيم الأمين

الحروب الطائفيّة على أشدّها

لطالما عاش اللبنانيون معاناة كبيرة جرّاء التوترات السياسية ذات الخلفية الطائفية. في كل مرة يكون فيها لبنان ممسوكاً بتوافق خارجي بين اللاعبين الكبار، تختبئ هذه التوترات خلف صياغات ملتوية، قبل أن يتحفنا «أولياء الأمر» بالحديث عن التعايش والتنوع وغيرهما من التوصيفات. فيما يبقى الجذر الطائفي للسلوك العام، وليس للأزمة، هو الغالب على كل شيء. سابقاً، عانى المسلمون من نظام طائفي مع غلبة مسيحية. ولئن نجحت قوى علمانية في كسر بعض الجدران، إلا أنها لم تفهم الآليات المعقّدة للعقل الجمعي للطوائف اللبنانية، حتى إذا ما قرّر طرف أساسي في الحرب إعلان الوجه الطائفي الصريح للمعركة، ضاع العلمانيون في صراعات الطوائف، وهو ما حصل بعد حرب السنتين عام 1977، فبات العلمانيون جزءاً من الحرب الطائفية، حتى ولو كالوا الاتهامات لخصومهم أو خلعوا الصفات الوطنية على حلفائهم. وأظهرت نهاية الحرب الأهلية أن المعركة هي حول المصالح الكبيرة للطوائف، فتم إقصاء العلمانيين، إلا من إرتضى منهم أن يكون جزءاً من المعادلة السياسية، وتلوينة سخيفة لنظام طائفي مقيت.

> اللبنانيون موصولون بشريط لاصق واهٍ وفكرة التقسيم دعوة إلى حرب مجنونة جديدة

في النسخة الثانية من النظام الطائفي مع غلبة إسلامية، عاش المسيحيون 15 سنة من الإقصاء، ومن تعرّض للاضطهاد منهم هم من يمثّلون فعلياً الغالبية الساحقة من الجمهور المسيحي، وهو ما رست عليه الأمور حتى يومنا هذا. أما المسيحيون الذين أرادوا إعادة صياغة موقعهم وفق اتفاق الطائف، فجلّهم خارج المشهد السياسي، علماً أن كثيرين منهم كرّروا فعلة بعض العلمانيين مع اتفاق الطائف، فارتضوا مواقع هامشية بعدما أسبغوا صفات على القادة الطائفيين الجدد، من الجانبين، تشبه ما كانت عليه حال اليسار اللبناني عندما وصف بعض الخصوم بالقوى الطائفية الانعزالية ملقياً عليها الحرم، فيما أضفى صفة الوطنية على حلفائه من القوى الطائفية!

اليوم، في ظل الانهيار المطبق على لبنان، سياسياً واقتصادياً وأخلاقياً، نشهد مستويات جديدة من التوتر الطائفي الذي يرتفع سقفه يوماً بعد آخر. ويصبح المشهد سوريالياً عندما يحاول المرء رسم الصورة كالآتي:

- جمهور القوات اللبنانية وأنصار 14 آذار وغلاة القوميين اللبنانيين من المسيحيين يعبّرون، صراحة، عن رفضهم لحزب الله، فيما يتساهل بعضهم مع حركة أمل ويعطيها أسباباً مخفّفة لناحية أنها لا تمثّل مشروعاً متصلاً بالإقليم. لكن النتيجة أن هؤلاء، وهم أكثر من نصف المسيحيين، يكرهون أكثر من نصف الشيعة الذين يمثّلهم حزب الله. في المقابل، فإنّ التيار الوطني الحر وحلفاءه، وهم أقل بقليل من نصف المسيحيين، يرفضون ممثلي الشيعة في الدولة، ويصبّون جام غضبهم على حركة أمل، وطفت على السطح أخيراً انتقاداتهم لحزب الله ورفض ما يسمّونه محاولته فرض نمط حياة جديد على اللبنانيين. ويلفتون إلى أن غالبية مسيحية ساحقة ترفض، أو غير مستعدة لتحمّل عواقب العلاقة مع فريق لديه مشكلة مع الغرب.

النتيجة النهائية لكل ما سبق أن غالبية ساحقة من المسيحيين تكره غالبية ساحقة من الشيعة، فيما الأقلية الخارجة عن هذا التصنيف لا تشكل وزناً فارقاً في المعادلة اللبنانية، ومعظم هؤلاء ينتمون اليوم إلى «المجتمع المدني» الذي يسعون إلى خلق كيانه المستقل حياتياً ومعيشياً وثقافياً وفكرياً.

- شيعياً، لا يطيق جمهور المقاومة ذكر كل من له صلة بالجبهة اللبنانية. ومع الفرز ومرور الزمن، صار هذا الجمهور على عداوة فعلية مع كل الفريق الكاره له مسيحياً. وفيما يعتبر التيار الوطني الحر لعنة بحدّ ذاتها بالنسبة إلى جمهور حركة أمل، بات أنصار للمقاومة يعبّرون، أخيراً، عن ضيق من العلاقة مع التيار. الحصيلة النهائية، هنا أيضاً، أن غالبية شيعية لها مشكلة مع غالبية مسيحية. الفارق عند الشيعة هنا، هو أن الجيل الجديد من رجال الأعمال وحديثي النعمة يعيشون تناقضاً كبيراً، إذ يرفضون النفوذ السياسي للمسيحيين، لكنهم يجترّون النمط الاستهلاكي نفسه في الحياة اليومية، ولقسم كبير منهم شغف بالاتصال بالغرب على هيئته الحالية.

- عند الدروز، لا يمكن العثور على أسس عميقة لموقف يدعو الى الثقة بالمسيحيين رغم أن السياسة تفعل فعلها أحياناً. وإذا كان وليد جنبلاط اليوم يقود تحالفات على وقع رقّاص الساعة، فقد سبق أن عبّر عمّا هو مقتنع به عندما تحدّث عن «الجنس العاطل». وهو، في يومنا هذا، يكره القوات ويخشى تمدّد نفوذها، ويرى في التيار ورئيسه شيطاناً رجيماً. وبخلاف طبقة رجال الأعمال الشيعة، فإن جنبلاط، «اليسور الوحيد» عند الدروز، لا يخفي إعجابه بنمط الحياة المسيحي (الغربي)، وهو ما عبّر عنه سياسي مسيحي بأن زعيم المختارة لا يتزوج درزية، ولا يصادق درزياً، ولا يتناقش مع دروز، لكنّ هناك خمسين يوماً في السنة عليه أن يتفقّد فيها رعيّته مع كثير من التكلف.

الموقف الجنبلاطي من المسيحيين هو نفسه إزاء الغالبية الشيعية التي يمثلها حزب الله، أما علاقته مع حركة أمل، فهي من ضمن فكرة تقاسم السلطات في النظام الطائفي. وهي حال خصومه من الدروز ممن يقاتلونه بأدواته نفسها لمشاركته في سلطة إدارة القبيلة. ورغم مواقف أصيلة لهؤلاء إزاء دعم المقاومة، إلا أنهم يمتنعون عن انتقاد حركة أمل إلا في ما ندر. والأمر نفسه ينسحب على علاقتهم بالمسيحيين، إذ يعبّرون بصورة أوضح عن خصومتهم مع القوات وحلفائها، بينما تبقى علاقتهم مع التيار الوطني الحر ربطاً بالتحالفات السياسية اليومية.

- عند السنّة، لم يدم تأثير رفيق الحريري أكثر من عقد ونصف عقد، إذ إن رحلته انتهت - قبل اغتياله - الى تحويله زعيماً لغالبية سنيّة مع قوة اقتصادية كبيرة، وغطاء إقليمي ودولي، تماماً كما حزب الله. لكن الفارق أن الحريري الذي انخرط في إدارة الدولة وفق اتفاق الطائف، أراد تكرار تجربة المواربة في النسخة الميثاقية من النظام اللبناني. فأقام تسويات مع طبقة رجال الأعمال والمال، وأدار علاقة «إرضاء» مع الكنيسة خلال فترة الوجود السوري. إلا أنه أيضاً كان يعاني الأمرّين، وهو «بقّ البحصة»، ولو في مجالسه الضيقة، يوم افتتاح المدينة الرياضية الجديدة، عندما طالب مسيحيين بإبقاء اسم الرئيس الراحل كميل شمعون على المنشأة الرياضية. فقال يومها: «لا أعرف كيف أتعامل معهم. أعطيتهم نصف سوليدير وهم لا يحقّ لهم بذلك، ومثّلت مصالحهم في كثير من المواقع، وأبقيت فرنسا حاضرة في قلب لبنان، وأنا من أقنع البابا بالمجيء الى بيروت لطمأنتهم، وحرصت على المناصفة في كل الإدارات أو المؤسسات المنتخبة. فما هو المطلوب بعد؟».

طبعاً لم يكن الحريري خصماً للنظام القائم قبل الطائف، لكنه كان باحثاً عن موقع أكثر تأثيراً للمسلمين السنّة، وهو ما حصل عليه بعد اتفاق الطائف. ومع إعلان نظام الترويكا، حاول التعويض عن النقص في تمثيل رئيس الجمهورية المسيحي، بالقيام بدور من خلال ما افترضه تحالفاً وثيقاً مع الكنيسة. وبعد رحيل الحريري، تصرف ورثته على أن المسيحيين حلفاء في معركة إنهاء النسخة السورية من اتفاق الطائف. لكنهم سرعان ما اكتشفوا أن خروج الوصاية السورية أعاد الى المسيحيين تمثيلهم الحقيقي، وهو ما شكّل صدمة لدى الغالبية السنيّة المتمثلة بالتيار الحريري، فكانت المشكلة المستمرة مع التيار وتلك التي استجدّت مع القوات. وفي حالة السنّة اليوم، يصعب العثور سوى على أقليّة «لبنانوية» لا تمانع علاقة قوية مع المسيحيين.

ومع البحث في العلاقات المعقّدة والصعبة بين الشيعة والسنّة والدروز، وداخل الطوائف المسيحية، تكتمل صورة جنون عام لا نتيجة له سوى تدمير ما بقي من هيكل المجتمع اللبناني ومؤسساته التوافقية. والمشكلة القائمة اليوم حول معركة انتخاب رئيس للجمهورية، هي الباب الذي فتح من جديد «جهنّم طائفية» لا نعرف الى أين ستقودنا.

لسان حال الغالبية المسيحية اليوم أن حقوقنا الفعلية نحصل عليها من خلال صيغة حكم تمنحنا حقوقاً متساوية بعيداً عن منطق العددية وحتى الفعالية. لكن هؤلاء، لا يقولون كيف سيديرون موقعهم في ظل الصراعات القائمة داخلياً وإقليمياً. أما المسلمون فلا يريدون مراجعة تجربتهم وتحمّل مسؤولية التدمير الذاتي الذي كانوا شركاء أساسيين فيه، وهم في حالة الدولة الراهنة يتّهمون المسيحيين بأنهم يعطّلون كل شيء:

يرفضون اجتماع الحكومة، ويرفضون تشريع المجلس النيابي، ويمنعون مجلس القضاء الأعلى من العمل، ويفرضون حسابات خاصة على سلوك القوى الأمنية والعسكرية، من أجل انتخاب الرئيس الذي يريدون، فيما القناعة غير المعلنة لدى المسلمين أنهم هم من يختارون الرئيس المسيحي...

وتكتمل دائرة الكارثة مع تحوّل الناس أسرى شعارات من يطالب بالتقسيم والفدرالية. أصحاب هذه النظريّة يتجاهلون حقيقة أن لبنان موصول أصلاً بشريط لاصق من «البصاق» لا يتحمّل قوّة شدّ من جهة واحدة، ومشروع «الانعزال» لا يحمل أيّ أساس علمي صلب يمكن أن يحوّله الى حقيقة، بل هو مجرّد دعوة الى حفلة حروب أهلية جديدة ستعيدنا الى الزمن العبثي، الذي رفع فيه بيار الجميل شعاره الكارثة: لتقع الحرب وليربح الأقوى!

تقرير

المصارف تمارس الابتزاز: نريد عفواً عاماً الآن!

محمد وهبة

التزاماً بقرار جمعية المصارف، تقفل المصارف أبوابها منذ نحو أسبوع رفضاً للإجراءات القضائية بحقّ عدد من أصحابها واحتجاجاً على الحكم المبرم الصادر ضدّ «فرنسبنك» بذريعة أنه لا يعتبر الشيك المصرفي وسيلة إبراء. وقد التزمت غالبية المصارف بالقرار فأغلقت أبواب فروعها وإداراتها أمام الزبائن رغم أن بعضها واصل العمل داخلياً.

الواقع هو أن إضراب المصارف ليس إلا محاولة لتحسين موقعها في معركة توزيع الخسائر الجارية الآن وداخل بنية النظام. فالحلفاء التقليديون للمصارف، أي القوى السياسية، لا يعملون حالياً في خدمتها بالزخم نفسه الذي كانوا عليه في السنوات السابقة للأزمة. إذ إن هذه القوى تعمل الآن بوتيرة بطيئة ومربكة تجاه ملف معالجة انهيار المصارف وإفلاسها، وهي حال «أبو المصارف» حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي يتهمها بالجحود وعدم الوقوف إلى جانبه في معاركه القضائية. فيما القضاء الذي لطالما كان يتبادل الخدمات معها، أصبح الآن مشتتاً بين المتنحين عن الملفات وبين من يسجّل لهم اتخاذ قرارات تخالف إرادة المصارف.

ويمثّل الاضراب خطوة أساسية في مواجهة التطوّرات المرتقبة، لا سيما على جبهة مشروع قانون الـ«كابيتال كونترول»، الذي يعدّ مفتاحاً لكبح الإجراءات القضائية التي صدرت أو قد تصدر ضدّها في لبنان والخارج. إذ إن المشروع، بالفعل، يحمي المصارف وإداراتها من الجريمة بمفعول رجعي. فالمادة العاشرة منه، مثلاً، تشير إلى أنه «حفاظاً على حقوق جميع المودعين، ومع حفظ حقهم باستيفاء ودائعهم من المصارف، بما فيها اللجوء إلى القضاء، يعلق تنفيذ جميع الأحكام والقرارات الصادرة للتنفيذ في لبنان والخارج التي صدرت قبل صدور هذا القانون والتي لم تنفذ بعد، وتلك التي ستصدر بعد دخوله حيّز التنفيذ، والمتعلقة بمطالبة أو بتدابير مخالفة لأحكامه. ويبقى هذا التعليق سارياً لغاية انتهاء مهلة تطبيق هذا القانون المنصوص عنها في المادة الحادية عشرة» التي تشير إلى أن مدّة القانون تسري لمدة سنة قابلة للتجديد في مجلس النواب بناء على اقتراح اللجنة التي تتألف من وزير المالية وحاكم مصرف لبنان وقاض من الدرجة 18.

> تسعى المصارف بالإضراب إلى تحميل الناس أعباء تذويب الخسائر بالتضخم

المسألة متعلقة أولاً بمحو آثار الجريمة. لاحقاً، ستفتح المصارف جبهة جديدة تهدف إلى الحفاظ على الكيانات التي شكّلت بالنسبة اليها مصدر ربح دائماً ومستمراً وسهلاً وسريعاً منذ مطلع التسعينيات. فقد كانت رساميل المصارف في عام 1993 نحو 260 مليون دولار، وبلغت ذروتها عام 2019 فوصلت إلى نحو 20,7 مليار دولار، أي أنها تضاعفت 79 مرّة. وفيما كانت أرباحها تبلغ 99 مليون دولار في 1993، بلغت ذروتها في 2017 مسجّلة 2,7 مليار دولار، أي أنها تضاعفت 27 مرة. كما ارتفعت أصول المصارف من 10,8 مليار دولار إلى 250 مليار دولار، أي أنها تضاعفت 23 مرّة.

هذا السجلّ لا يكشف فقط عن التطوّر الذي سجّلته المصارف بانخراط مباشر من قوى السلطة طوال هذه الفترة، بل يشير أيضاً إلى موقعها في هرمية النفوذ السلطوي في لبنان الذي يتيح لها محو أثر الجريمة. وإذا مُنحت المصارف عفواً عاماً عن كل جرائمها، فإن العفو أسهل عن شركائها في حاكمية مصرف لبنان وبين القوى السياسية. وهي اليوم قادرة على ممارسة القيود غير الشرعية على مدى ثلاث سنوات من دون أن يحاسبها أحد، وعلى مواجهة كل المودعين الذين تسترهنهم، بمن فيهم الكبار والصغار، من دون أن يُعلن إفلاس مصرف واحد. كما أنها قادرة على فرط خطّة التعافي التي وضعتها حكومة الرئيس حسان دياب لأن لديها شركاء في السلطة أقوياء أيضاً. بالتالي هي قادرة أيضاً على الإغلاق مجدداً وتكراراً، والامتناع عن تطبيق تعاميم مصرف لبنان من دون أي مساءلة. بل هي تستمد هذا النفوذ من مصرف لبنان. لكنها، حتى لو رغم هذين القدرة والنفوذ، ليست قادرة على إلغاء حصول الجريمة، بل إلغاء أثر غالبية المصارف فيها. لذا، فإن الخوف والقلق من وقوع مصرف ما هو ما يقلقها فعلاً. وهي تبحث عن ضحية تلتصق بها الجريمة التي لا يمكن إنكار حصولها. حالياً، الجريمة تلتصق بالشعب كله من خلال تحميله أعباء تذويب الخسائر بالتضخّم، والاستمرار بإلصاق الجريمة به هو مسعى المصارف في هذا الإضراب وفي كلّ خطوة لاحقة.

(مروان بو حيدر)

تحقيق

سعد الحريري «البطل»... حتى إشعارٍ آخر

ندى أيوب

في طريق العودة من جولة «ببروتية»، ينبعث صوت فيروز تغنّي «يا خوفي إبقى حبك بالأيام اللي جاي... حبيبي إنت وحزيّتي إنت... وإنت لي بكرهو واللي بحبو إنت». تلخّص كلمات جوزيف حرب هذه مخاض المشاعر المتضاربة لجمهور تيار المستقبل الذي لم يشفَ، بعد عام من الهجران، من جروح العلاقة مع «الحبيب» سعد رفيق الحريري.

حكاية الحريري «ما خلصت» بعد عند قلة ستزوره هذه الأيام لإثبات ولاء تحتاجه هي. لكن، عشية الذكرى الـ18 لاغتيال «الرفيق» التي يعود سعد لإحيائها بصمت، تخلّع أزقة بيروت عنها ثوباً مثلّعاً من الصور واليافطات القديمة التي سقطت

> **شريحة واسعة آخذة بالازدياد ركنت الحريري على رفّ طبقات الذاكرة الخلفية وغرقت في الهمّ المعيشي**

بمرور الوقت، من دون أن تحلّ محلها صور جديدة للزعيم المنكفئ في منفاه الإماراتي. كسر غياب سعد البيارتة مرتين؛ مرة بتخليه عنهم، ومرة لأنه خلّف «فراغاً زعاماتياً»، ما انفكّ يتكرّس بعد عام من تلمّس الطريق ومحاولة البحث عن «قائد حقيقي» لـ «المجتمع السني». يبدّد خوفه من خسارة مكتسباته في بنية النظام. فلم يجدوا من يرفع في داخلهم منسوب هرمونات السعادة، ويردّدون على مسمعه «بكرا إنت وجاي رح زيّن الريح»، كما فعلوا مع سعد ومن قبله رفيق.

داخل مقهى شعبي في شارع البرجاوي، يرتاده شبان «مستقبليون»، يأخذ زلزال تركيا وسوريا حيزاً من الحديث، ليس عن حجم دماره وحسب، إنما لكونه سبباً ألهاهم عن صورة للشيخ سعد كانوا يخططون لرفعها في ساحة الملعب البلدي تزامناً وزيارته الخاطفة. وصلت ارتدادات الطبيعة إلى طريق الجديدة معقل التيار ورافعته، وفرضت على أهلها همماً جديداً. قبلها، فرض الانهيار وطأته، فغاص الجميع في تداعياته

(هيثم الموسوي)

الخانقة على حياتهم اليومية. لم يعد محرجاً بالنسبة لأهل المنطقة سؤالهم عن المزاج العام، فيخبرونك أن أحداً «لم يبال بالتحضيرات لاستقبال الحريري، وإذا كانت هذه حال طريق الجديدة فما بالك ببقية مناطق العاصمة». بهذه الصراحة يتحدّث شاب منهمك بتلبية طلبات زبائن المقهى من المشروبات الساخنة.

في كتابه «سيكولوجيا الجماهير»، يقول غوستاف لوبون إن «الجماهير بحاجة إلى من يقودها ويحميها...»، وهي «لا تفكّر عقلانياً دوماً، وعادة ما تكون من دون ذاكرة فلا تحاسب القائد على وعودٍ لم تتحقق». هذه حال جزءٍ من «المستقبليين» لا يزالون يخضعون للتأثير العميق لفكرة أن سعد هو ابن رفيق، فعاش في مشاعرهم على إرث والده. لكن الفارق الأساسي اليوم، مقارنة بما قبل عام مضى، وبالتحديد قبيل إعلان الحريري اعتكافه عن العمل السياسي، أن هذه الفئة تضاءلت عددياً بشكلٍ ملحوظ. وهي تكاد تنحصر بدائرة من المنتسبين إلى «المستقبل» في أبو شاكر وشارع العرب وحيّ الدنا. وجودهم قائم على أنهم «حريريون»، ويشكّل ذلك جزءاً من هويتهم. لذلك رفعوا شعار «لا ما خلصت الحكاية». يقول أحد أبناء حي أبو سهل المتفرّع من الطريق الجديدة: «لم تنته حكاية المستقبل مع اغتيال رفيق ولا مع اعتكاف سعد، وهذه رسالة لكل من يسأل ماذا لديه سعد الحريري في لبنان ليزوره». ولكن هل تعتقدون أن سعد بوابة الحل وتنتظرون عودته إلى الحياة السياسية؟ «كلا».

باختصار شديد ثابتون هؤلاء في مكانهم، مسجونون بفكرة سعد رفيق الحريري، ويلعنون حظهم السيئ بسبب «ضعفه» كزعيم.

في المقابل، كلما وسّعت الدائرة ستجد شريحة وازنة وآخذة بالازدياد، ركنت الحريري على رفّ طبقات الذاكرة الخلفية، وحلّ في مقدمة رأسها حصار أهل البلد تركض جعلها كسائر أهل البلد تركض وراء مصدر الرزق، غارقة في البحث عن مخارج للتكيّف وواقعها. قد يكون التعبير الأصدق لسيدة تنتقي أغراضها من عربة على رصيف يؤدي إلى سوق صبرا الذي تقصده لرخص أسعاره: «نسأل عن الدولار وأسعار الخضار وكلفة النقل أكثر من أحاديثنا عن سعد الحريري»، وتستطرد «بالي مش معه، وما منذكره إلا عند السؤال». هذه «الفجاجة» يؤكّدها شاب من آل عيتاني يذهب أبعد من ذلك بالإشارة إلى أن «زينة عيد الحب تملأ شوارع بيروت وتطغى على ذكرى رفيق الحريري نفسه... العالم بدها تعيش».

أفراد المكوّنات الطائفية الأخرى ممن ينظرون إلى أدوارهم انطلاقاً من الطائفة، يجدون في أحزابهم وزعمائهم «متنفساً» كنوع من التعويض على صعيد الجماعة. فزعماؤهم حاضرون في المشهد السياسي، وبهم ومن خلالهم تتكون المعادلة، إلا المكون «السني» وحده من يعاني «الاغتراب في الوطن» على حد تعبير رجل خمسيني يرى أن «أبو بهاء كان رجلاً تليق به الزعامة».

شعور الإحباط المستجدّ تتشاركه الفئة المسكونة بـ«ابن الرفيق» والفئة الأوسع غير المبالية، وكلاهما لا يخفيان الخوف والقلق المحيطين بهم، وفي الوقت نفسه النفور من «المتخاذلين»، بدءاً بالشقيق بهاء وليس انتهاء بفؤاد السنيورة. أما العلاقة مع نجيب ميقاتي فـ«صفر»، لكن «ممنوع المس برمزية الرئاسة الثانية». ويمتد العتب أيضاً إلى خارج الحدود، لأنه «إذا ما أرادت السعودية تضييق الخناق على حزب الله، فلماذا لم تدعم السنّة عن طريق دار الفتوى مالياً وعينياً؟». كما يأخذ كثر على «دول الخليج عامة تخليها عن المجتمع السني في الأزمة الاقتصادية المتفاقمة».

قيل إن تشتّت «الصفّ السني» سيصبّ في مصلحة سعد الحريري، ومن بوابته سيعود إلى المسرح السياسي بضوء أخضر سعودي - إماراتي. لكن، كما يقول الكاتب في علم القيادة جون ماكسويل، «الناس يصفحون عن الأخطاء العابرة إذا كانوا يرون أنك ما زلت تنمو كقائد، ولن يثقوا أبداً بمن لديه عيوب في الشخصية». وناس الحريري، بتعبيراتهم البسيطة، قالوا في سعد إن «شخصيته ضعيفة ومن الأفضل ألا يعود فهو غير قادر على مصارعة بقية الزعماء»، و«ضحك عليه جميع من حوله»، «مشكلته قلبه الطيب»... الخ. على رغم ذلك، لا يزال هذا الجمهور يبحث في لا وعيه عن رمز مُلهم يفجّر به ثقته بمكامن قوّته. وبما أن لا جماهير من دون قائد ولا قائد من دون جماهير، وبما أن جمهور الحريري على امتداد لبنان من الشمال إلى البقاع الغربي والإقليم وبيروت تضعضع، يصح السؤال: هل لا يزال الحريري قائداً؟ ربما. لكن ليس لأن الزعامة تحيا بالحب وحده، وليس لأن «القائد الضحية» يكفيه التعاطف الصادق وينقذه، بل، ببساطة شديدة، لأنه «من قلة الأبطال» سيبقى الحريري «بطلاً»... حتى إشعارٍ آخر.

الحريري في بيروت: «ما خلصت الحكاية»

«ما خلصت الحكاية»... بهذا الوسم أرادت ماكينة الرئيس سعد الحريري إحياء الذكرى الـ 18 لاغتيال الرئيس رفيق الحريري. باستحضار هذه الأغنية، أراد رئيس تيّار المستقبل فتح «طاقة أمل» لأنصاره بأنّه لم يكتب بعد نهاية حياته السياسيّة، بل سيعود إليها «يوماً ما».

هذه كلمة السرّ الوحيدة التي سينطقها الحريري خلال زيارته التي تمتدّ بين أربعة وخمسة أيّام، إذ إنه لن يتحدث في السياسة، لا أمام ضريح والده حيث سيكتفي بقراءة الفاتحة ولا خلال استقباله وفوداً في بيت الوسط. لكن، هذه المرّة لن يكتفي «أبو حسام» بأن يطلّ على محبّيه عبر نافذة قصره ليلوّح لهم، بل سيفتح أبواب بيت الوسط أمام «المُحبّين» من شخصيات سياسية ووفود شعبيّة. وقد استنفرت قيادة «المستقبل» والمنسّقيّات لحثّ المناصرين على المشاركة في ذكرى الحريري وزيارة بيت الوسط. ولتأمين الحضور الأوسع، أمّن «المستقبليون» لهؤلاء وسائل النقل مجاناً من مناطقهم إلى بيروت، ثم العودة إلى قراهم. وعليه، يبدو جلياً أنّ هؤلاء يريدون حشداً شعبياً يُعين الحريري على إيصال رسالة إلى أكثر من جهةٍ بأنّ غيابه عن الساحة لعامٍ كامل لم يغيّر شيئاً في ترتيبه كـ«الزعيم السني الأقوى».

مع ذلك، سيتمسّك الحريري بأنّ هذا المشهد ليس مقصوداً، بل ظهر عفوياً لأنصار رغبوا في أن يشاركوه هذه الذكرى، إذ يشير «المستقبليون» إلى أنّهم لم يوجّهوا دعوات عامّة للمشاركة، وإنّما «الضريح هو لكل الناس».

وينتظر أن يشارك عدد من الشخصيات السياسية والدينيّة في زيارة الضريح أثناء وصول الحريري إليه، إضافة إلى زيارتهم بيت الوسط، ومن بينهم مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، وفيما لم يُعلن بعد عن الشخصيات التي سيستقبلها الحريري، إلا أن المؤكّد أن جدول أعماله سيكون حافلاً بلقاءات سياسية من دون تصريحات أو مواقف، التزاماً بقرار الاعتكاف. وعلم أن الموعد الوحيد الذي ثُبّت على جدول الأعمال حتى الآن هو لنادي رؤساء الحكومات السابقين، أي عملياً الرئيسين فؤاد السنيورة وتمام سلام، غضافة إلى لقاءات مع سفراء ودبلوماسيين.

وقد وصل الحريري إلى بيروت مساء أمس، وينتظر أن يبدأ اليوم سلسلة لقاءات مع قيادة التيار من مسؤولي هيئة الرئاسة والمكتب التنفيذي والمكتب السياسي، على أن تليها اجتماعاتٍ مع منسّقيّات المناطق وفعالياتها، قبل أن يغادر إلى الامارات بين 26 و17 الجاري.

(الأخبار)

تقرير

جمعية «إرادة»
«الابنة» الماليّة غير المُعلنة لـ«الجماعة»

لينا فخر الدين

بعد أشهر قليلة، تُطفئ «إرادة» شمعتها العاشرة. قليلون يعرفون عن هذه الجمعيّة أكثر ممّا تعلن عنه على موقعها الإلكتروني أو توزّعه من أخبار على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. وهي تضمّ مجموعة من رجال الأعمال يهدف بعضهم ببعض لتوسعة أعمالهم وزيادة فعاليتهم، وبناء تجمع اقتصادي واجتماعي رائد يهدف إلى خدمة مجتمعنا وتعزيز هويته». ولهذه الغاية أنشأت «سوق إرادة»، وهو تطبيق هاتفي لـ«تداول السلع والخدمات وعرض فرص الأعمال والتوظيف والخدمات المختلفة»، بهدف «إعطاء الأفضلية في المعاملات التجارية لأعضاء الجمعية» التي أنشأت، أيضاً، لجاناً متخصصة في مجالات مختلفة، كالشؤون الطبية والشبابيّة والتربوية.

لنحو عقد، بقيت الجمعية «في العتمة»، متمسّكة بـ«النأي عن الأمور السياسيّة والحزبية»، لكنها، منذ أشهر، بدأت تخرج إلى الضوء، ومعها طموحات سياسية، باتت أمراً مشروعاً منذ أن شقّ رجل الأعمال رفيق الحريري طريقه إلى زعامة السُّنّة في لبنان. المفارقة، أن هذه الطموحات ما كانت ربما لتبرز لولا غياب تيار المستقبل واعتكاف الرئيس سعد الحريري.

> **تقديم «نموذج تركي» في عالم الاقتصاد مع إسلام معتدل ومُنفتح**

تتألف «إرادة» التي تضم نحو 400 شخص من رجال أعمال سُنّة غالبيّتهم «بيارتة»، يؤكّد مطّلعون أنهم ممن يدورون في فلك الجماعة الإسلامية وجمعية الإرشاد والإصلاح، من بينهم، مثلاً، عضو مجلس بلديّة بيروت مغير سنجابة الذي ترشّح باسم «الجماعة». أضف إلى ذلك، أن أعضاء الجمعية لم يدعموا في الانتخابات النيابية الماضية عضو هيئتها الإدارية مازن شبارو الذي ترشّح على لائحة «بيروت بدها قلب» برئاسة النائب فؤاد مخزومي. وصبّوا أصواتهم لنائب «الجماعة» في بيروت عماد الحوت. وفي البقاع الغربي، دعموا النائب ياسين ياسين «الإخواني الهوى» الذي انضمّ اليهم بعد وصوله إلى المجلس، وأقام له «فرع أميركا» في «إرادة» استقبالاً حاشداً نهاية العام الماضي.

ورغم نفي قياديين في الجماعة أي علاقة بالجمعيّة تؤكّد المصادر أن «إرادة» تضم «أغنياء الجماعة»، ممن يعملون على استقطاب البيارتة عبر مساعدات دوريّة لبعض أبناء العاصمة. ويشير هؤلاء إلى أنها «أقرب إلى النموذج التركي في عالم الاقتصاد مع إسلام معتدل ومُنفتح»، وتربط المنتسبين إليها، خصوصاً من يملكون أعمالاً في الخارج، علاقات جيدة مع كثير من الدول الخليجيّة والغربيّة، أبرزها قطر التي حضر سفيرها في بيروت إبراهيم بن عبد العزيز السهلاوي العشاء السنوي لـ «إرادة» قبل أسبوعين. في حين كان لافتاً غياب أي تمثيل سعودي، رغم أن دعوة أُرسلت إلى السفارة السعوديّة في بيروت ووعدت الأخيرة بتلبيتها. علماً أن بعض القياديين في «إرادة» يتمتّعون بعلاقاتٍ «مميزة» مع المملكة.

خلال العشاء الذي ضمّ حشداً سياسياً، برعاية رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي وحضوره إلى جانب الرئيسين تمام سلام وفؤاد السنيورة، برزت بوادر تحوّل «إرادة» إلى «لوبي سني»، وهي بدأت فعلاً، في المرحلة الأخيرة، «التدخل» في الشأن السياسي عبر زيارة منتسبين إليها مجلس النواب أخيراً للتضامن مع النواب المعتصمين في قاعته، بتشجيع من ياسين ياسين، إضافة إلى الضغط لترشيح أحد مؤسسيها، عبدالله شاهين، لرئاسة اتحاد جمعيات العائلات البيروتيّة، قبل أن يعلن الأخير عدم رغبته في الترشّح. بحسب المصادر، ليس كل المنتسبين إلى «إرادة» يهتمّون للأمور السياسية، إلا أنّ من «يكمش» الأمور الداخلية والعلاقات السياسية للجمعية هما الرجلان الأقوى فيها: رئيسها عبد السميع الشريف وأمين السر وممثل الجمعية لدى الحكومة المحامي عبد العزيز جمعة.

ساعدونا بالاستجابة وتقديم العون لضحايا الزلزال
عبر منظمة الهلال الأحمر العربي السوري
من خارج سورية على رقم حسابنا في بنك بيمو - لبنان

Account Name: SYRIAN ARAB RED CRESCENT
IBAN: LB53 0093 0000 0035 0701 9366 1EUR
SWIFT : EUMOLBBE
Banque BEMO Sal
Beirut - Lebanon

Correspondent Bank Details:
SWIFT: DEUTDEFF
Deutsche Bank AG (Frankfurt am Main)
Account Number: DE53 5007 0010 0954 6805 00

Help us to respond and provide aid to the earthquake victims
in Syria via the Syrian Arab Red Crescent Organization from outside of Syria
through our account number
Bemo Bank- Lebanon

SYRedCrescent
www.sarc.sy

على الغلاف

حاجة ملحّة إلى تحديد الأبنية الأكثر عرضةً للخطر

لبنان أرض زلزالية: هل المباني جاهزة للاختبار الحقيقي؟

فجر السادس من شباط الفائت، خضعت كل الأبنية على مساحة الوطن لاختبار هزّة الأربع درجات، ونجحت فيه بنسب متفاوتة، مع تصدّعات ومن دون انهيارات. ولكن يُجمع مهندسون على أنّ المشهد كان سيكون مختلفاً لو تخطّى الاهتزاز الأربعين ثانية. مرّ قطوع الهزّات الارتدادية هذه المرّة حاملاً الأسئلة فقط. من دون ضحايا. واهمّها، هل نحن جاهزون لسيناريو الزلزال التركي؟

فؤاد يزبك

يقوم لبنان، الصغير جداً بمساحته، على 3 فوالق كبيرة: اليمونة وسرغايا وروم. ويضاف إليها فوالق متفرّعة من الأساسية، تملأ حرفياً الخريطة على طول خط الساحل في قلب البحر، ومنها ما يمرّ في قرى محدّدة بجعلها تعيش الظواهر الطبيعية بشكل شبه دائم مثل بلدة صيرفا الجنوبية. وفي نظرة تاريخية إلى الماضي القريب والبعيد نجد أنّ مدننا الرئيسية، إمّا دُمّرت أو أُغرقت نتيجة لزلزال أو أمواج تسونامي. ولكنّ غياب هذه الظواهر لفترات ليست بقصيرة، إذ من الممكن أن يعيش جيل ويموت دون أن يشهدها، يزيلها من الذاكرة بسرعة، ما يضاعف من خطرها. ونحن في لبنان كنّا نائمين، وأيقظنا الزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا.

«ثقافة البناء المقاوم للزلازل» التي يفترض أن تكون حاضرة دائماً عند إنشاء أيّ مبنى في لبنان، شبه غائبة. ومشهد المخالفات والبناء العشوائي، والأسقف التي تُصبّ في ليل قبل الأعمدة، بعيداً عن أعين القوّة الأمنية، يدلّ على أمور معاكسة لكلّ إجراءات السلامة العامة، وجهل بنوعية الأرض التي نعيش عليها. فماذا لو أن الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا، شملنا أيضاً؟

الكارثة لبنانياً

يحسم مهندسون مختصّون بالسلامة العامة الإجابة بـ«عدم الجهوزية». وفي محاكاة بسيطة لزلزال بقوة تدميرية تصل إلى 7 درجات، يؤكدون وقوع كارثة على كلّ المستويات، فـ«المركزية الإدارية والاستشفائية في بيروت الكبرى ستعبق أيّ تحرّك فعال لأجهزة الإنقاذ، التي قد تحتاج بدورها إلى من ينقذها بسبب تهالك الأبنية التي تقيم فيها»، في إشارة إلى مباني أفواج الدفاع المدني في بيروت وجبل لبنان. وللتأكيد على ما يقولونه، يشير فريق المهندسين إلى أنّ مساحة تركيا الكبيرة سمحت لمناطق لم تتأثر بالزلزال بمساعدة تلك المنكوبة، بالاعتماد على قدرات لوجستية ضخمة، حيث يوجد 120 ألف عامل إنقاذ يستفيدون من المطارات ومحطات القطار والطرقات، بالإضافة إلى القدرات المالية الأساسية، أمّا في لبنان، فكلّ ما ذُكر غائب.

التشريع البطيء

في مقابل التطوّرات الزلزالية السريعة التي لا تنتظر أحداً، كان التشريع اللبناني بطيئاً جداً، ولم تدخل كلمة «زلزال» قواميس قوانين البناء سوى مع النَسخة الأخيرة الصادرة عام 2004 تحت الرقم 646، أي بعد مضي ما يقارب نصف قرن على زلزال 56، وسبع سنوات على هزّات عام 1997 الأرضية. الحركة القانونية البطيئة لم تقف عند هذا الحدّ، إذ يحتاج القانون السابق إلى مراسيم تطبيقية. ولم يصدر مرسوم السلامة العامة قبل عام 2012، تحت الرقم 7964. وهو أيضاً انتظر كارثة انهيار مبنى فسّوح في الأشرفية، الذي أودى بحياة 27 شخصاً، وبموجبه أصبح التدقيق الفنّي للتأكّد من مقاومة الأبنية للزلزال إلزامياً عبر مكتب هندسي استشاري معتمد من الدولة.

مبانٍ مقاومة

يقسّم رئيس لجنة السلامة العامة في اتحاد المهندسين العرب، المهندس علي حنّاوي، الأبنية في لبنان إلى جيلين، «ما قبل عام 2012، وما بعده. الأول غير خاضع إلزامياً للتدقيق الفنّي، من حيث مقاومة الزلازل ومتانة البناء ومقاومة الحريق بحسب متطلبات مرسوم السلامة العامة 7964، والذي تدرّج تطبيقه وصولاً إلى عام 2016، حيث

> مقابل التطوّرات الزلزالية السريعة كان التشريع اللبناني بطيئاً جداً

أصبحت كل المباني السكنية التي يزيد ارتفاعها عن 20 متراً خاضعة لشروطه. أمّا الأقلّ ارتفاعاً فخاضعة لبعض الشروط التي وضعتها نقابة المهندسين، مثل إلزامية وجود حوائط مقاومة للأحمال والقوى المؤثرة على المبنى بسبب الزلازل». ويشير حنّاوي إلى «خضوع كلّ المباني ذات الاستخدام العام للمرسوم ذاته». هذا لا يعني أنّه لم يكن توجد مبان مقاومة للزلازل قبل عام 2012 يشير حنّاوي «وهي تعود لكفاءة المهندسين الإنشائيين، الذين يأخذون كلّ الاعتبارات بالتصميم، لمعرفتهم أنّنا في لبنان تحت تأثير الزلازل».

ومبانٍ مستسلمة

في المقابل، يؤكّد حنّاوي «وجود مشكلة خطيرة في المباني المخالفة لقانون البناء»، ويرى فيها «قنبلة موقوتة، إذ إنّها لا تحترم أيّ إجراء سلامة، وتتمّ تسوية وضعها من خلال قوانين تسوية مخالفات البناء، التي تُقدّم كهدية كلّ 20 إلى 30 سنة للمخالفين بدل معاقبتهم، وكذلك الطوابق الإضافية التي تُعطى خلال المواسم الانتخابية بقرارات صادرة عن وزارة الداخلية»، واصفاً إياها بـ«تصاريح لمخالفة قانون البناء». أمّا الأبنية القانونية، فـ«لا تمثّل مشهداً واحداً أبيضاً» بحسب حنّاوي، فهناك «أبنية قديمة يزيد عمرها عن الخمسين سنة، يتركّز وجودها في بيروت وطرابلس وتحتاج إلى دراسات خاصة بغية معرفة وضعها الفنّي، وهناك الأبنية التراثية المهدّدة بالانهيار دائماً».

مشهد المخالفات التي تضعف أساسات المباني لا يقف عند «البناء المخالف» بحسب حنّاوي، فـ«كلّ مبنى يُصمّم لأحمال معيّنة لها علاقة بنوعية استخدامه (سكن، تجارة...)، والخطر الأكبر يتأتّى من تغيير وجهة استخدام المباني، ومواقف السيارات، والطوابق الأرضية في المباني السكنية، وتحويلها إلى مستودعات للتخزين أو مصانع، حيث توضع أوزان كبيرة، أو آلات تتسبّب بارتجاجات داخلها تزيد من الحمل على العناصر الإنشائية، وبالتالي تضعفها وتجعلها أقل مقاومة لأيّ تحرّك زلزالي». وعليه، يؤكّد حنّاوي على ضرورة «احترام تصنيف المناطق من سكنية وصناعية، ففي المنشآت الصناعية، المبنية وفق الأصول، لا يشكل استخدام الآلات مشكلة، كما أنّ تلك المناطق لا تشكل خطراً على السلامة العامة عند حدوث الحرائق مثلاً». ويختم حنّاوي بالدعوة إلى «التشدّد في تطبيق القوانين، وعدم غضّ النظر عن المصيبة، وإطلاق رحلة الألف ميل التي تقضي بإجراء عملية جرد شاملة لكلّ المباني والمنشآت في لبنان بغية وضع قاعدة معلوماتية إحصائية تحدّد من خلالها الأبنية الأكثر عرضة للخطر، ما يسمح بالتدخل السريع حيث يلزم، للوصول في مرحلة لاحقة إلى بناء آمن وبنية مستدامة تتكيّف مع متطلبات الجغرافيا والسلامة العامة التي ننشدها».

من سيدفع؟

المسح العام لكلّ الأبنية تقرّر فعلاً، في اجتماع وحدة إدارة الكوارث في مجلس الوزراء يوم الإثنين الماضي، ولكنّ العبرة في الإنجاز أولاً، والقرارات التي ستؤخذ بناءً على النتائج ثانياً، إذ يتخوّف عضو المجلس الاتحادي لنقابتَي المهندسين في بيروت والشمال، توفيق سنان، الذي شارك في الاجتماع من «مرحلة ما بعد كتابة التقرير الخاص بالأبنية المتضرّرة». يسأل «غالم ستكشف لجنة الكوارث؟ وفي حال وجدت عيوباً، من سيدفع بدلات الترميم أو التدعيم؟ وعلى من تقع مسؤولية إصلاحها؟ وما النصّ القانوني الواجب تطبيقه؟». ويجيب: «لا اعتمادات مخصّصة للقيام بالمهام المطلوبة، فاجتماع لجنة إدارة الكوارث في السّراي الحكومي انتهى من دون أيّ مفاعيل، وعمل لجان المهندسين على الأرض يتطلّب مصاريف مادية لم تُؤمّن». في المقابل، يؤكّد سنان «تمسّك نقابة المهندسين بدورها، فالعمل سيكون باللحم الحي، والنقيب يدعو إلى اجتماعات طارئة للجان النقابة».

مسؤولية البلديات

عن تصنيف المناطق اللبنانية، والأبنية الأكثر عرضةً للخطر، يحسم سنان بـ«استحالة الإجابة على هذا السؤال قبل إنجاز المسح العام»، ولكنّه يلفت إلى «مراكمة المخالفات من أيام التعمير بعد زلزال عام 1956، التي تتحوّل إلى قنبلة موقوتة لا نعرف موعد انفجارها، بالإضافة إلى خطورة الوضع في طرابلس، حيث لا يوجد هناك سوى بيانات من دون اهتمام جدّي». ويضع سلطة الرقابة الفنيّة عند البلديات التي لم يكن معظمها يمتلك فرقاً هندسية تدقّق في نوعية البناء، وفي المقابل هي الجهة المعنيّة بإصدار رخص البناء، معتبراً أنّ السؤال الأساسي هو «من يسمح بمخالفات البناء دائماً، ومن ثَمّ تسويتها؟ ومن يغضّ النظر عن البناء على مجاري الأنهر، والجروف الصخرية مثل بشامون وعرمون؟».

الخطر الأكبر يتأتى من تغيير وجهة استخدام المباني (أرشيف ـ مروان طحطح)

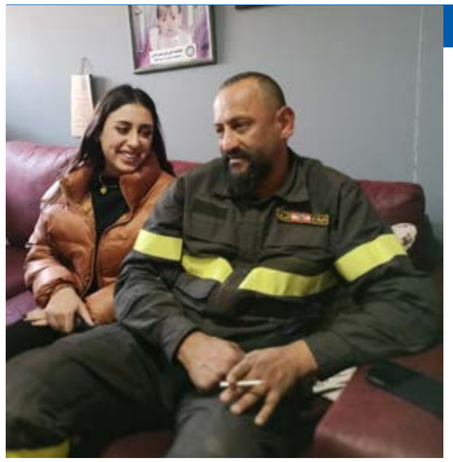
استقبل الزوار محاطاً بابنته لين الثانية التي وُلدت بعد استشهاد الأولى (الأخبار)

راشد سركيس: نحتاج إلى ورشة قانونية تواكب التأهيل الهندسي

هل من قوانين تضمن إقامة منشآت ملائمة لطبيعة الأرض اللبنانية المتحرّكة؟ وما هي المعايير الهندسية اللازمة لذلك؟ وكيف يمكن تدعيم الأبنية القديمة؟ «الأخبار» توجّهت بهذه الأسئلة وغيرها إلى رئيس جمعية التخفيف من أخطار الزلازل المهندس راشد سركيس، الذي أكد حداثة النصوص القانونية الملزمة ببناء مقاوم للزلازل، نافياً إمكانية تعميم صورة واحدة لتدعيم أو إصلاح المباني السابقة للقانون.

■ **هل تأخذ قوانين البناء اللبنانية المرعيّة الإجراء الخطر الزلزالي؟**

صدر آخر قانون بناء، عام 2004 تحت الرقم 646، وهو أول قانون يأتي على ذكر العامل الزلزالي ويحدد له حداً أدنى يعادل 20% من قوة الجاذبية، وهو عامل القوة الأفقية التي يتعرّض لها البناء أثناء الزلزال. أما مرسوم السلامة العامة الصادر عام 2012، فأكثر تشدداً، إذ يعتمد 25% كعامل زلزالي واحد لكل الأراضي اللبنانية، في حين كان مرسوم السلامة العامة السابق 14293 الصادر عام 2005 قد ألزم كل المباني المشيّدة بعد صدوره باحترام كلّ المعايير ذات الصلة، بما فيها مقاومة الزلازل.

■ **كيف يمكن تدعيم أو تمكين الأبنية القديمة؟**

لا يمكن التعاطي مع المباني القائمة سابقاً بشكل موحد، بل يجب ربط كل بناء بتاريخ ترخيصه وتشييده، مشفوعاً بالتشريعات التي كانت تغطيه. ومن بعدها يوضع برنامج لتحديد شروط العمل في كل هذه الأبنية بشكل منطقي وعادل، بالإضافة إلى وضع دراسات جدوى تبيّن مستوى التدخل الأجدى للوصول إلى الأمان التام في البيكن أولاً، وفي كل المنشآت الأخرى. هذا يتطلب إصدار تشريعات جديدة وحديثة تواكب التطورات، وتفرض تسهيلات، وتحفز المالكين على الإقدام في هذا المجال لتأهيل مبانيهم بطريقة سريعة، مع تسهيلات كبيرة في القطاعين المصرفي والصناعي.

■ **من المسؤول عن حسن تنفيذ المنشآت المقاومة للزلازل؟**

المسؤولية الأولى تقع على المهندس المسؤول، الذي يوقّع ضمن ملف الترخيص على تعهد يؤكد فيه تحمله كامل المسؤولية التي تغطي قيام البناء والمنشآت التابعة له. هو يقوم بالدراسات، ويترجمها بالتصاميم، والخرائط التفصيلية، ويبيّن المراجع التي اعتمدها في احترام المعايير، كما يشرف على التنفيذ، وهو ملزم بتوقيع كل أوامر البناء، بعد الكشف على التحضيرات التي يجب أن تكون مطابقة للخرائط وتعليماته الخطية كافة. أما في المباني التي تفوق ارتفاعاتها العشرين متراً، فهي تخضع لرقابة مكتب تدقيق فني صنّفه مرسوم السلامة العامة وحدد وظائفه ومهماته، ما يزيد درجات الرقابة الذاتية.

وفي حال وقوع زلزال بقوة تفوق المعايير المعتمدة، تتحوّل المسؤولية إلى مستوى أعلى من العمل الفني، وتصنيف في خانة الكارثة، وتدخل الدولة بكليّتها في تحمل المسؤولية.

■ **ما المعايير الهندسية التي يجب أخذها بالحسبان في بناء مقاوم للزلازل؟**

ننطلق من التصميم، فهناك توجيهات صارمة وحازمة في هذا المجال، مثل اعتماد تناظر (symétrie) كامل في البناء، وتلافي الخروج الحر عن جسم البناء، وتشييد بيت الدرج والمصعد من الباطون المسلح، بالإضافة إلى تنزيل جدارين حاملين، من التركيبة السابقة ذاتها، على الأقل في كل من الاتجاهين الرئيسيين المتقاطعين بزاوية 90 درجة لأخذ كل القوّة القادمة من الزلزال بالاتجاه الأفقي. وفي كل عمل مقاوم للزلازل، يجب أن يحضر على بال المصمم أمر التربة وقوة احتمالها وتصرّفها تحت المبنى أثناء حدوث الزلزال.

فؤاد ...

علي صفيّ الدين: حفاوة مستحقّة

أمال خليل

منذ يوم الجمعة الماضي، يحتفي ناشطو مواقع التواصل الاجتماعي في سوريا بـ«المسعف اللبناني الذي انتشل من تحت ركام جبلة أمّاً وطفلها حيّين بعد ستة أيام على الزلزال». معظمهم لا يعرفون شيئاً عن علي صفي الدين ما قبل زلزال سوريا. من عدوان تموز 2006 إلى انفجار مرفأ بيروت 2020، حكايا إنقاذ انتزعت الحياة بالقوة من تحت الأنقاض.

إلى مكتبه في مركز الدفاع المدني في صور، عاد صفي الدين أمس بعد مهمة إنقاذ وإسعاف في منطقة جبلة في محافظة اللاذقية، امتدّت ما بين الاثنين والسبت الماضيين. على نحو تلقائي، يلتفت إلى صورة طفلته لين المعلقة على الحائط، كلما تلقى اتصال تهنئة. في الأيام الماضية، تمكن من إنقاذ عالقين تحت الركام. لكنه في مجزرة الدفاع المدني التي ارتكبها العدو الإسرائيلي في 16 تموز 2006، لم يتمكن من انتشال لين من تحت ركام المبنى. قضت الطفلة ذات العام الواحد، فيما أصيب هو وزوجته إصابات بالغة قادتهما إلى العلاج في الخارج لأشهر عدة. استقبل الزوار محاطاً بابنته لين الثانية، التي ولدت بعد استشهاد الأولى بعام واحد وابنه حسين (14 عاماً)، وهما متطوّعان في المركز الذي يترأسه والدهما منذ عام 2019.

تولّت إسعافات البعثة اللبنانية في سوريا نقل الكثير من جثث الضحايا بعد انتشالهم. «أمضينا ساعات عدة في انتشال كلّ جثة على حدة بسبب حرصنا على إخراجها جسداً متكاملاً». إزاحة الركام كشفت لوحات إنسانية خالدة برغم قسوتها. «أم وأب تشابكت أيديهما لحماية أطفالهما الثلاثة من انهيار الردم من فوقهم. وجدنا العائلة تحضن بعضها البعض في موتها. وهناك شاب كان يغطي بجسده والديه المسنّين، لكن الركام كان أقوى». الأقسى من الموت، كان انتظار الأحياء من حولنا. «عيونهم تتعلق بأيدينا والمعاول تحفر التراب، تنتظر أن نُخرج أحباءهم أحياء».

في الأيام الأولى لرفع الركام، «ارتكز البحث على العين والسمع لأن احتمال العثور على ناجين كان كبيراً. لاحقاً، بدأنا نستخدم الجرافات في البحث عن الضحايا». مع ذلك، كانت إرادة الحياة أقوى من مرور الوقت. «مساء الجمعة، انتهينا من انتشال 36 جثة من المقيمين في أحد المباني، ولم يبقَ منهم سوى أربعة في القعر. كسرتُ الركام وشققتُ دائرة صغيرة وفوجئتُ برأس يتحرّك في جوفها. تمكن الطفل من الخروج من الدائرة، فيما ضغطت والدته إلى الأعلى بقدميها بعزم وقوة. بعد خروجهما، أزلنا باقي الركام ووجدنا أن الأم كانت تنام فوق جثة طفلتها التي حاولت احتضانها لحمايتها من الزلزال». الطفل الناجي قال لمنقذيه: «طوال الأيام الماضية، كنتُ أناجي ربي: خلّيني ضلّ أسمع أصوات». الأم وطفلها أعادا صفي الدين إلى انفجار بيروت في 4 آب 2020، عندما انتشل الطفلة رأماً حيّة من تحت

> كسرتُ الركام وشققتُ دائرة صغيرة وفوجئتُ برأس يتحرك في جوفها

الركام بعد 18 ساعة، فيما توفيت أمها وشقيقاها.

كلما سئل صفي الدين عن كيفية تمكنه من انتشال الأم وطفلها من تحت ركام مبنى من ثماني طبقات، أحالنا إلى الحديث عن الدفاع المدني نفسه. «البعثة التي تألفت من 73 عنصراً من فرق الدفاع المدني بإمرة الجيش اللبناني، اعتمدت على الإرادة الصلبة لعناصرها وخبراتهم الفردية. وبرغم أنهم كانوا يمتلكون أدوات بسيطة، إلا أنهم حققوا إنجازات مشهودة». أمنيته أن تشكل تجربة زلزال سوريا وتركيا حافزاً لدى الدولة والخيّرين لدعم الدفاع المدني بالعتاد والآليات الحديثة. «ولا داعي لتكرار سردية حقوق المتطوعين الذين يلبّون النداء في لبنان وخارجه من دون مقابل مادي».

لن يتمكن صفي الدين من حضور احتفالات التكريم التي ستنظّم لتكريم البعثة اللبنانية. إذ سيغادر الأربعاء المقبل إلى بلغاريا لمتابعة استعادة جثمان المتطوّع السابق في الدفاع المدني في صور عبد الكريم ضاهر، الذي قضى بسبب الصقيع نهاية كانون الأول الماضي في غابة عند الحدود مع تركيا خلال محاولته الوصول إلى أوروبا بطريقة غير شرعية.

البلدية تطالب بالإخلاء والسياسيّون يجتمعون إعلامياً

سكّان طرابلس المهدّدون بالتهجير: مصيرنا في رقبتهم

عبد الكافي الصمد

بعد مرور نحو 48 ساعة على الزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا في 6 شباط الجاري، ووصلت ارتداداته إلى لبنان، قامت بلدية طرابلس بالتعاون مع نقابة المهندسين في الشمال، بتشكيل لجنة للكشف على مبان متصدّعة ومهدّدة بالانهيار، كان أحدها مبنى الزيلع في منطقة جبل محسن المكوّن من 35 شقة، وطلبت من سكانه «الإخلاء الفوري في غضون 10 أيام من تاريخ تبلّغ الإنذار، وإلا ستضطر البلدية إلى استعمال الوسائل القانونية»، لكنّ أحداً من قاطني المبنى لم يغادره حتى الآن.

الأمر نفسه تكرّر أول من أمس في منطقة باب التبانة، عندما كشف فريق هندسي تابع للبلدية على مبنيين في المنطقة هما، مبنى الريداني ومبنى المصري، حيث طلبت البلدية من سكان المبنيين الإخلاء فوراً، إلّا أنّ أحداً أيضاً لم يستجب، رغم أنّ تقارير البلدية أشارت إلى «تداعي الأعمدة الأساسية في الطوابق السفلى نتيجة تسرّب المياه الآسنة، ما أدّى إلى ظهور حديد تسليح الأعمدة، إضافة إلى النشّ والتسلّخات في أسقف الطوابق والمخازن والواجهات، ما يؤدّي إلى وجود خطر الانهيار».

عدم إخلاء السكان بيوتهم في الأبنية المتصدّعة والمهدّدة بالانهيار في منطقة باب التبّانة يعود إلى أنّه «لا يوجد أيّ بديل سكني متاح أمامنا»، حسب قول أحدهم لـ«الأخبار» الذي سأل: «إلى أين نذهب ونحن لا نملك القدرة على استئجار بيت جديد،

> البلدية طالبت بالإخلاء الفوري إلا أن أحداً لم يغادر مبنى الزيلع في جبل محسن

وإذا ذهبنا للإقامة عند أحد أقاربنا فلإقامة ستكون مؤقتة، وماذا سيحصل معنا بعد ذلك، هل هناك من سيؤمّن لنا مسكناً بديلاً؟». ولأن الإجابة معروفة: «سنبقى في بيوتنا حتى لو انهارت فوق رؤوسنا، فذلك أفضل من تشرّدنا».

هذا المشهد القاتم لا يقتصر على مصير سكّان 3 أبنية مهدّدة بالانهيار في المدينة، فخلال الأسبوع الماضي، كشف رئيس بلدية طرابلس أحمد قمر الدين أنّه «يوجد في المدينة نحو 700 مبنى مهدّد بالانهيار»، لكنّه نفض يده من تحمّل البلدية أيّ مسؤولية حيالها «لأنّ إمكاناتنا ضعيفة»، موضحاً أنّ دور البلدية «يقتصر على إجراء كشف ومسح للأبنية المتصدّعة والمهدّدة، وإبلاغ سكّانها بخلاصة التقارير المرفوعة إلينا من فريق هندسي كلّفته البلدية بهذه المهمة».

ولهذه الغاية، وضعت شرطة البلدية خطّاً ساخناً في تصرّف الأهالي، وأعلنت استعدادها «لتلقي التبليغات بشأن المباني المتصدّعة عبر الواتساب على الرقم (71897079)، كما طلبت إرسال صور المبنى ورقم العقار وصورة عن هوية مقدّم الشكوى ورقم هاتف للتواصل، ليُرفع بموجبه الطلب إلى دائرة الهندسة في البلدية لإجراء الكشف اللازم».

كلّ هذه الخطوات بدت خجولة وناقصة، وهو ما جرى الردّ عليه في اعتصام نظّمه أهالي أبنية مهدّدة بالانهيار في منطقة باب التبّانة، إذ لم يكتفوا بالطلب من البلدية إجراء مسح وكشف على تلك المباني، إنّما طالبوها أيضاً بمعالجة المشكلة، محمّلين رئيس البلدية مسؤولية حصول أي انهيار «إذا كارثة ستصيبنا سنضعها في رقبته»، محذّرين من أنّه «لن نسكت إذا انهارت بيوتنا، وسوف ندخل إلى بيت رئيس البلدية وبيوت السياسيين».

ما سبق كشف أنّ الإجراءات المتّخذة لم تثمر معالجة فعلية للمشكلة، ذلك أنّ مهمّة فريق المسح الهندسي هي الكشف على الأبنية ورفع التقارير، أمّا أعمال الترميم والتأهيل التي تحتاج إلى تمويل فلا تزال غائبة، برغم مبادرات فردية ظهرت في الأيّام الأخيرة تمثّلت في إعلان بعض رجال الأعمال تبرّعهم بصيانة مبنى هنا أو آخر هناك.

وظهر هذا الغياب لمعالجة مشكلة باتت هاجساً في المدينة في اجتماع لنوّاب طرابلس عُقد الخميس الماضي في مكتب النائب أشرف ريفي، حضره 4 نوّاب فقط من أصل ثمانية، كما غاب عنه أيّ ممثل عن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزراء المدينة والهيئة العليا للإغاثة. ورغم أنّ المجتمعين أعلنوا إنشاء صندوق مهمته صيانة وتأهيل وترميم الأبنية المتصدّعة المهدّدة بالانهيار في طرابلس، إلا أنّ التجاوب مع المبادرة كان سلبياً، بعدما بدت إعلامية أكثر من كونها خطّة فعلية استندت إلى دراسات ميدانية، عدا أنّ تأمين التمويل لها ليس متاحاً، استناداً إلى تجارب سابقة مُنيت بالفشل.

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

في اليوم السابع بعد الزلزال الكارثة، تبدو سوريا وقد استطاعت توسيع دائرة التعاطف معها، مجتذبةً إليها مساعدات إنسانية وحتى انفتاحاً سياسياً من دول كانت حتى الأمس القريب تُناصبها العداء. وإذ سُجّل، على المستوى العربي، تطوّر ملحوظ في الموقف السعودي الذي كان لا يزال متردّداً وعلى المستوى الدولي خرقٌ تكفّلت به إيطاليا، من بوّابة لبنان، من دون أن يرتقي إلى مستوى المأمول من قِبَل دمشق، فإن تلك الإغاثة لا تزال قاصرة عن تلبية حاجات المناطق المنكوبة كافة، ولاسيما منها الواقعة في الشمال الغربي، حيث معاقل المعارضة المسلّحة. ذلك أن الولايات المتحدة لا تزال تحاول، على رغم إصدارها استثناءات من العقوبات السارية على سوريا، تحاول الاستثمار في الكارثة، وتوجيه مفاعيلها سياسياً ضدّ دمشق وحلفائها، عبر الاشتغال على منع أيّ خرق في خطوط الصراع الآنية، والتركيز على توسيع الثغرات عبر الحدود، بما من شأنه تثبيت حالة «الميوعة» الميدانية. وبينما تبرز مساندة قطرية، سياسية وإعلامية، شرسة للمسعى الأميركي، بدأت تداعيات هذا الاستغلال تبرز على الأرض عبر عرقلة إدخال قوافل المساعدات التي أعدّتها الحكومة السورية لإيصالها إلى إدلب عبر معبر سراقب، على رغم أن وساطة سابقة كانت نجحت في انتزاع موافقة «هيئة تحرير الشام» على هكذا خطوة. أمّا «الإدارة الذاتية» الكردية فانتظرت «الاستثناء» الأميركي لتعلن فتح معابرها أمام شحنات الإغاثة المتوجّهة إلى المناطق المنكوبة كافة، لكن ذلك الإعلان لا يزال، بالنسبة لمناطق المعارضة، نظرياً فقط، في ظلّ اتّهامات من قِبَل الأخيرة لـ«الذاتية» بالاستثمار السياسي، فيما هو بالنسبة لمناطق الحكومة، متركّز على أماكن بعينها «تشهد وجوداً محدوداً للوحدات الكردية». على المقلب التركي، تزداد الصورة ضبابية وقتامة يوماً بعد يوم، مع تسارع عدّاد الخسائر البشرية ليجاوز مساء أمس الـ29 ألف قتيل، وتعمّق الانقسام في ما بين السلطة التي تتّهم خصومها بأنهم «يصطادون في المياه العكرة ولا يتحلّون بروح الوحدة»، والمعارضة التي يبدو أنها وجدت الفرصة الأنسب لتصعيد هجومها ضدّ الرئيس رجب طيب إردوغان، والسعي لقلب الطاولة في وجهه، خصوصاً على أبواب انتخابات رئاسية لم يتبقّ لها سوى حوالى مئة يوم. لكن هذه الانتخابات تبدو محتومة التأجيل أشهراً على الأقلّ، في ظلّ صعوبة إجرائها في المناطق المنكوبة، والنتائج غير الطيبة التي قد تأتي بها لإردوغان، على اعتبار أن «الزلزال والكوارث الطبيعية الأخرى قادرة بالفعل على هزّ الأنظمة السياسية»

جرى الرئيس السوري والوفد الإماراتي زيارة ميدانية للاطلاع على الأوضاع في بعض المناطق المتضررة (أ ف ب)

استنفار أميركي - قطري لمنع كسر «الخطوط»

سوريا في اليوم السابع: دائرة الانفتاح تتوسّع

علاء حلبي

شهدت سوريا، خلال اليومين الماضيين، تحركات إغاثية وسياسية عديدة، بالتزامن مع التكشّف المستمر لحجم الكارثة التي خلفها الزلزال، الذي ضرب بالإضافة إلى مدن تركية، أربع محافظات سورية هي حلب وإدلب واللاذقية وحماة، أعلنتها الحكومة السورية مناطق منكوبة. وياتي ذلك في وقت تستمرّ محاولات إنقاذ من يمكن إنقاذه من عالقين، ويجري العمل على وضع خطة لمواجهة آثار الزلزال المدمر، الذي تسبب بمقتل وإصابة الآلاف، وتشريد مئات الآلاف. واستقبلت دمشق، وفق آخر إحصاءات، مساعدات مباشرة من 18 دولة، بالإضافة إلى أخرى غير مباشرة عن طريق مطار بيروت، من عدد من الدول بينها دول من الاتحاد الأوروبي. وشهدت مطارات حلب ودمشق وبيروت حركة مستمرة لطائرات الإغاثة، إثر حملات رافضة للتمييز الدولي بين سوريا المحاصرة بالعقوبات وتركيا التي حجت إليها عشرات الطائرات بعد ساعات قليلة من وقوع الكارثة.

وفي وقت تصدّرت الإمارات قائمة الدول الأكثر إرسالاً للمساعدات وفق إحصاءات غير رسمية، رافق وزير الخارجية الإماراتي، عبدالله بن زايد آل نهيان، بصحبة وفد إماراتي رفيع المستوى بضمّ حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم، إحدى شحنات المعونات المرسَلة إلى سوريا، حيث التقى الرئيس بشار الأسد أمس، وأجرى معه مشاورات ذكرت رئاسة الجمهورية السورية أنها تركزت حول سبل استمرار تقديم الدعم الإنساني والإغاثي. كما أجرى الرئيس السوري والوفد الإماراتي زيارة ميدانية للاطلاع على الأوضاع في بعض المناطق المتضررة. وتأتي هذه الزيارة في حين بدأت تشهد العلاقات السورية - السعودية نوعاً من الدفء، بعد فترة تردد سعودية طويلة خلال الأعوام الأربعة الماضية. وبادرت المملكة، أخيراً، إلى كسر هذا الجمود عبر الاستعداد لإرسال شحنات مساعدات بشكل مباشر إلى سوريا، وجدولة رحلات جوية لنقل هذه المساعدات. وبينما تلعب الإمارات دوراً بارزاً في تدفئة الأجواء السياسية السورية – السعودية، تتواصل جولة جديدة من الانفتاح العربي على دمشق، تتصدّرها تونس التي رفعت مستوى تمثيلها في سوريا، بالإضافة إلى مصر التي ما زالت تخطو خطوات خجولة.

في المقابل، تتابع الولايات المتحدة الأميركية محاولة الاستثمار السياسي في الكارثة السورية، وهو ما برز بوضوح من خلال منع تمرير مساعدات إغاثية أعدتها دمشق إلى إدلب. ودفع ذلك الأمم المتحدة أخيراً إلى الإعلان صراحة عن تعثر جهود إدخال المساعدات إلى منكوبي الشمال الغربي، بسبب رفض «هيئة تحرير الشام» فتح معبر سراقب، على رغم الحاجة الماسة إلى هذه المعونات. وبدا لافتاً أيضاً، خلال الأيام الثلاثة الماضية، تكثيف وسائل إعلام مرتبطة بالدوحة وواشنطن، نشاطها الرافض لإدخال المساعدات عبر الخطوط، والتركيز على محاولة فتح ثغرات في قرار مجلس الأمن 2672 الذي يحصر إدخال المساعدات عبر الحدود بمعبر باب الهوى، بالإضافة إلى ضمان إرسال معونات عبر الخطوط (بإشراف دمشق). وفي هذا السياق، يرى عضو «لجنة المصالحة السورية»، عمر رحمون، أن «الولايات المتحدة تخشى من أن تهدم المعابر عبر الخطوط، الحدود الوهمية التي رسمتها الحرب،

> **تتابع واشنطن محاولة استثمارها السياسي في الكارثة السورية وبرز ذلك في منع تمرير مساعدات إغاثية أعدتها دمشق إلى إدلب**

حيث توفر هذه المعابر حال فتحها فرصة لآلاف السوريين للعودة إلى بيوتهم وقراهم، كما تهدم الكيان الذي تحاول أميركا ترسيخه في الشمال السوري»، مؤكداً أن «الدولة السورية مستعدة لإدخال المساعدات إلى الشمال عبر معابر عدة، غير أن موقف الفصائل الرافض، تنفيذاً لأوامر أميركية، يعيق عمليات الإغاثة».

من جهتها، أعلنت «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف» المعارض فتح معابرها مع «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) لتمرير المساعدات من مناطق «الإدارة الذاتية» التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، الأمر الذي يتوافق مع توجهات واشنطن لمنع أي تواصل بين دمشق والمناطق الخارجة عن سيطرتها، وفي المقابل تعزيز قنوات التواصل بين «الذاتية» والشمال السوري ضمن خطة تهدف إلى توحيد مناطق المعارضة.

على خطّ موازٍ، يزور المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، دمشق لإجراء محادثات مع الحكومة السورية قادماً من بيروت، بعد أن عقد اجتماعاً في العاصمة اللبنانية مع ممثلي الولايات المتحدة ودول أخرى تُحالفها من بينها بريطانيا وأطراف في الاتحاد الأوروبي. وتأتي زيارة المبعوث الأممي الذي فشل طيلة السنوات الماضية في تحقيق أي تقدم في الحل السياسي، قبيل انعقاد اجتماع لمجلس الأمن لمناقشة الأزمة الإنسانية في سوريا جراء الزلزال، وسط توقعات بأن تشهد الجلسة طرحاً أميركياً لفتح معابر جديدة عبر الحدود، بدلاً من فتح المعابر عبر الخطوط، في وقت أدخلت الأمم المتحدة قافلة مساعدات ثالثة من خلال معبر باب الهوى.

> **بالتزامن مع تلك الخطوة، جهّزت «الذاتية» قوافل إلى مناطق سيطرة المعارضة، مؤلفة من 30 صهريجاً**

> **وصل إلى حيّي الشيخ مقصود والأشرفية ومنطقة تل رفعت، وفد من «الإدارة الذاتية»**

لتمكين الدول الراغبة في تقديم المساعدات للمنكوبين في هذا البلد، ما صبغ الخطوة الكردية بصبغة التماشي التام مع الموقف الأميركي. وبالتزامن مع تلك الخطوة، جهّزت «الذاتية» قوافل إلى مناطق سيطرة المعارضة، مؤلفة من 30 صهريجاً «تقديمها باسم الذاتية حصراً، علماً أنها في غالبيتها مقدمة من المجتمع المحلي، والإشراف الأميركي على تقديمها، والتعهد بعدم اتهام قسد بأي تفجير يحصل بعد دخول القافلة». وشدد المسؤولون على أنه «لا يمكن القبول بمساعدات مسيّسة»، لافتين إلى أن «القوافل التجارية المتبادلة بين الطرفين تدخل بشكل يومي، وكان يمكن إدخال قوافل المساعدات من دون إلباسها ثوباً سياسياً». في المقابل، اتّهمت «الذاتية»، الفصائل، بـ«عدم القبول بتلقي المساعدات من الإدارة، والخوف من المحاسبة التركية لها، في حال ثبوت أي تعامل مع الذاتية حتى خلال كارثة الزلزال». ونفت نائب «رئيس المجلس التنفيذي في الذاتية»، أمينة أوسي، «فرض أي شروط مقابل دخول المساعدات»، متهمة «كلاً من الحكومة السورية والمعارضة وحكومة كردستان العراق، باستخدام هذه الكارثة لمصالحهم السياسية». كما اتهمت وسائل إعلام تابعة لـ«الذاتية»، مسؤولين في الحكومة السورية، بأنهم «اشترطوا الاستيلاء على 75 % من الصهاريج المتجهة إلى المناطق المنكوبة، مقابل السماح بمرورها من المعابر بين الطرفين».

ووسط موجة الاتهامات المتبادلة هذه، وصل إلى حيّي الشيخ مقصود والأشرفية ومنطقة تل رفعت، وفد من «الإدارة الذاتية»، مؤلف من رئيس «المجلس التنفيذي»، بيريفان خالد، ونائبه حمدان العبد، والرئيس المشترك لـ«حركة المجتمع الديموقراطي»، غريب حسو، بعد عبورهم معبر التايهة الحكومي. كما وصلت إلى الحيّين المذكورين في مدينة حلب، قافلة إغاثة مؤلفة من عدد من شاحنات المواد الغذائية والمواد الطبية والمتطوعين من «الهلال الأحمر الكردي»، بعد عبورهم المعبر نفسه. وفي السياق، تؤكد مصادر ميدانية سورية، لـ«الأخبار»، أن «الحكومة السورية منفتحة على الجميع، بدليل دخول مسؤولين أكراد إلى مناطق سيطرة الحكومة مع شاحنات إلى مناطق حيَّي الشيخ مقصود والأشرفية»، متهمة «الإدارة الذاتية بمحاولة استثمار الكارثة سياسياً، وحصر إغاثتها بمناطق تشهد وجوداً محدوداً لما يسمى الوحدات الكردية في حلب وريفها، علماً أنها أقلّ المناطق تضرّراً»، في إشارة إلى الشيخ مقصود وتل رفعت وريفها. وتضيف المصادر أن «الحكومة السورية قامت وستقوم بواجبها تجاه جميع المناطق في حلب، ولا تقبل حتماً بتقديم المساعدات على أساس اعتبارات غير مقبولة».

قافلة دمشق - إدلب معلّقة:

متى يُفتح «سراقب»؟

محمود عبد اللطيف

أكد محافظ إدلب (المعيّن من قبل دمشق)، ثائر سلهب، أن الجانب الحكومي على جاهزية عالية لتسهيل عبور قافلة المساعدات الإنسانية المقررة لمناطق ريف إدلب المنكوبة والتي تسيطر عليها التنظيمات المسلحة، مشيراً إلى وجود توجيهات عالية المستوى، منذ اللحظة الأولى للكارثة، بتقديم الإغاثة الممكنة لسكان تلك المناطق في شمال غربي سوريا، مضيفاً أن معبر سراقب مفتوح أمام قوافل الإغاثة، في انتظار الظروف الملائمة لتمريرها. لكن مصادر قريبة من مكتب الأمم المتحدة في دمشق أفادت بأن إدخال القافلة معلّق حتى إشعار آخر، في حين تقول المتحدثة باسم «الهلال الأحمر السوري»، رهف عبود، لـ«الأخبار»، إن فرق «الهلال» جاهزة لمرافقة الشاحنات، مضيفةً أنه حتى مساء الأحد لم يتلقوا أيّ قرار بالإلغاء.

وكان من المفترض أن تدخل قافلة مؤلفة من 14 شاحنة محملة بمواد إغاثية عاجلة إلى مناطق شمال غربي سوريا، ترافقها فرق من «الهلال الأحمر» السوري و«الصليب الأحمر» الدولي. لكن «هيئة تحرير الشام» رفضت فتح معبر سراقب لتمرير الشاحنات، في ما يمكن رده إلى خشيتها من ارتفاع أسهم الحكومة السورية في مناطق انتشارها. وقبل ذلك، كانت قيادات «الائتلاف» المعارض، وعلى رأسها سالم المسلط، قد رفضت مقترحاً بالتواصل مع دمشق، لتقوم الأخيرة بتقديم الإغاثة اللازمة للمنكوبين، وهو ما عزته مصادر مقرّبة من المعارضة إلى الخشية من تقديم «تنازل مجاني» للحكومة. وفي حين أعلنت «الخوذ البيضاء» وقف عمليات البحث عن أحياء يوم السبت الماضي، تؤكد المصادر السورية التي تواصلت معها «الأخبار»، أن فرق الدفاع المدني والإطفاء السورية لن توقف البحث عن ناجين محتملين حتى العثور على كامل المفقودين، مشيرة إلى أن فرقها تعمل مع شركاء من «الدفاع المدني» و«الهلال الأحمر» من لبنان والجزائر والعراق وإيران وفنزويلا ودول أخرى.

أطفال حلب لا ينجون: فوق الزلزال «عصّة» مركز إيواء

حلب - **رحاب الإبراهيم**

لم يستطع جسد الطفلة ذات العامين، نور الحسين، الصغير، تحمُّل قوّة الزلزال الذي ضرب مدينة حلب، فأسقطها من على سريرها وأوقعها على الأرض، فتنبّهت والدتها فوراً، وحملت طفلتها بين ذراعيها وركضت بها إلى خارج البيت، خوفاً من انهياره في أيّ لحظة بفعل الشقوق التي جعلته غير صالح للسكن. هذه اللحظات ترويها، لـ«الأخبار»، أمّ نور، الثلاثينية، نجاة حياك، التي هربت من منطقة بستان الزهرة العشوائية، بعد تعرُّضها لدمار كبير، إلى مركز إيواء في «جامع حذيفة» في حي المشارقة، وتقول: «سقوط ابنتي الصغيرة على الأرض، لحظة الزلزال، سبّب لها كسراً في حوضها، وقد أُجريت لها الإسعافات الأولية، لكنها تحتاج إلى عملية جراحية عاجلة كي لا تصاب بإعاقة دائمة».

نخوة السوريين

كلام والدة نور بدا أشبه بالمناشدة لإنقاذ طفلتها الصغيرة، وخاصّة أنها لا تمتلك وزوجها، بحسب ما تقول، القدرة المادية للتكفّل بعلاجها. فالأب عامل بسيط، وأحواله كانت أصلاً سيّئة بفعل الغلاء والظروف الاقتصادية والمعيشية المتردّية، فكيف اليوم بعد تضرُّر منزل العائلة الذي لم يَعُد ممكناً العيش فيه، ولكن نخوة السوريين، على رغم مصابهم الكبير، حضرت لتلبية نداء الأمّ، إذ أبدى عدد من المتبرّعين رغبتهم في مساعدتها وتحمُّل تكاليف العملية، لترتسم الفرحة من جديد على وجه نجاة حياك، التي كانت تخشى مضاعفات صحيّة تؤذي ابنتها.

وليست الطفلة الصغيرة نور، وحدها من عاش الام زلزال حلب المدمّر وتضرّر من آثاره؛ فالطفل عمر (6 أشهر) كان مع أخواته الخمس، اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 8 أعوام و20 عاماً، من ضحاياه، حيث فقدوا أمهم وأباهم وأخاهم عند انهيار المبنى الذي يقطنون فيه في شارع بارون الواقع وسط مدينة حلب، ونُقلوا بعدها إلى مستشفى الرازي لتلقّي العلاج. لكنهم باتوا، اليوم، وحيدين من دون معيل يتكفّل في تأمين احتياجاتهم. ويُبدي كلّ من يتعرف قصّة عائلة الجويد تعاطفاً ورغبة في المساعدة، لكن الصغير عمر الذي لا يدري ما يدور حوله ولا يدرك حجم مصيبته يظلّ صامتاً مع ابتسامة خفيفة تحيي الأمل في النفوس المتعبة.

> **الضحايا الأطفال من جزاء الزلزال المهول كثيرون، وإنْ اختلفت رواية كل واحد منهم عن الآخر**

وحيدون في الفاجعة

الضحايا الأطفال من جرّاء الزلزال المهول كثيرون، وإنْ اختلفت رواية كل واحد منهم عن الآخر. ومن الأسئلة التي يمكن طرْحها، كيف لتلك الطفلة الصغيرة ذات الأعوام الثمانية التي خرجت حيّة مع ستة أشخاص آخرين فقط - من أصل 70 شخصاً - من تحت أنقاض المبنى المنهار في حيّ المشارقة، أن تمضي بقيّة حياتها، بعد مفارقة جميع أفراد أسرتها الحياة، ومَن تعاطفاً ورغبة في المساعدة، لكن في المقابل، كادت الطفلة ندى (13 عاماً)، أن تخسر حياتها، وخاصّة أنها مصابة بإعاقة في النطق والحركة، لكن والدها، بحسب ما تروي أمّها، تمكّن من إنقاذها، بعدما سارع إلى حملها لحظة وقوع الزلزال والنزول بها إلى الشارع مع بقية أفراد عائلته قبل انهيار المبنى بلحظات في منطقة بستان الزهرة المخالفة، والتي تعاني وضعاً صعباً بعد تضرُّر معظم المنازل المقامة فيها وانهيار بعضها وتصدع القسم الأكبر منها، ما جعل عائلات كثيرة بلا مأوى أو مسكن، في ظلّ النقص في المعونات، على رغم توافد المساعدات محلياً وعربياً ودولياً.

على أن أضرار الزلزال المأسوية لا تقتصر على الأذية الجسدية والنفسية للأطفال، الذين يُعدّون أكثر المتضرّرين من هذه الكارثة. فعلى رغم مضيّ اليوم السادس على فاجعة أهل حلب، لا يزال بعض الأطفال ينامون مع عائلاتهم في العراء وسط جوّ شتوي شديد البرودة، إذ يفضّلون نصب خيم على أرصفة الشوارع والحدائق، والمبيت فيها بدلاً من اللجوء إلى مراكز الإيواء، التي لا تتوافر فيها أدنى مستلزمات العيش، فضلاً عن أنها غير مجهّزة للسكن والمنامة، وخاصّة أنها تضمّ عدداً كبيراً من العائلات من دون وجود أيّ مساحة فاصلة بين عائلة وأخرى، ومن دون مراعاة انتشار الأمراض، ما يعرّض الأطفال والعجزة لاحتمال الإصابة بالأمراض المعدية، وخاصة «كورونا» و«كوليرا»، اللذين لا يزال خطرهما قائماً، إضافة إلى احتياجات بعض الأطفال والكبار في السنّ إلى أدوية مكلفة.

يضاف إلى هذه المصائب، سوء توزيع الأغذية والمعونات الذي أثّر على الأطفال، ولا سيما الرضّع، إذ تعاني سوريا نقصاً في كميات حليب الأطفال منذ ما قبل وقوع الزلزال. وهنا، تقول الطفلة شام بشكل عفوي، بينما تجلس مع أمها وأخواتها على الرصيف بحثاً عن بعض الدفء الذي توفّره أشعة الشمس، إن الذين كانوا يوزّعون طعاماً لم يعطوها الحليب مع أنها كانت تشتهيه وتشعر بالجوع، لكن إمام «جامع حذيفة» (تحوّل الى مركز إيواء في حي المشارقة)، والمشرف على عمليات التوزيع، أكد أنه يتمّ توزيع كل المواد الإغاثية التي يقدّمها أهل الخير والمتبرعون، إذ لم توزّع، حتى اليوم، احتياجات الإغاثة من طعام وبطانيات من الجهات الحكومية أو المنظّمات الدولية، كما يلفت، مشيراً إلى حصول بعض الأشخاص في مراكز الإيواء على أكثر من حاجاتهم على حساب عائلات أخرى، وهو أمر تمّ تداركه عبر طبْع «طبعة زرقاء» على كفّ اليد منعاً لمثل هذه التصرفات، ولإيصال المعونات إلى مستحقّيها. وطالب إمام الجامع بنقل المتضرّرين من الزلزال إلى مركز آخر، لكون الجامع تعرّض أيضاً لأضرار، ما يشكّل خطراً على العائلات المقيمة فيه.

آثار سوء توزيع الأغذية والمعونات على الأطفال، ولا سيما الرضع (صهيب عمرانية)

«الذاتية» تفتح معابرها: مستعدّون للمساعدة... بشروط

الحسكة - **أيهم مرعي**

بعد مرور أسبوع على كارثة الزلزال المدمّر الذي ضرب سوريا، أصدرت «الإدارة الذاتية» الكردية، قراراً بـ«فتح المعابر كافة أمام قوافل المساعدات الإنسانية الآتية من خارج مناطقها، وأمام المبادرات الأهلية ومبادرات المجتمع المدني» انطلاقاً من تلك المناطق. وجاء ذلك القرار بعد يومين من إصدار وزارة الخزانة الأميركية، استثناء من العقوبات المفروضة على الحكومة السورية لمدة 180 يوماً فقط، من المحروقات و20 شاحنة إغاثة، وأخرى إلى مناطق سيطرة الحكومة، مؤلفة من 100 صهريج من المحروقات.

لكن وسائل إعلام مقربة من المعارضة نقلت عن مسؤولين محليين أن «الإدارة وضعت شروطاً تعجيزية للقبول بتسيير القافلة»، من بينها

على الغلاف

تسارع عدّاد الخسائر «فالق» سياسي يتهدّد تركيا

محمد نور الدين

تتكشّف، يوماً بعد آخر، مشاهد مروّعة من آثار الزلزال الأعظم الذي ضرب تركيا وسوريا فجر الـ6 من شباط الجاري، والذي وصفه الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، بأنه «أكبر بثلاث مرّات» من زلزال مرمرة عام 1999، فجاءت نتائجه التدميريّة أيضاً أكبر بثلاث مرّات. وإذ تشير التوقعات إلى أن أعداد الضحايا ستتخطّى الـ25 ألف قتيل والمئة ألف جريح، ذلك أن عشرات الآلاف من الناس لا يزالون عالقين تحت الأنقاض، مع نفاد الأمل بإنقاذهم، هامّ سكّان المناطق التركية المتضرّرة في كلّ صوب. بعضهم لجأ إلى مدن الخيام التي بدأت السلطات بإنشائها، وبعضهم نام في العراء، وآخرون التجأوا إلى المغاور سقفاً، فيما ارتحل مئات الآلاف من مناطق الزلزال إلى الغرب التركي.

وإلى مئات الآف المباني المهدّمة والمتصدّعة، كانت الأرض تنشقّ في قرية تبه خان، ذات السبعة آلاف نسمة، في قضاء التين أوزي قرب أنطاكيا، فتشطر حقلاً من الزيتون محدثةً جُرفاً بطول ثلاثمئة متر، وعرض خمسين متراً، وعمق أربعين متراً، ما بات يُعرف بوادي الزلازل. ويقول أحد المواطنين إنه سمع، لحظة الانفلاق، صوتاً أشبه بصوت حرب لم يسمع مثله من قبل. ومن جبل قوش قاياسي في محافظة قهرمان ماراش، كانت تترفع سحب الدخان الأسود من بين الثلوج التي تغطّي الجبل، مثيرةً الخوف في نفوس السكّان، فيما أكد الخبراء أن ما جرى مؤخّراً ليعكس الحكم الكتل الترابية نتج منه دخان أسود. وفي الوقت ذاته، سُجّل اعتقال العديد من متعهّدي الأبنية المنهارة، بينما كانوا يهمّون بالهرب عبر المطارات إلى قبرص وغيرها، وذلك بتهمة «الغشّ في البناء».

ولا شكّ في أن إحدى أكبر المشكلات التي تواجه أنقرة، تتمثّل في كيفية إيواء أولئك الذين أصبحوا بلا مأوى، وإعدادهم بالملايين. ولهذا، أمر الرئيس التركي بإغلاق الجامعات حتى مطلع الصيف المقبل، والتدريس فيها عن بعد. وبالتالي إخلاء جميع بيوت الطلبة الجامعيّين في جميع أنحاء تركيا، لإسكان منكوبي الزلزال بدلاً منهم. لكن هذا القرار لاقى اعتراضات كثيرة، إذ توجّه الرئيس السابق لـ«حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي، صلاح الدين دميرطاش، من سجنه، إلى إردوغان، قائلاً إن عليه أن يفتح قصوره للمنكوبين، وليس بيوت الطلبة الذين لا يعرفون إلى أين يذهبون. من جهتهم، فوجئ عدد كبير من الطلاب في إسطنبول ومرسين وغيرهما، بعدما وجدوا أغراضهم في المدن الجامعية وقد جُمعت ووضعت في أكياس نفايات كبيرة، أمام المساكن ليأتي أصحابها ويأخذوها. واعترض آخرون بالقول: «ليس لدى الدولة مال لتُسكن المنكوبين في الفنادق، بدلاً من تشريد الطلاب». وفي هذا الجانب، رأت صحيفة «قرار» أن قرار إخلاء بيوت الطلّبة أثار، من جديد، مسألة الوجود السوري في تركيا، حيث إن معظم طلاب المدينة الطالبية للبنات في مرسين هم من أبناء اللاجئين السوريين الذين يقطنون في المناطق المنكوبة سواء داخل تركيا أو في الداخل السوري، ولا يمكنهم متابعة التعلم عن بعد. وفي هذا الإطار أيضاً، حذّر وهاب سيتشير، رئيس بلدية مرسين الكبرى التابعة لـ«حزب الشعب الجمهوري» المعارض، من الأعداد الضخمة التي تفد إلى المدينة، قائلاً إنها غير قادرة على استيعاب الوافدين واستضافتهم. وحمّل رئيس البلدية، محافظ المدينة مسؤولية إصدار أمر إخلاء بيوت الطلاب السوريين والأجانب، لإسكان الأتراك محلّهم. وعلى هذه الخلفية، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي حملات ضدّ اللاجئين السوريين، فاتّهم الطلاب السوريون بأنهم لا يكترثون بما يجري، ويدخّنون النرجيلة، مستفزّين بذلك مشاعر المواطنين الأتراك. وبحسب «قرار» أيضاً، فإن المئات من المغرّدين، أبدوا موقف رئيس البلدية، وقالوا: «نحن أيضاً كشعب لم يَعُد بإمكاننا التعامل مع اللجوء السوري. كفى». وغرّد آخرون: «إن اللاجئين السوريين باتوا يشكّلون مشكلة أمنية، ويجب إسكانهم على الحدود في المخيم التي ترسلها الدول الخارجية. وليس مرسين فقط، بل كلّ الأمّة التركية لم تَعُد لديها القدرة على تحمّل هذا العبء».

ومع دخول الزلزال التركي سوق الصراع السياسي الذي انفتح على مصراعيه قبل مئة يوم من الانتخابات الرئاسية المقرّرة في 14 أيار المقبل، شنّ زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، كمال كيليتشدار أوغلو، هجوماً على إردوغان، قائلاً إن «تسليم البلاد لإدارة شخص واحد هو الخطر بعينه. وبسببه، تمّ تهميش كلّ المؤسّسات التي كنّا نراها خلال الأزمات والكوارث، مثل الهلال الأحمر التركي الذي ألحق بهيئة إدارة الكوارث والطوارئ». وأضاف أنه «في خضمّ الزلزال، يهدّد إردوغان المعارضة بفتح الدفاتر. عن أيّ دفاتر يتحدّث سوى دفاتر الغضب والحقد. إنهم يأكلون عقولهم مع الخبز والجبنة. إردوغان يقول: «أنا رأس الدولة. وما أقوله هو الذي سيُعمَل به». بهذه العقلية يديرون الدولة. تركيا لا يمكن أن تُدار من قِبَل هذا الشخص الذي أصبح رهينة غطرسته. العالم كلّه استنفر، فيما لم يُسمع صوت رئيس هيئة الكوارث. إنه لا يقوم بدوره أو لا يسمحون له القيام بدوره. لقد أصبح الهلال الأحمر التركي مجرّد منظّمة للتبرّع بالدم. لقد نُزعوا منها هويتها التاريخية. لم تعد هيئة إدارة الكوارث مؤسّسة ثقة، وأموالها تذهب للرواتب العالية ولوجهات لا يعرفها أحد». وتابع كيليتشدار أوغلو: «المؤسسات الأمنية من جيش ودرك وغيرهما، كانت الأولى في الميدان لدى وقوع الكوارث والزلازل، وخلال 12 ساعة كانت تبني الخيم والمستشفيات الميدانية والمراحيض وتؤمّن المطابخ الطارئة. أما اليوم فينتظرون التعليمات من أعلى الهرم وينتظرون ساعات وساعات، ومن أجل التحقّق من الخسائر والتنمية، والحركة القومية، موجودون على الأرض؟ أيّ استثمار في السياسة هذا؟ ثمّ يتّهموننا بإدخال السياسة في كلّ شيء. لكن أقول إن السياسة خُلقت لمثل هذه الحالات من أجل الشعب وإيصال صوته. وأنا أفعل ذلك».

> بدأت تتقدّم التكهنات حول مصير مدينة إسطنبول، حيث يُطلِق الخبراء تحذيرات شديدة في شأن ما قد ينتظرها في قادم الأيام

وتعليقاً على ما تقدَّم، كانت الصحافة التركية ذكرت أن خبراء «هيئة إدارة الكوارث» أعدّوا، منذ فترة، تقريراً لم يُنشر حول التعفّن الذي أصاب الهيئة، والتوصيات اللازمة التي لم يُنفَّذ منها شيء، بل عملوا على محاولة إخفاء التقرير عن الصحافة. وكشفت كيف أن «موازنة رئاسة الشؤون الدينية، تبلغ خمسة أضعاف موازنة إدارة الكوارث». وعلى رغم أن القضيّة لم تُطرح بعد بشكل جدّي، ولم تدخل بازار الصراع، لكنّ آثار الزلزال والدمار الذي لحق بمئات الآلاف المنازل، ولا سيما في أنطاكيا وقهرمان ماراش، ونزوح الملايين من المناطق المنكوبة، ستلقي بكامل ثقلها على مصير الانتخابات الرئاسية والنيابية التي ستجري بعد مئة يوم، واحتمال تأجيلها ولو بضعة أشهر حتى تستعيد البلاد بعض توازنها الجغرافي والسكاني. يمكن عرض القضيّة على أنها بين يمين ويسار وبين علمانية ودين. أفتئا طاهرة وليست غبية». أما في صحيفة «جمهورييت»، فكتب أورخان بورصه لي، قائلاً إنه «في وضع كتّاب المعارضة حملتهم على السلطة التي اتهموها بالفشل الذريع، بل بـ«التواطؤ» في ما أصاب البلاد من نكبة. ووصف إبراهيم كيراس، في «قرار»، ما جرى بأنه «تهدّم الدولة على رأس الأمّة التركية»، وأن الدولة «تمارس الأخطاء واحداً تلو الآخر، وليس آخرها إغلاق كلّ حساب على «تويتر» يمارس السياسة في يوم كهذا»، مبيّناً أن «السلطة تدعو المواطنين إلى التزام الصمت والسكوت على أخطائها، فيما أفراد السلطة الحاكمة يمرّون بمرحلة هستيريا تجاه الانتقادات التي تُوجَّه إليهم، ويحاولون حجب الحقيقة عن الناس. لكن هؤلاء سيرفعون صوتهم وهم يدركون أن الذي وقع فوق رؤوسهم لم يكن ركاماً خرسانيّاً، بل سوء الإدارة، وما وقع تحت الحطام هو السياسات المروّعة التي حاولت تقديم نفسها على أنها دولة حديثة». ويحسب كيراس، فإنه «لا يمكن التستّر على السياسات التي تُبقي حتى جيش الدولة بعيداً من منطقة الكوارث. ولا ذلك أن إجراء الانتخابات في ظلّ هذه الظروف، لن يكون ممكناً لوجستياً في المناطق المنكوبة، ولن يصبّ في مصلحة إردوغان، على رغم كلّ محاولات استيعاب نتائج الزلزال ومحو آثاره المدمّرة، حيث يتمّ تحميل السلطة الحالية كل موبقات ما جرى.

وتابع كتّاب المعارضة حملتهم على السلطة التي اتهموها بالفشل الذريع، بل بـ«التواطؤ» في ما أصاب البلاد من نكبة. ووصف إبراهيم كيراس، في «قرار»، ما جرى بأنه «تهدّم الدولة على رأس الأمّة التركية»، وأن الدولة «تمارس الأخطاء واحداً تلو الآخر، وليس آخرها إغلاق كلّ حساب على «تويتر» يمارس السياسة في يوم كهذا»، مبيّناً أن «السلطة تدعو المواطنين إلى التزام الصمت والسكوت على أخطائها، فيما أفراد السلطة الحاكمة يمرّون بمرحلة هستيريا تجاه الانتقادات التي تُوجَّه إليهم، ويحاولون حجب الحقيقة عن الناس. لكن هؤلاء سيرفعون صوتهم وهم يدركون أن الذي وقع فوق رؤوسهم لم يكن ركاماً خرسانيّاً، بل سوء الإدارة، وما وقع تحت الحطام هو السياسات المروّعة التي حاولت تقديم نفسها على أنها دولة حديثة». ويحسب كيراس، فإنه «لا يمكن التستّر على السياسات التي تُبقي حتى جيش الدولة بعيداً من منطقة الكوارث. ولا ذلك أن إجراء الانتخابات في ظلّ هذه الظروف، لن يكون ممكناً لوجستياً في المناطق المنكوبة، ولن يصبّ في مصلحة إردوغان، على رغم كلّ محاولات استيعاب نتائج الزلزال

لا شكّ في أن إحدى أكبر المشكلات التي تواجه أنقرة، تتمثّل في كيفية إيواء أولئك الذين أصبحوا بلا مأوى (أ ف ب)

اليمن

تردّد سعودي يؤخّر الهدنة

صنعاء مطمئنّة: الحرب غير عائدة

تُجمع الأطراف المعنيّة بالملفّ اليمني، على أن الحرب بصورتها الشاملة ولّت إلى غير رجعة. وفيما تبدو مشكلة الجانب السعودي مركّبة ومعقّدة، جرّاء عوامل عدّة على رأسها ازدياد قلق الرياض وتردّدها كلّما اقترب استحقاق التوقيع على تجديد الهدنة وتوسعتها، خشية فقدانها القدرة على فرض شروطها في مفاوضات الحلّ النهائي، تبدي صنعاء الكثير من الهدوء والتريّث، وتتعاطى مع المستجدّات بواقعية تدفعها إلى التقدير أن فرص نجاح المفاوضات من عدمه متساوية

لقمان عبد الله

ترى أوساط قريبة من المفاوضات الدائرة بين الجانبين السعودي واليمني في مسقط، في استمرار مراهنة الرياض على عامل الوقت، «تكتيكاً مكشوفاً وغير ذي جدوى»، و«محاولة يائسة لن تصل إلى أيّ محلّ»، مشدّدةً على أنه «لم تَعُد ثمّة أيّ فائدة من التحايل»، وأن «بيد الجانب السعودي مفتاح الحلّ، وبيده أيضاً فتيل الدفع نحو جولة جديدة من الصراع، بعرف مدى كارثيتها على اقتصاد المملكة وأمنها وسمعتها». ومن هنا، تعتقد مصادر مطّلعة في صنعاء، أن فُرص نجاح المفاوضات من عدمه متساوية، وفي كلتا الحالتين، فإن «أنصار الله مرتاحةٌ إلى وضعها، وهي ليست مستعجلة على الإطلاق، ولديها قدرة التحكّم بالتوقيتات المناسبة لأي اتجاه تقرر قيادتها اتّباعه، ويد قواتها دائماً قريبة من الزناد». وعلى عكس ما قد تعتقده السعودية من أن الوقت يعمل لمصلحتها، فإنه «مع كلّ يوم يمرّ، تزداد القدرات اليمنية كمّاً ونوعاً، فيما رهان الرياض على استغلال القضايا الداخلية، جرى تجريبه مراراً ولم يعط أيّ نتيجة، سوى تقوية التلاحم الشعبي حول القيادة السياسية»، وفق المصادر نفسها، التي تؤكد أن «خريطة حلّ الملفّ الإنساني انتهى التفاوض بشأنها، وهي بحاجة فقط إلى القرار السياسي من القيادة السعودية التي أعطت إشارات واضحة بالموافقة، كما أنها سلّمت بالمطالب المتعلّقة بالملفّ الإنساني»، لكنها تمتنع إلى الآن عن حسم أمرها علناً.

وفي الانتظار، تحاول السعودية، على ما يبدو، تقسيط الخطوات المتّصلة بذلك الملفّ، حتى لا تبدو في موقع المتنازل، وهو ما يتجلّى في السماح للسفن الآتية إلى ميناء الحديدة بالرسوّ من دون تفتيش. لكن حكومة صنعاء، وإذ تَنظر إلى تلك الخطوة على أنها إشارة إيجابية، إلّا أنها تعتقد أنها غير كافية. وفي هذا الإطار، غرّد نائب وزير الخارجية، حسين العزّي، بالقول إن رفع الحظر عن السفن التجارية «خطوة أولية في الاتجاه الصحيح، وتحتاج إلى تعزيز وتوسيع». والظاهر أن في ما وراء التردّد السعودي، مشكلة مركّبة ومعقّدة، مرتبطة بازدياد قلق الرياض وتردّدها كلما اقترب استحقاق التوقيع على تجديد الهدنة وتوسعتها، خشية فقدانها القدرة على فرض شروطها في مفاوضات الحل النهائي. ويحاذر الطرف السعودي، أيضاً، استغلال حليفه الأميركي للمفاوضات وتوظيفها في إطار الصراع المحتدم بين إدارة جو بايدن وولي العهد السعودي محمد بن سلمان. وممّا يعزّز التقدير المتقدّم، حديث مطّلعين على المفاوضات، إلى «الأخبار»، عن أن المبعوث الأميركي، تيم ليندركينغ، يحرص في العلن على التسهيل، لكنه في الخفاء يعمل على حرف المفاوضات بما يخدم أجندة بلاده التي باتت معروفة، وهي إبقاء اليمن ضمن حالة «لاحرب ولاسلم»، وهي حالة يمكن أن تقدّمها الدعاية الأميركية كإنجاز لساكن البيت الأبيض، وعلى أنها تحقيق للوعود الانتخابية التي أطلقها بشأن وقف الحرب في اليمن.

وكان ظهر القلق السعودي من النوايا الأميركية واضحاً، حين طلبت الرياض من صنعاء إبقاء التفاوض محصوراً بينهما، بعيداً من مبعوث الأمم المتحدة، ومن «مركز أبحاث الجيولوجيا» الألماني، فإن «زلزال 6 شباط قد أخّر زلزال إسطنبول. لكنه آتٍ بمثابة إنذار قوي للمدينة. ويمكن أن يحدث في أيّ لحظة». ومن جهته، بلّغت الباحثة الألمانية في شؤون الزلازل، غيرنو هارتمان، من «معهد الزلازل الفدرالي» في هانوفر، إلى أن «الزلازل التي حصلت لا تُغيّر شيئاً حول مخاطر الزلزال في إسطنبول. مخاطر حدوث زلزال في إسطنبول لا تزال عالية». ويضيف دوافعها، وهي إعلان فرق إنقاذ النمسا والمانيا التي تعمل في هاتاي وقهرمان ماراش وغيرهما، أنها أوقفت عملها لأسباب أمنية مع سماع إطلاق نار في محيط عملها. وقد اعتبر وزير الداخلية، سليمان صويلو، بيان هذه الفرق «افتراء، ولا يوجد أيّ حادث أو تهديد أمني حيث تعمل كل الفرق الأخرى من دون مشكلات». وفي ظلّ استمرار تدفّق المساعدات الأجنبية إلى البلاد، سُجّل تطور لافت، إذ فُتحت الحدود بين تركيا وأرمينيا للمرّة الأولى منذ 35 عاماً لمرور خمس شاحنات أرمينية محمّلة بمساعدات إنسانية لمنكوبي الزلزال.

ومع مرور الوقت على زلزال 6 شباط، بدأت تتقدّم التكهنات حول مصير مدينة إسطنبول، حيث يُطلِق الخبراء تحذيرات شديدة في شأن ما قد ينتظرها في قادم الأيام. ووفق الذكرى المئوية للجمهورية، يجب إعادة إنشاء الجمهورية من جذرها... إن مثل هذه الرشوة والإهمال والربح السريع والغشّ لا يمكن أن تستمرّ، ويجب تغيير النظام من قمة الرأس وحتى أخمص القدمين. والانهيار الكبير الذي نشهده في الذكرى المئوية يُظهر كم أن هذا التغيير عاجل جدّاً».

وعلى رغم قدوم مئات فرق الإنقاذ إلى تركيا، غير أن قضيّة جديدة أثارت علامات استفهام حول وجودها، وهي إعلان فرق إنقاذ هاتاي وقهرمان ماراش وغيرهما، أنها أوقفت عملها لأسباب أمنية مع سماع إطلاق نار في محيط عملها. وقد اعتبر وزير الداخلية، سليمان صويلو، بيان هذه الفرق «افتراء، ولا يوجد أيّ حادث أو تهديد أمني حيث تعمل كل الفرق الأخرى من دون مشكلات». وفي ظلّ استمرار تدفّق المساعدات الأجنبية إلى البلاد، سُجّل تطور لافت، إذ فُتحت الحدود بين تركيا وأرمينيا للمرّة الأولى منذ 35 عاماً لمرور خمس شاحنات أرمينية محمّلة بمساعدات إنسانية لمنكوبي الزلزال.

ومع مرور الوقت على زلزال 6 شباط، بدأت تتقدّم التكهنات حول مصير مدينة إسطنبول، حيث يُطلِق الخبراء تحذيرات شديدة في شأن ما قد ينتظرها في قادم الأيام. ووفق مارکو بونهوف، من «مركز أبحاث الجيولوجيا» الألماني، فإن «زلزال 6 شباط قد أخّر زلزال إسطنبول. لكنه آتٍ بمثابة إنذار قوي للمدينة. ويمكن أن يحدث في أيّ لحظة». ومن جهته، بلّغت الباحثة الألمانية في شؤون الزلازل، غيرنو هارتمان، من «معهد الزلازل الفدرالي» في هانوفر، إلى أن «الزلازل التي حصلت لا تُغيّر شيئاً حول مخاطر الزلزال في إسطنبول. مخاطر حدوث زلزال في إسطنبول لا تزال عالية». ويضيف أن «الزلزال يمكن أن يحدث قريباً أو بعد سنوات. لذا، يجب الاستعداد له منذ الآن». أمّا الباحثة الأميركية في الزلازل في جامعة «كورنيل» في ولاية نيويورك، جوديث هوبارد، فترى، في هذا الإطار، بأن «ما تقوله جدّي إلى آخر درجة، وهو أن إسطنبول معرّضة لزلزال كبير، أكثر من أيّ زمن مضى». فإلى الجنوب من المدينة، تضيف: «يقع الآن فالق جاهز للانكسار، حيث يوجد «فراغ زلزالي». وهذا الفالق، بحسبها، تعرّض لزلزالين كبيرين عامَي 1509 و1766، وربّما يتكرّر كل 200-250 عاماً، وربّما بقوّة سبع درجات. ولكنّ الزلزال الأخير الذي جاء عبر أكثر من انكسار، يمكن أن يجعل من زلزال إسطنبول المحتمل متعدّد الانكسارات أيضاً. لهذا، تدعو الباحثة إلى تشييد أبنية ذات جودة عالية، ولو كانت مكلفة.

ومع ذلك، تُجمع الأطراف الفاعلة على أن الحرب بصورتها الشاملة ولّت إلى غير رجعة، وأن جولة أو جولات الصراع المقبلة ستكون مختلفة تماماً عما كانت عليه خلال الأعوام الماضية. أيضاً، لا يخفي المسؤولون السعوديون نيّتهم الخروج من المستنقع اليمني نهائياً، إنّما الخلاف يتمحور حول الأكلاف المتوجّب دفعها. ومن هنا، ينشغل مركز القرار السعودي، هذه الأيام، بإيجاد صيغ تبعد عن المملكة المسؤولية الجسيمة عن كوارث الحرب التي اقتربت من إتمام عامها الثامن، خصوصاً أن القيادة السعودية تخشى من الأبعاد التاريخية للحرب، وما قد تحمله من تحديات مستقبلية لوحدة الدولة، على اعتبار أن المجتمعين السعودي واليمني يتشكلان من القبائل والعشائر، وأن الظواهر الثأرية تطغى أحياناً على توجهات الدولة السياسية والاستراتيجية. على أن ثمّة توجّساً آخر لدى قيادة المملكة، لا يقلّ أهمية عمّا ذُكر، وهو وجود خصائص استراتيجية تتيح لليمن، إذا ما توافرت الظروف، لأن يصبح في المستقبل المنظور دولة إقليمية منافسة.

> تُجمع الأطراف الفاعلة على أن الحرب بصورتها الشاملة ولّت إلى غير رجعة

بناءً عليه، تحاول السعودية تصوير حربها على اليمن على أنها شأن يمني داخلي محلي، وتجهد في الترويج لنفسها على أنها «مجرّد وسيط»، لكن المملكة فشلت في تلك المحاولات إلى الآن، وهو ما يعزى إلى سببين رئيسين: - الأول: نجاح صنعاء في إخراج المفاوض السعودي من وراء الستار واستدراجه إلى طاولة المفاوضات المباشرة بعد تمنّع طويل واستخفاف واضح بالطرف المقابل، ورفض للاعتراف به. وجاء ذلك في وقت لم تَعد السعودية تمتلك ترف المماطلة، وباتت تخشى تعرض داخلها للاستهداف المباشر والمستمر والموجع، وأيضاً بعدما يئست من تجاوب الجانب الإيراني معها. بالتالي، لم يعد أمامها سوى الاعتراف بسلطات صنعاء، ومعاملتها بندّية، والدخول في مفاوضات مباشرة معها، والموافقة على طلبها فصل المسار الإنساني عن المسارات الأخرى.

- الثاني: ظهور حكومة «الشرعية» بوصفها الحلقة الأضعف في المشهد، خصوصاً بعدما عجز «مجلس القيادة الرئاسي»، منذ تشكيله في مطلع نيسان من العام الماضي، عن تخطّي الكثير من العوائق والتحديات التي تعترضه، وهو ما أدّى بشكل تلقائي إلى خروجه من معادلة المفاوضات الحالية، على رغم وجود وعود سعودية بإدخاله في مفاوضات الحل النهائي.

> تُجمع الأطراف الفاعلة على أن الحرب بصورتها الشاملة ولّت إلى غير رجعة

المتحدة، هانس غروندبرغ، حتى لا يفسد التواصل المباشر، على اعتبار أن غروندبرغ يتبنّى وجهة النظر الأميركية بالكامل. وممّا يزيد الوضع تعقيداً، موقف أبو ظبي التي تتعمّد وضع العراقيل أمام أي تسوية للملفّ الإنساني، وتتبنى الموقف الأميركي - البريطاني القاضي بربط هذا الملفّ بالمسارين السياسي والعسكري.

قررت السعودية تجزئة الملف الإنساني على مراحل حتى لا تبدو في موقع المتنازل (أ ف ب)

الكرة اللبنانية

انطلاق الإياب يحصر اللقب بثلاثة فرق

توضّحت الصورة أكثر فأكثر على صعيد المنافسة على لقب الدوري اللبناني لكرة القدم مع نهاية الأسبوع السادس من المرحلة السادسة والتي شهدت ابتعاد الساحل والبرج عن المنافسة بعد خسارتهما، في حين تعقّدت الأمور أكثر في سداسية الهبوط بعد الفوز الكبير للإخاء الأهلي عاليه على طرابلس وتعادل الصفاء مع الحكمة

عبد القادر سعد

يبدو أن بطل دوري موسم 2022-2023 سيكون واحداً من ثلاثة. إما الأنصار المتصدر برصيد 28 نقطة أو العهد وصيفه ومطارده بفارق نقطتين، وخلفهما النجمة الثالث برصيد 24 نقطة. هي معادلة أفرزتها نتائج الأسبوع الأول من إياب المرحلة السادسة للأندية الستة الأوائل في الدوري اللبناني لكرة القدم. حقق فريقا الأنصار والنجمة فوزين مريحين على الشباب الغازية 3-0 على ملعب بلدة أنصار في الجنوب، والنجمة على الساحل 4-1 على ملعب جونيه. ختام المرحلة كان مع العهد الذي فاز بصعوبة على البرج 1-0 على ملعب جونيه سجّله لي إروين في الشوط الأول، قبل أن يخيّب هو عن جميع زملائه في الشوط الثاني. هذا الشوط الذي يعتبر الأسوأ للعهد منذ فترة طويلة إذا لم يكن الأسوأ هذا الموسم. في المقابل لم يكن البرج أفضل حالاً، لكل بالنسبة لفريق ينافس على اللقب ولديه مباراة قمة مع النجمة في الأسبوع المقبل أي فريق العهد فإن صورة الفريق في الشوط الثاني تبدو مقلقة.

قبل المباراة المسائية كان الأنصار يعود من الجنوب بثلاثية نظيفة وبنقاط ثلاث كان أبطالها الحاج مالك وحسام اللواتي وحسن معتوق الذي أهدر ركلة جزاء قبل تسجيل الهدف الثالث للأنصار.

قبل أقل من 24 ساعة، كان فريق النجمة يستعرض ويقدم لوحة فنية جميلة أمام شباب الساحل على ملعب جونيه ويفوز عليه 4-1 في مباراة كان بطلها خليل بدر الذي سجّل ثلاثة أهداف أعقبت هدف علي حمام المكبر في الدقيقة 2، في حين سجّل بوبي هدف الساحل الوحيد. لكن جمالية الصورة الفنية النجماوية شوّهتها حادثة قام بها أحد جماهير النجمة برمي مفرقعة نارية على رأس الحكم المساعد محمد رمال قبل دقيقتين على نهاية المباراة. حادثة أوقفت المباراة حيث تلقى رمال العلاج وأكمل المباراة.

اللافت أن التفلّت الجماهيري تكرر في لقاء البرج والعهد حين دخل أحد مشجعي العهد إلى الملعب ما استفز بعض مشجعي البرج الذين دخلوا بدورهم ما أدى إلى إيقاف المباراة لحوالى العشر دقائق قبل أن تستكمل بعد إخراج الجمهور من اللعب.

> كان محمد المصري بأهدافه الثلاثة بطل مباراة فريقه الإخاء مع طرابلس

تسجيل هاتريك لم يكن محصوراً بلاعب النجمة خليل بدر فقط، إذ تكرر السيناريو مع لاعب الإخاء الأهلي عاليه محمد المصري الذي سجل ثلاثة من أصل أربعة أهداف سجلها فريقه في مرمى طرابلس إلى جانب البرازيلي كوستا، مانحاً الإخاء النقاط الغالية التي رفعت رصيده إلى 10 وبفارق نقطتين عن الصفاء والحكمة ضمن سداسية الأندية الأواخر.

تقلّص الفارق جاء بعد تعادل الحكمة والصفاء سلباً في نتيجة مخيبة للفريقين وخصوصاً الصفاء في ظل غياب ثلاثة لاعبين أساسيين للحكمة نتيجة الإيقاف.

في الوقت عينه، كان التضامن صور يعزّز صدارته برصيد 20 نقطة بفوزه على ضيفه السلام زغرتا 1-0 سجله عدنان سلوم. فوز أراح التضامن كثيراً ووضع السلام في مكان أقرب من أي وقت مضى إلى الدرجة الثانية مع احتلاله المركز الأخير برصيد سبع نقاط.

سجّل لاعب النجمة خليل بدر «هاتريك» في شباك شباب الساحل (طلال سلمان)

قضية

«سوبر ليغ» عائدة: حربٌ مستمرّة بين الأندية والاتحاد الأوروبيّ

لم تمت فكرة الـ«سوبر ليغ» بعد. «ترهيب» الاتحاد الأوروبي لكرة القدم مناصري المقترح، لم يمنع الأندية المؤسسة من محاولة إحياء المشروع بعد أشهر على إجهاضه. في ظل تردّي أوضاعها المالية خلال المواسم الأخيرة، الحرب سجال بين الجهات الداعمة للبطولة الكروية الجديدة ومديري «اللعبة». فلمن ستكون الغلبة؟

حسين فحص

عرفت كرة القدم واحداً من أبرز المنعطفات في تاريخها الحديث قبل عامين، على خلفية محاولة إنشاء «دوري منفصل» يجمع فرق النخبة في أوروبا تحت مسمّى «Super League». مشروعٌ قاده رئيس ريال مدريد فلورنتينو بيريز، بمساعدة بعض أصحاب النفوذ في كرة القدم، على رأسهم رئيس يوفنتوس حينها أندريا أنييلي. كان من المقرر أن يشارك 20 نادياً في البطولة بينها 15 من المؤسسين وخمسة فرق أخرى، مع مواصلة جميع الأندية المنافسة في الدوريات الوطنية الخاصة بها.

تزامن المشروع حينها مع جائحة كورونا التي خلّفت وراءها انهيارات مالية ضخمة في مختلف الدوريات. «موجة» استغلّها القيّمون على البطولة المقترحة، محاولين أخذ مباركة الجماهير من خلال إخبارها بأن المسابقة الجديدة هي الخلاص، بحيث تدخل «سوبر ليغ» عائدات كبرى على الأندية المشاركة. هنا، انقسم الوسط الرياضي بين مؤيدٍ ومعارض. ناصر بعض المشجعين الفكرة المطروحة في حين اعتبر آخرون أن «سوبر ليغ» هي وسيلة جديدة لسيطرة الأندية الكبرى على كرة القدم. في النهاية، فشل المشروع قبل أن يبدأ حتى. عرقل «يويفا»، بمساعدة بعض الجهات السياسية، محاولات الإنشاء، وهدّد بعقوبات وخيمة سواء رياضياً أو قضائياً، مع حرمان الأندية المعنية ولاعبيها من المشاركة في أي بطولة قارية أو عالمية. انتهى الأمر بانسحاب أغلب الأندية المؤسسة خلال 48 ساعة، ما ساهم تباعاً في انهيار البطولة.

وبعد مرور عامين، يبدو أن رياح العاصفة هبّت من جديد. ضجّ الوسط الرياضي في منتصف الأسبوع المنصرم بتنظيم جديد «للسوبر ليغ»، ما ينبئ باستمرار الحرب بين المناصرين والمعارضين.

مجموعة «A22» الرياضية المروّجة لمبادرة السوبر الأوروبي، خرجت في تصريحات عن المخطط الجديد، مشيرةً إلى كونه أكثر توازناً من المقترح السابق. قالت «A22» إن المشروع الجديد هو نتيجة تواصل الأندية المؤسسة الثلاثة (ريال مدريد وبرشلونة ويوفنتوس) مع ممثلي عشرات الأندية الأوروبية حول المشاكل المالية التي تواجهها، وحول اتساع الهوّة غير العادلة بين الدوري الإنكليزي وباقي الدوريات. وتم تعديل بعض البنود في المقترح الجديد لخلق توازن مالي، برز منها:

> هناك اقتراح أن تضم البطولة الجديدة 60 إلى 80 فريقاً بدون أعضاء دائمين

تعدُّد أقسام المسابقة على أن تضم 60 إلى 80 فريقاً بدون أعضاء دائمين، ضمان 14 مباراة على الأقل لكل نادٍ في كل موسم، عدم تأثير «سوبر ليغ» على مسار البطولات المحلية. وأكد بيان صادر عن المجموعة «A22» أن البطولة المقترحة سوف تضع سقفاً للمباريات، بهدف الحؤول دون إرهاق اللاعبين، على أن تقوم الأندية بإدارة المنافسة، مع وجود خطط لتخفيف العبء عن المشجعين المسافرين ودعم مالي للعبة السيدات أيضاً.

وما إن ظهر البيان حتى استنكرت العديد من الأطراف الأمر، مثل خافيير تيباس، رئيس الدوري الإسباني، إضافةً إلى رئيس اتحاد مشجعي كرة القدم في إنكلترا وويلز، فيما ظلّ «يويفا» بقيادة رئيسه الكسندر تشيفرين، في واجهة المتصدّين لأي محاولات تنظيم محتملة.

خطر إنكليزي

تتمتّع الكرة الإنكليزية بعائدات ضخمة تفوق بكثير تلك التي تحصّلها بقية الدوريات. يتميّز «بريميرليغ» بنموه السريع خارج سوقه المحلية، ما يزيد من عائدات حقوق البث. الفارق المهول تعكسه المداخيل والمصاريف، حيث تكسب أكبر الأندية في كرة القدم الأوروبية نفس أرباح نادٍ «متوسط» المستوى في الدوري الإنكليزي الممتاز، ما يؤدي إلى تضارب في أسواق الانتقالات.

خلال «الميركاتو» الأخير، أنفقت فرق الدوري الإنكليزي الممتاز قرابة مليار دولار. تترأس تشيلسي قائمة المنفقين بعد تجاوزه عتبة الـ300 مليون، وصرف وحده أكثر من جميع أندية الدرجة الأولى في إيطاليا وإسبانيا وألمانيا وفرنسا مجتمعةً، إذ انخفض الإنفاق على الانتقالات في باقي الدوريات الأوروبية الكبرى من 396 مليون يورو خلال نافذة كانون الثاني 2022 إلى 255 مليون يورو في الميركاتو الأخير. تجدر الإشارة إلى تسجيل دوري الدرجة الأولى الإيطالي أكبر انخفاض سنوي في إجمالي الإنفاق على الانتقالات، حيث انخفض بنسبة 84%.

من 163 مليون جنيه إسترليني في عام 2022 إلى 25 مليون جنيه إسترليني في عام 2023، وهو ما جعل يوفنتوس في طليعة الأندية المناصرة لمشروع سوبر ليغ رفقة ريال مدريد الممثل بالديون وبرشلونة الذي باع عدداً من أصوله في الأشهر الماضية من أجل البقاء في الواجهة.

طُرحت الفكرة منذ سنتين ولكنّ الجماهير رفضتها (وبب)

حول العالم

«ديربي الميرسيسايد» في الواجهة

يستقبل نادي ليفربول الإنكليزي نظيره إيفرتون مساء اليوم (الساعة 22:00) بتوقيت بيروت ضمن منافسات الأسبوع 23 من الدوري الإنكليزي لكرة القدم. مباراة ديربي مدينة ليفربول، والتي تُعرف بـ«ديربي الميرسيسايد» تُلعب في وقت يعيش ليفربول فترة صعبة نتيجة سوء النتائج، وهو يحتل المركز العاشر برصيد 29 نقطة، فيما يقبع إيفرتون في المركز 18 مع 18 نقطة وهو مهدّد بالسقوط إلى الدرجة الثانية إذا لم يحسن نتائجه في المرحلة المقبلة من الـ«بريميرليغ».

وفاز ليفربول في 10 مباريات فقط هذا الموسم، مقابل 5 تعادلات و7 خسارات. أما إيفرتون فقد خسر 11 مرة مقابل 6 تعادلات و4 انتصارات فقط. والفريقان مطالبان بالفوز اليوم من أجل استعادة الثقة.

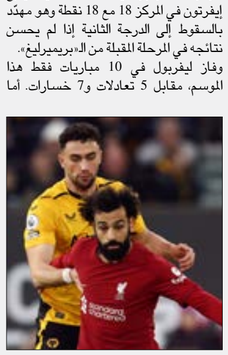

جدل حول مشاركة روسيا في الأولمبياد

أكد رئيس اللجنة الأولمبية الدولية الألماني توماس باخ أن الرياضيين الأوكرانيين «يعرفون إلى أي مدى نشاركهم معاناتهم»، وذلك رداً على تعليقات أوكرانيا التي تتهم الهيئة الرياضية بأنها «مروّجة للحرب» في أوكرانيا. وقال باخ من كورشوفيل في فرنسا إنه «ليس للحكومات أن تقرر» مشاركة دول معينة في المسابقات الدولية وخصوصاً في دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في باريس عام 2024. في وقت تعتزم فيه بعض الدول مقاطعة الأولمبياد في حال مشاركة الرياضيين الروس والبيلاروس. وأضاف أن «مقرّراً من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أخبرنا أن استبعاد الرياضيين الروس أو البيلاروس فقط بسبب جواز سفرهم هو انتهاك لحقوقهم».

وكان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قد دعا مراراً إلى استبعاد الرياضيين الروس والبيلاروس من الألعاب الأولمبية المقبلة، مجدّداً المطالبة هذا الأسبوع بـ«حماية الميثاق الأولمبي».

ولكن في رسالة بتاريخ 31 كانون الثاني كشفتها اللجنة الأولمبية الأوكرانية ندّد باخ بهذا الموقف ووصفه بأنه «يتعارض مع أساسيات الحركة الأولمبية».

مونديال الأندية

ريال مدريد بطل العالم للمرة الخامسة

توّج ريال مدريد الإسباني بطلاً للعالم للأندية في كرة القدم للمرة الخامسة بفوزه على الهلال السعودي (5-3) ليل السبت. الأحد في المباراة النهائية التي أقيمت بمدينة الرباط المغربية. وسجل كل من البرازيلي فينيسيوس جونيور (13 و69) والأوروغوياني فيديريكو فالفيردي (18 و58)، وأضاف الفرنسي كريم بنزيمة العائد من إصابة (54) الهدف الخامس لريال مدريد، في حين سجل للهلال الذي كان يخوض أول نهائي له في هذه المسابقة، المالي موسى ماريغا (26) وأضاف زميله الأرجنتيني لوسيانو فيتو هدفين (63 و79).

وهي المرة الخامسة التي يحرز فيها النادي الملكي لقب هذه المسابقة بعد أعوام 2014 و2016 و2017 و2018 ليعزز رقمه القياسي. وهو أيضاً اللقب الثاني لريال مدريد هذا الموسم بعد إحرازه الكأس السوبر الأوروبية بفوزه على إينتراخت فرانكفورت في آب/ أغسطس الماضي.

وكان ريال مدريد تخطى الأهلي المصري (4-1) في نصف النهائي، في حين حقق الهلال مفاجأة من العيار الثقيل بفوزه على فلامنغو البرازيلي (3-2) ليبلغ النهائي للمرة الأولى في تاريخه ويصبح ثالث ناد آسيوي يحقق هذا الإنجاز بعد كاشيما انتلرز الياباني عام 2016 والعين الإماراتي عام 2018.

استراحة

كلمات متقاطعة 4243

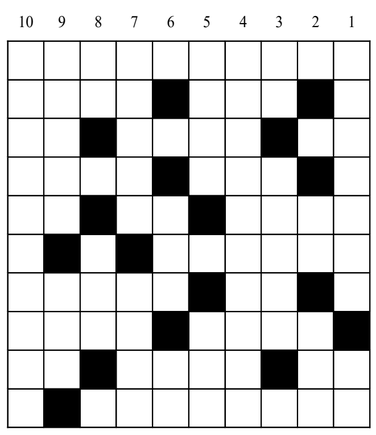

أفقيا

1- جهاز موسيقي قديم – 2- خمش – الإسم الأول لأحد متصرفي جبل لبنان – 3- مادة قاتلة – عمل سهل – للمساحة – 4- آخ – ماركة حليب مجفف – 5- ممثلة مصرية معتزلة – هاج الدمّ – عبودية – 6- إطارات – 7- جفصين – أم النبي يوسف – 8- جزء من اليوم – سلاح حربي – 9- بئر عميقة – من الأطباق اللبنانية – ضد خير – 10- مغنية مصرية شابة خريجة ستار أكاديمي

عمودياً

1- دولة أوروبية – قطع الصوف – 2- متشابهان – رسول الله – 3- شرك – قنديله – 4- مطرب لبناني راحل – 5- سرّاق – أقام في المكان وتنعّمَ فيه – 6- نوع من السباع الهندية – للندبة – 7- مارشال ألماني من كبار معاوني هتلر – دلّ على الطريق – 8- جرذ بالأجنبية – من الحيوانات – 9- أحجز البضاعة واضبطها بناءً على أوامر المحكمة – مدينة رومانية – 10- وزير خارجية سوري سابق

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بوخارست – حس – 2- ابو ظبي – ضيم – 3- فهد – كاري – 4- غنّوا – البار – 5- يو – ركن – طفة – 6- اب – ياقة – 7- جحافل – رع – 8- رخ – العوي – 9- يلي – بو – د د د – 10- لوس انجلوس

عمودياً

1- بانقي – جبيل – 2- وب – نواح – لو – 3- خوفو – باريس – 4- إظهار – فخ – 5- ربد – كيل – بن – 6- سي – انا – اوج – 7- كل – قفل – 8- ضابطة – عدو – 9- حيرام – رودس – 10- سميرة سعيد

sudoku 4243

7		6			9			
	8		3	7	4			
4		1	8					
1	4				6		7	
9		5		1		4		3
			7		3	9		6
	2		9		1		5	
6		8		4		7		1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4242

8	6	5	7	2	9	1	3	4
2	9	4	8	3	1	5	7	6
7	1	3	6	4	5	2	9	8
1	7	6	2	5	8	3	4	9
5	4	2	3	9	6	7	8	1
3	8	9	1	7	4	6	5	2
9	3	7	4	1	2	8	6	5
4	2	8	5	6	7	9	1	3
6	5	1	9	8	3	4	2	7

مشاهير 4243

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان ورسام نمساوي (1862-1918). أحد أبرز فناني حركة الإنفصال الفنية في فيينا. له لوحة «القبلة»

1+8+5+3+7+2 = كبرى مدن اسكتلندا ■ 4+9+8 = ضامن ■ 4+10+11+2 = تفقد حياتها

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: زهراء القاسم

إعلانات رسمية

تبليغ قضائي

من رئيس محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة تقدم المستدعي جمال عبد الرضا برجاوي بالاستدعاء 2022/10627 يطلب فيه شطب إشارة يومي 2406 تاريخ 1999/10/5 حجز احتياطي صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا رقم 99/206 الحاجز شركة سو.ي.م لبنان المحجوز عليه جمال برجاوي ورفاقه وإشارة يومي 2411 تاريخ 1999/10/5 طلب إلقاء حجز تنفيذي مع طلب إبلاغ الإنذار ووضع حجز القسم والتنفيذ في وقت واحد رقم 99/1406 طالب الحجز والتنفيذ شركة سو.ي.مي ضد المطلوب الحجز والتنفيذ ضدهم حسان عبد الرضا برجاوي وجمال عبد الرضا برجاوي ورياض عفيف سعيد وإشارة 757 تاريخ 2000/3/29 طلب تسجيل قرار تحويل حجز احتياطي إلى حجز تنفيذي صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا رقم 99/1406 على حسان عبد الرضى برجاوي وجمال عبد الرضى برجاوي لمصلحة شركة سو.ي.مي لبنان ش.م.ل. وإشارة يومي 2716 تاريخ 2001/9/27 محضر وصف العقار محضر وصف صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا رقم 99/1406 لمصلحة شركة سو بي في لبنان على حسان وجمال برجاوي وإشارة 218 تاريخ 2003/1/25 حجز تنفيذي إشراك بحجز تنفيذي صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا بالرقم 99/1406 لمصلحة بنك صادرات إيران وطالبة التنفيذ شركة سو بي جي لبنان ش.م.ل. على المنفذ عليهم حسان وجمال عبد الرضا برجاوي جهة الحجز تأميناً لدين تاريخ الإشارة 2003/1/25 مصدر الحجز وزارة العدل الحاجز بنك صادرات إيران المحجوز عليه حسان عبد الرضا برجاوي وجمال عبد الرضا برجاوي عدد الأسهم المحجوز عليها 2400 عن القسم 42 بلوك B من العقار 454/حارة حريك.

كل من له اعتراض يستطيع التقدم به أمام قلم هذه المحكمة خلال مهلة عشرون يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم

جمانة المصري عويدات

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأمين آليات المؤسسة ضد الغير والمسؤولية المدنية ولتأمين الشاحنات والصهاريج، موضوع استدراج العروض رقم ض4/4358 تاريخ 2021/8/18، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2023/2/24 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50 ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2023/2/6

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 26

سينما

مهرجان برلين: لا صوت يعلو فوق صوت السياسة!

مارغاريت فون تروتا تقدم فيلمها Ingeborg Bachmann – Journey into The Desert

شهر شباط (فبراير)، على الأقل في برلين، هو للسينما فقط. يقام «مهرجان برلين السينمائي الدولي» في دورته الثالثة والسبعين هذا العام من 16 إلى 26 شباط. بعد العودة المظفرة لـ«مهرجان كان» و«البندقية» العام الماضي، ستتجه الأنظار إلى برلين لمعرفة ما إن كان المهرجان الألماني قادراً على التعافي بنجاح من قيود عصر كورونا. للمرة الأولى منذ بداية الجائحة، سيقام المهرجان من دون قيود على الجمهور والضيوف. كلنا سننظر إلى أداء المهرجان والحدث المصاحب له، سوق السينما الأوروبية (EFM)، كمقياس للصحة العامة للصناعة السينمائية. أكثر بقليل من «مهرجان كان» وبكثير من «البندقية»، «برلين» هو مهرجان يركز على السينما كفنّ بعيداً عن التجارة والأرباح. الأفلام التي غالباً ما تفتقر إلى الدعم من الاستوديوات الكبرى، تعتمد على فسيفساء الموزعين المستقلين المتواجدين في برلين لتحقيق الانتشار والنجاح في جميع أنحاء العالم. وهذا تماماً ما أشار إليه المدير الفني للمهرجان كارلو شاتريان: «كل فيلم تقريباً يحتاج إلى مهرجان سينمائي ليحيا حياته، الأفلام المستقلة بدون مهرجان معرّضة لخطر الزوال».

لطالما كان «مهرجان برلين»، يركز على السينما كفنّ بعيداً عن التجارة والأرباح. الأفلام التي غالباً ما تفتقر إلى الدعم من الاستوديوات الكبرى، تعتمد على فسيفساء الموزعين المستقلين المتواجدين في برلين لتحقيق الانتشار والنجاح في جميع أنحاء العالم. وهذا تماماً ما أشار إليه المدير الفني للمهرجان كارلو شاتريان: «كل فيلم تقريباً يحتاج إلى مهرجان سينمائي ليحيا حياته، الأفلام المستقلة بدون مهرجان معرّضة لخطر الزوال».

احتفالاً سينمائياً سياسياً، الأفلام السياسية تجد دوماً مكانها بين أروقة المهرجان، وهذه السنة بالتحديد التركيز على السياسة قوي جداً. لن تكون السياسة والحروب والانتفاضات الشعبية داخل الصالات فقط، بل أيضاً على السجادة الحمراء. «بدين البرلينالة بشدة حرب روسيا العدوانية المستمرّة، التي تنتهك القانون الدولي، ويعرب عن تضامنه مع الشعب الأوكراني وكل من يناضل ضد هذه الحرب. كما يقف المهرجان مع المتظاهرين الشجعان في إيران وهم يدافعون عن أنفسهم ضد نظام عنيف وغير ديمقراطي. المهرجانات السينمائية أماكن تعزز حرية التعبير والحوار السلمي. مع الأفلام الوثائقية، والمخرجة المصرية أيتن أمين مخرجة فيلم «سعاد» (2020) ضمن لجنة تحكيم تقدم من مناطق العالم الأخرى، يقف مهرجان برلين في عام 2023 بقوة أكبر من أجل القيم الديمقراطية، ويتذكر ضحايا الحرب والدمار والقمع جميعاً، حول العالم».

هذا ما جاء في البيان الصحافي الرسمي للمهرجان. ولم يتوقف الأمر على هذه الكلمات، بل ستكون هناك أفلام وفعاليات مختلفة ستركز على إيران وأوكرانيا. كما كشف شاتريان والمديرة التنفيذية ماريت ريسنبيك أن ألوان البرلينالة هذا العام ستكون زرقاء وصفراء، لونَي العلم الأوكراني. سيكون الممثل الأميركي شون بن في برلين لعرض فيلمه الوثائقي الجديد «القوة العظمى» (شارك في إخراجه مع آرون كوفمان) الذي صوّر جزءاً منه في أوكرانيا العام الماضي. الشريط يصوّر الصراع بين فولوديمير زيلينسكي، الممثل الكوميدي الذي أصبح رئيساً لأوكرانيا، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والحرب الدائرة في أوكرانيا. بالإضافة إلى الأفلام الكثيرة من إيران وأوكرانيا، سينظم المهرجان فعاليات منفصلة على السجادة الحمراء تضامناً مع شعب البلدين.

مفاجأة الدورة الثالثة والسبعين لـ «مهرجان برلين»، هي الحضور الألماني القوي في أفلام المسابقة الرسمية: هناك أفلام لإنجيلا شانيلك، ومارغريت فون توتا، وإميلي عاطف، وكريستيان بينزولد، وكريستوف هوشسلر. الموضوعات المهمة في البرلينالة هذا العام هي الوضع السياسي العالمي وتأثيرات تغير المناخ والتنوع والمساواة والنسوية والعائلة والحب والشمولية. مع أفلام متنوعة في جميع أقسام المهرجان مثل «المنافسة الرسمية»، و«البانوراما»، و«المنتدى»، و«العروض الخاصة»، سيعرض المهرجان هذا العام أكثر من 300 فيلم. سيتم تقديم الدببة الذهبية والفضية للفائزين من قبل لجنة تحكيم دولية مكوّنة من سبعة أعضاء، برئاسة الممثلة الأميركية كريستين ستيوارت. كما سيكون المخرج والكاتب الاسكوتلندي مارك كازنز أحد أعضاء لجنة تحكيم الأفلام الوثائقية، والمخرجة المصرية أيتن أمين مخرجة فيلم «سعاد» (2020) ضمن لجنة تحكيم تقدم جائزة أفضل فيلم أول. 18 فيلماً تتنافس على جائزة الدب الذهبي، ستضم مزيجاً غنياً من أسماء معروفة ووافدين جدد، منها ستة أفلام من توقيع مخرجات. 11 مخرجاً شاركوا في المهرجان من قبل، ثمانية منهم في المسابقة الرسمية، وثلاثة أسماء تشارك للمرة الأولى. سيفتتح المهرجان هذا العام الفيلم الكوميدي الرومانسي «جاءت إلي» للمخرجة الأميركية ريبيكا ميلر من بطولة آن هاثاواي ونيكول كيدمان وستيف كاريل. وسيحصل المخرج الأميركي الكبير ستيفن سبيلبيرغ على جائزة الدب الذهبي الفخرية عن إنجازات مدى الحياة.

يعود الألماني كريستيان بتزولد إلى البرلينالة مع Afire ويجتمع مرة أخرى مع بولا بير، التي فازت بجائزة الدب الذهبي لأفضل ممثلة عن فيلمه Undine عام 2020. جديده قصة أربعة شبان في بيت عطلة على ساحل بحر البلطيق، ثلاثة منهم يستمتعون لكنّ واحداً يكافح، خصوصاً بعد احتراق الغابة وتحول السماء إلى اللون الأحمر. حلم يقظة بتزولد الجديد هو دراما ماساوية تتلألأ مع ألوان النيران. الألمانية الفرنسية الإيرانية إيميلي عاطف، تعود إلى برلين بعمل رومانسي بعنوان Someday we'll tell each other everything تدور أحداثه في صيف عام 1990، حيث تقوم ماريا بإنشاء ملجأ لها في مزرعة على حدود لم تعد موجودة، وتلتقي ابنة التسعة عشر عاماً برجل كاريزماتي يكبرها سناً بكثير لتبدأ علاقة حب بطريقة حسية وخامة لا ترحم. الفيلم الأول للاستيبالير أوروسيولا بعنوان Species of Bees 20000. المخرجة الباسكية تتبع قصة فتاة تبلغ ثماني سنوات في صيف واحد في منزل قروي جنب مزرعة لتربية النحل. هناك تستكشف هويتها مع نساء أخريات في عائلتها. الكندي مات جونسون يقدّم فيلمه «بلاكبيري» الذي يرسم تاريخ الهاتف الذكي المشؤوم، الذي أصبح أداة الأعمال التي لا بد من امتلاكها في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قبل أن تستسلم الشركة الكندية الأم للنزاعات القانونية وتفقد ميزتها السوقية.

غزير الإنتاج الفرنسي الكبير فيليب غاريل وأطفاله الثلاثة لويس وإستير ولينا معاً للمرة الأولى على الشاشة. Le Grand chariot يتبع ثلاثة أشقاء وهم أحدث جيل في عائلة من محرّكي الدمى. يختبر الفيلم حدثاً مأساوياً يجعلهم يفكرون في رغبتهم في مواصلة العمل الذي ورثوه عن أجدادهم وأهلهم. أول فيلم أنيمي يُعرض في مسابقة برلين الرسمية منذ عام 2002، عندما فاز فيلم هاياو ميازاكي بجائزة الدب الذهبي عن فيلمه Spirited away، يقدمه الياباني ماكاتو شينكاي بعنوان Suzume. الفيلم الذي لاقى نجاحاً باهراً في شباك التذاكر الياباني، يُعرض في «مهرجان برلين» وأوروبا للمرة الأولى. سوزمي، 17 عاماً، فقدت والدتها عندما كانت طفلة صغيرة، وفي طريقها إلى المدرسة، تلتقي بشاب غامض. فضولها يفتح الباب لكارثة تعرّض جميع سكان اليابان للخطر. لذلك شرعت في مغامرة لتصحيح الأمور وإغلاق أبواب الكارثة. فيلم رسوم متحركة آخر يُعرض في المسابقة الرسمية من إخراج الصيني ليو جان، Art College 1994 يتبع طلاباً جامعيين عالقين بين التقاليد والحداثة. يتشابك الحب والصداقات مع مساعيهم الفنية ومثلهم العليا وطموحاتهم، بينما في الخلفية نرى الإصلاحات التي تفتح الصين على الغرب. فيلم آخر من الصين بتوقيع زانك لو بعنوان The Shadowless Tower يتبع حياة والد عازب في منتصف العمر، يتجوّل في المطاعم المحلية في بكين بينما يبحث عن منظور جديد للحياة.

القوة الرائدة لحركة السينما الألمانية الجديدة، مارغاريت فون تروتا تقدّم فيلمها الأول الذي يُعرض في مسابقة برلين، منذ فيلمها Heller Wahn عام 1983 (صاحبة أفلام «روزا لوكسمبورغ» / 1986 و«حنة أرنت»/ 2012). المخرجة الأولى في ألمانيا التي قدّمت النسخة الأنثوية الأكثر استدامة ونجاحاً في تاريخ الأفلام الألمانية بعد الحرب، تعود بفيلمها Ingeborg Bachmann – Journey into The Desert. وكما يكشف عنوانه، يتحدث الفيلم عن الأديبة النمسوية انغبورغ باخمان، خصوصاً علاقتها مع الكاتب المسرحي والروائي ماكس فريش عام 1958، عندما يقعان في الحب، يفترقان، ثم تمرض وتهرب أولاً إلى الصحراء ثم إلى إيطاليا. لا يركز الفيلم على نهاية باخمان المروّعة ولكن على تطلعاتها إلى الحب والاحترام في الأدب والحياة. لقد مرّ 20 عاماً منذ أن فاز الأسترالي أيفان سين للمرة الأولى بجائزة البرلينالة عن باكورته Beneath Clouds. فيلمه الجديد Limbo، يتتبع ترافيس المحقّق الذي يعيد فتح قضية امرأة من السكان الأصليين قُتلت قبل 20 عاماً. الناس في بلدة الضحية الصغيرة النائية وعائلتها صامتون لأن الشرطي أبيض والحقيقة معقّدة. كما هو معتاد من إيفان سين، يعود إلى تاريخ أستراليا وحياة شعوبها الأصلية. عادت أنجيلا شانيليك الحائزة جائزة الدب الفضي في عام 2019 عن فيلمها I was at home, But إلى المسابقة مرة أخرى بفيلمها Music الذي تعيد فيه صياغة أسطورة أوديب في إطار معاصر.

أحد أعظم صانعي الأفلام الوثائقية، الفرنسي نيكولا فيليبير يعود إلى برلين بعد فيلمه La Maison De La Radio (2013). جديده Sur L'adamant يدور في مركز رعاية نهاري عائم يطفو على نهر السين في قلب باريس، يستقبل المركز البالغين المصابين باضطرابات عقلية، ويتتبع الحياة اليومية للمرضى ومقدمي الرعاية الذين يبتكرون طرقاً جديدة للعلاج. يقدم المركز نوعاً من الرعاية تساعدهم على التعافي أو الحفاظ على معنوياتهم. يحاول الفريق الذي يدير المركز مقاومة تدهور الطب النفسي وتجريده من إنسانيته.

18 فيلماً تتنافس على جائزة الدب الذهبي، تضم مزيجاً غنياً من أسماء معروفة ووافدين جدد

أول فيلم أنيمي يُعرض في مسابقة برلين الرسمية منذ عام 2002 يقدّمه الياباني ماكاتو شينكاي بعنوان Suzume

رحيله

كارلوس ساورا... متمرّد السينما الإسبانية

يكتبها **شفيق طبارة**

يوم السبت 11 شباط (فبراير)، كان كارلوس ساورا (1932 – 2023) على موعد استلام جائزة «غويا» الفخرية التي تعادل جوائز الأوسكار، وتقدّمها «الأكاديمية الإسبانية للفنون والعلوم السينمائية»، «لقد كنت محظوظاً في حياتي بالعمل على أكثر ما يجذبني: الإخراج السينمائي، والمسرح والأوبرا، وقد رسمت طوال حياتي، وأمل أن استمر في ذلك. أتلقّى هذه الجائزة التي قدمتها لي الأكاديمية بفرح وامتنان كبيرين». هذه الكلمات كتبها ساورا لدى الإعلان عن الجائزة، وقرأتها ابنته آنا ساورا. حصل ذلك قبل أيام قليلة من تدهور حالته الصحية، وكان متوقعاً أن يستلم جائزته خلال الاحتفال الذي أقيم السبت في إشبيلية. لكن ساورا غادرنا قبلها بيوم واحد. فضولي، يتحدث بشغف لكن بهدوء. يُثير الاهتمام بمقارباته عن الفن والسينما، وفوضى العالم، والرقابة والقمع والحرية وطبعاً الفلامنكو. تتدفق الحقائق والخيال والأحلام والذكريات الشخصية بحرية في أعماله. قربنا ساورا من سينما الاستكشاف والجمع والتخريب، غني بالإبداع، جري، وحريص على تفتيت روتين السينما الإسبانية التقليدية. نقل إلى الشاشة الكبيرة نظرة مدروسة عن صعوبات ومشكلات المجتمع الإسباني برمزية كاشفة لجروح الحرب الأهلية الإسبانية. حقق شهرة دولية خلال السنوات القمعية لحكم فرانكو، وأصبح نموذجاً لكيفية صناعة السينما السياسية المنشقة في ظل نظام استبدادي، باستخدام الاستعارات والرمزية لتفادي الرقابة وفحص تاريخ بلاده المضطرب في القرن العشرين. أظهرت أفلامه الواقع الاجتماعي والثقافي الإسباني. لقد وهب السينما أيقونات لا تشوبها شائبة، بلغة استخدم بها مخيلته في سرد القصص، وتعبير أظهر به حبه للسينما والفن والثقافة. فنان شامل، تجاوز السينما، أحب المسرح وكان مفتوناً بالرسم والتصوير الفوتوغرافي. دائماً ما نراه بصحبة كاميرته الصغيرة معلّقة في رقبته. لم يتوقف عن تصوير ما يثير اهتمامه، كان ذا فضول غير محدود، ألهمته الأرض والفولكلور وكرس جزءاً كبيراً من أفلامه لهما.

رحل أحد أهم المخرجين العالميّين، الذي أصبحت أفلامه معياراً للسينما الأوروبية العظيمة. عبقري سمعي بصري، أفلامه الدرامية الجافة والعنيفة هي خط استكشاف الإنسان والعلاقات العاطفية والاجتماعية والدوافع العائلية. في عام 1960، بدأ في Los Golfos عن مجموعة من الأصدقاء الذين يعيشون في ضواحي مدريد. شباب من الطبقة الفقيرة، بائسون. يريد خوان أن يكون مصارع ثيران، فيقوم أصدقاؤه بعمليات سطو صغيرة لمساعدته في الظهور. «عندما صورت «الجانحون»، اعتقدت أنه سيكون فيلمي الأول والأخير بسبب الرقابة والصعوبات الاقتصادية التي واجهتها»، لكن الفيلم لم يكن بأي حال من الأحوال آخر فيلم له، بعد مرور ستين عاماً عليه، ومع وجود خمسين فيلماً طويلاً في مسيرته، توفي ساورا. في عمل المخرج، يمكننا أن نرى الشخصية المبتكرة وطريقته في الرهان على السينما التي وضعت رقابة فرانكو تحت السيطرة. في «الصيد» (1965) روى الجروح التي سبّبتها الحرب الأهلية، ومع Peppermint Frappe و Cousin Angelica و Cria Cuervos، استكشف إرث الفاشية وآثارها المدمرة على جيل من المواطنين. ومن خلال The Garden Of delights حارب الرقابة وكان الأكثر إبداعاً في القيام بأشياء، في السينما لم يتخيّلها الآخرون. في الثمانينيات، عاد إلى موضوع العنف مع أفلام مثل Sweet Hours و Deprisa, Deprisa، وأيضاً في التسعينيات في فيلمه الشهير Oh! Carmela و Taxi. هذه الأفلام ما بعد مرحلة فرانكو، صوّرت اضطراب المجتمع الذي يعاني من المرحلة الأولى من صدمات الحرب بعد الفاشية. كان ساورا يدرك أن السينما الخاصة به يمكن أن تزعج الجمهور، لكنّه كان يدافع دوماً عن العنف بأنّه مبرر في أفلامه، وكيف يمكن لحدث ما أن يغير حياة شخص ويضعه في دوامة عنف مباشرة.

لم يكن هناك مخرج مثل ساورا عرف كيف يصوّر الرقص. كان الشريان السينمائي الأخير له هو السينما الموسيقية. سينما لا تشبه أي شيء قام به قبل ذلك. سينما رائعة بدأت مع Sevillanas، وانتهت مع The king of all the world، ومن الفلامنكو إلى الموسيقى المكسيكية، مرّ عبر الغوتا والتانغو والفولكلور الأرجنتيني بأفلام مثل Tango و Salome و Flamenco Flamenco، في 3 شباط 2023، عرض فيلمه الجديد The Walls Speak وثائقي عن فنّ الجدران، من كهوف عصور ما قبل التاريخ إلى رسومات الغرافيتي الحالية.

سرق كارلوس ساورا كاميرا من والده وهو في السابعة من عمره لتصوير فتاة كان يحبها. بعد خمسين فيلماً وسبعة أطفال من أربع نساء مختلفات، رحل الرجل الذي تعامل في السينما مع قضايا متباينة مثل العنف والحرب والموسيقى... لم نكن لنستطيع فهم السينما الإسبانية من دون كارلوس ساورا.

(يونيك بونافونتور ــ أ ف ب)

المشاركات العربية: لبنان وسوريا وشيء من اليمن

على الرغم من عدم وجود أي فيلم عربي في المسابقة الرسمية هذا العام، إلا أن السينما العربية موجودة في مسابقات وأقسام مختلفة من المهرجان. لعل أهم الأفلام العربية المشاركة في قسم «بانوراما» هو «المرهقون» للمخرج اليمني عمرو جمال. نادراً ما نرى أفلاماً يمنية في المحافل الدولية. في «المرهقون»، يصوّر جمال قصة واقعية حدثت داخل دائرة أصدقائه، وفي خلفية أكثر الحروب تدميراً في اليمن. يقدم لنا دراما عائلية ولحة عن مجتمع وبلد كان رائداً على الساحة الثقافية والعلمية، واليوم الأخبار التي تأتينا منه هي فقط عن الحرب. يقدم الفيلم قصة إسراء وزوجها أحمد وأطفالهما الثلاثة الذين يعيشون في مدينة عدن الساحلية القديمة في جنوب اليمن. اعتاد أحمد العمل في التلفزيون، ولكن بعد عدم دفع راتبه بسبب الحرب والأزمة الاقتصادية، أصبح الآن يكسب ماله كسائق. عندما تحمل إسراء بشكل غير متوقع، يواجه الزوجان أزمة. كلاهما يعرفان أنهما لا يستطيعان تحمل كلفة طفل رابع، فهما على وشك الانتقال إلى شقة أرخص، كما أن الرسوم المدرسية للأطفال مستحقة الدفع. يقرّران الإجهاض، ويتحول القرار إلى رحلة ملحمية يحاول فيه الاثنان محاربة المجتمع والدين والسياسة.

بفيلم «مستوحى من الحرير»، تقدم المخرجتان اللبنانيتان ميشيل ونويل كسرواني فيلمهما القصير «يرقة» (30 دقيقة) عن أسماء وسارة، نادلتين تعملان في أحد مقاهي باريس. كلاهما من بلاد الشام تحملان معهما ظلال الماضي، كل على طريقتها الخاصة. تتصادقان وتجدان أرضية مشتركة تعود إلى الوقت الذي كانت فيه مدينة ليون مرتبطة بوطنهما عبر طريق الحرير. في منطقة تمزقها التقاليد والحداثة والحرب ودوائر النفوذ الجيوسياسية والهجرة والدين، اكتشفت المخرجة اللبنانية ليا نجار رابطاً غير عادي: لعبة كش الحمام التقليدية القديمة في بلاد الشام، باعتبارها هواية أو مهنة أو تراثاً أو إدماناً، تمتد عبر شبكة فريدة من سوريا إلى لبنان، تربط الناس من جميع الأديان والانتماءات السياسية. كش الحمام لعبة حظ مع الحمام فوق أسطح المنازل في المدن. كل لاعب يحمل قطيعه الخاص من الطيور على السطح ويسمح لحمامه بالدوران فوق منزله، على أمل جذب حمام جاره إلى سطحه، وبالتالي زيادة قطيعه. تنطلق ليا في فيلمها «كشكش» في رحلة عبر لبنان، من السطح إلى السطح، لتتعمّق في حقائق صائدي الحمام وعوالمهم الموازية المتناقضة، صورة وثائقية لمنطقة تبحث عن القاسم المشترك في مجتمع تحدده الاختلافات.

طلال ديركي وهبة خالد من منافعاها في برلين ومعهما علي وجيه في التلميع الصوتي يقدمان فيلمهما الوثائقي «تحت سماء دمشق». شريط يكشف الحياة اليومية السورية خلال سنوات الحرب، وينظر مباشرة إلى حال المرأة في سوريا، حيث الحياة اليومية سمتها العنف ضد المرأة داخل الأسرة وفي مكان العمل. في دمشق، اجتمعت مجموعة من الممثلات الشابات للبحث في موضوع وضع النساء المريضات في أجنحة الطب النفسي ونادراً ما يتم الإبلاغ عن سوء المعاملة الشديدة. يخططن لاستخدام البيانات المجهلة المؤثرة لعدد لا يحصى من النساء لتقديم مسرحية من شأنها كسر المحرمات. لكن إيانا وإينانا وفرح وغريس وسهير يواجهن مقاومةً من عائلاتهن وحتى أثناء المناقشات داخل المجموعة نفسها. عندما يواجه مشروعهن النسوي فجأة عقبات غير متوقعة، يتعرض حماسهن لأقسى اختبار. تضع هبة خالد صورَ واضطهاد المرأة السورية في سياقها وتقارن بين قصتها وقصة الممثل صباح السالم. السوري يزن ربيع يقدم فيلمه القصير «عودة»، هو الذي غادر وطنه، لكنه لا يستطيع الهروب من كابوس متكرر عن ملاحقته من قبل قوات أمن الدولة بينما يبدو المنزل الذي يمكن أن ينقذه بعيداً عن متناوله.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 13 شباط 2023 العدد 4848

صورة وخبر

بعد أسبوع على فوزه بجائزة «غرامي»، حصل نجم البوب البريطاني هاري ستايلز، أوّل من أمس السبت في لندن على جائزة فنان العام في احتفال توزيع جوائز «بريت» الموسيقية البريطانية. وقال ستايلز الذي فاز خلال الحدث أيضاً عن فئات ألبوم العام وأفضل ألبوم بوب عن «هاريز هاوس» وأغنية العام عن As It Was: «كانت هذه الليلة حقاً مميزة جداً بالنسبة إلي ولن أنساها أبداً». أما الأميركية بيونسيه، ففازت بجائزتَيْ أفضل فنان عالمي وأغنية العام، لكنّها غابت عن الأمسية. كما أضاءت السهرة على مواهب شابة، من بينها فرقة موسيقى الروك المستقل Wet Leg التي فازت بجائزتي فرقة العام وأفضل فنان ناشئ.
(بن ستانسال ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

فيروز تعيش بيننا. لا يهم ماذا تفعل، ولا يهم إذا كانت رفضت هذا العرض أو ذاك. المهم أنّ فيروز تعيش بيننا. هي تعيش بعيدة عنا وهذا من حقّها. أعطت لجمهورها فوق ما يستحق، وأعطت لبلدها ما لا يستحقّه من أغانٍ وتعظيم، وتستحق أن ترتاح أو أن تتقاعد لو تشاء. كان أفضل لو أنّ أولاد منصور لم يلاحقوها بدعاوى قانونيّة وأقاويل يسرّبونها لإعلاميّين. وكان أفضل لو أنّ فنانات عصر تركي آل الشيخ لم يُغنّين ـ أو لم يُحاولن الغناء ـ لفيروز. فيروز، كما قال عنها زياد في أفضل وصف لدورها، غنّت ولحّنت أغاني الرحباني. كلّ أغنية تغنّيها فيروز تحمل بصماتها هي. قارنوا حتى أغاني مصريّة غنتها، مثل «الحلوة دي»، حتى «جارة الوادي» لعبد الوهاب. الأغنية بصوت فيروز غير ما هي عليه بصوت عبد الوهاب. المهم أن فيروز بعدما أعطتنا مخزوناً هائلاً من الأغاني، قرّرت أن تبتعد عن الغناء العام. تستحق ذلك بعد عناء العقود وضغط الناس. تظنّ أنّك تعرف كلّ أغاني فيروز ثم تكتشف أنّ هناك أغاني لا تعرفها، أو أنّك نسيتَها. مرّت أمامي قبل أسابيع أغنية «يا قمر على دارتنا» ولم أذكرها. كيف لا نحب فيروز ونقدّرها ونعظّمها لما أضفته على حياتنا من جمال وروعة؟ استمعوا إلى هذه الأغنية وتستطيعون أن تحقّبوا صوت فيروز من غنائها (البزق من عزف عاصي في الموسيقى المُصاحِبة). كنتُ أسجّل أغاني فيروز في طفولتي، وأستيقظ في الصباح الباكر كي أسجّل من الإذاعة اللبنانيّة، وأحياناً كنتُ أسهر كي أسجّل مسرحيّات مثل «جبال الصوّان». أصبح عندي مجموعة كبيرة من أغاني فيروز. وذات يوم كنا نعود في الباص المدرسي من المشرف وجلس بقربي أستاذ الفرنسيّة (مسيو كامل). تحدّثنا عن فيروز وزهوتُ بمجموعة تسجيلاتي لها، فقال لي إنّ لديه مجموعة من أغانيها، وعندما ذكر عدد الكاسيتات صدمتُ وتوقّفتُ عن تسجيل أغاني فيروز بعد ذلك. أدركت أنّ المهمّة تحتاج إلى تفرّغ أكبر. بودّي أن اعتذر من فيروز لأنّها عاشت في زمن نقيضي ونقيضات فيروز.

المفكرة

جائزة عصام العبدالله لأنطوان خليك

■ تُوِّج أنطوان خليل (الصورة) من بلدة حراجل اللبنانية بـ «جائزة عصام العبدالله للشعر المحكي» عن عام 2022، يوم الجمعة الماضي ضمن احتفال احتضنته «دار الندوة» في بيروت. أجمعت لجنة التحكيم المؤلّفة من المير طارق آل ناصر الدين ومحمد حمود وجرمانوس جرمانوس وسمير خليفة ومهدي منصور، على فوز خليل بقصيدتَيْه من ناحية المستوى العام، منوّهةً بالمشاركة العربية و الإقليمية في النسخة الرابعة من الحدث. رئيسة «مؤسسة عصام العبدالله»، سلاف العبدالله، أكدت أنّ المؤسسة بصدد دراسة خيارات عدّة لتطوير الجائزة، على أن يُعلن عن بعضها قريباً.

علماً أنّه تخلّلت الاحتفال الذي صادف في عيد مولد الشاعر الراحل عصام العبدالله (1941 ـ 2017) قراءات للشعراء الفائزين في الدورات السابقة: زينب حمادة وبشير الجواد ورالف حداد.

يوسف بك الزين وتاريخ جبل عامل

يدعو «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» و«مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط» في «الجامعة الأميركية في بيروت»، في 23 شباط (فبراير) الحالي إلى حضور ندوة حوارية حول «تاريخ جبل عامل الحديث من خلال حياة يوسف بك الزين (1882 ـ 1962/ الصورة)»، مع الأستاذ الجامعي ومؤلّف كتاب «يوسف بك الزين من جبل عامل إلى الجنوب اللبناني» (دار نوفل/ هاشيت أنطوان) منذر محمود جابر. خلال اللقاء الذي يقام حضورياً وعبر تطبيق «زوم»، يتولّى مهمّة المناقشة كلّ من: الأستاذ الجامعي والباحث في التاريخ الثقافي خالد زيادة، وأستاذ العلوم السياسية في «جامعة ولاية كاليفورنيا ـ ستانيسلاوس» الزميل أسعد أبو خليل. على أن تدير الجلسة المؤرّخة والباحثة ديمة دو كليرك.

ندوة حوارية حول «تاريخ جبل عامل الحديث من خلال حياة يوسف بك الزين»: الخميس 23 شباط 2023 . الساعة السادسة مساءً . قاعة السيمنار في «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» (الطبقة الرابعة . AUB . شارع بليس)، وعبر تطبيق «زوم». للاستعلام: 01/350000 (مقسّم: 4150) أو ifi@aub.edu.lb

أيّها الصغار... الصيصان تنتظركم

يوم السبت المقبل، يتجدّد موعد «فرقة مسرح الدمى اللبناني ـ خيال» مع الصغار على خشبة «مسرح دوّار الشمس» (الطيونة)، حيث تقدّم عرضاً جديداً من «شتي يا دنيا صيصان» (50 د ـ إخراج كريم دكروب). يتوجّه العمل للأطفال الذين تراوح أعمارهم بين 3 و10 سنوات، ويمزج بين التمثيل والرواية وتحريك الدمى. تدور الحكاية حول صوص يخرج من البيضة وحيداً، فينظر حوله ولا يجد غير الغيمة فيناديها: ماما. تحاول الغيمة مساعدته عبر إقناعه بأنّها ليست أمّه، لتبدأ رحلته في البحث عن هويته وطعامه والعاطفة والحماية بمساعدة الحاضرين. لكنّه يتعرّض للاستغلال ويتم إنقاذه في اللحظة الأخيرة.

«شتي يا دنيا صيصان»: السبت 18 شباط (فبراير) الحالي . الساعة الرابعة بعد الظهر . «مسرح دوّار الشمس» (الطيونة . بيروت). للاستعلام: 71/997959

غالية في بيروت الشهر المقبل

■ بعد الكارثة التي حلّت بتركيا وسوريا الأسبوع الماضي بفعل الزلزال المدمّر، أرجأت المغنية وكاتبة الأغاني والملحّنة السورية المقيمة في الإمارات، غالية شاكر (1998 ـ الصورة)، حفلتها في «مسرح المدينة» في بيروت التي كانت مقرّرة يوم السبت الماضي. وأخيراً، كشفت الفنانة الشابة التي تتقن العزف على البيانو والغيتار والدرامز والطبلة، أنّ الموعد اللبناني الجديد سيكون في 17 آذار (مارس) المقبل، ومن المتوقّع أن تقدّم خلاله أغنيات خاصة وأخرى معروفة بتوزيع جديد وبلغات وأنماط عدّة.

حفلة غالية شاكر: الجمعة 17 آذار 2023 . الساعة الثامنة مساءً . «مسرح المدينة» (الحمرا . بيروت). للاستعلام: 01/753010

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 13 شباط 2023 العدد 227
Lundi 13 Fevrier 2023 no227

الأخبار

رأس المال

في العدد

03-02
ماهر سلامة
نحو الدولرة الكاملة

03
مؤشر
«تعافٍ كاذب» في أرقام «المركزي»

05-04
لور شدراوي
هل الإصلاح الماليّ ممكن في لبنان؟

06
علي عوّاد
رأس المال يكره صناعة البطاريات

08
مايكل روبرتس
المصارف المركزية: طفرة أم ركود؟

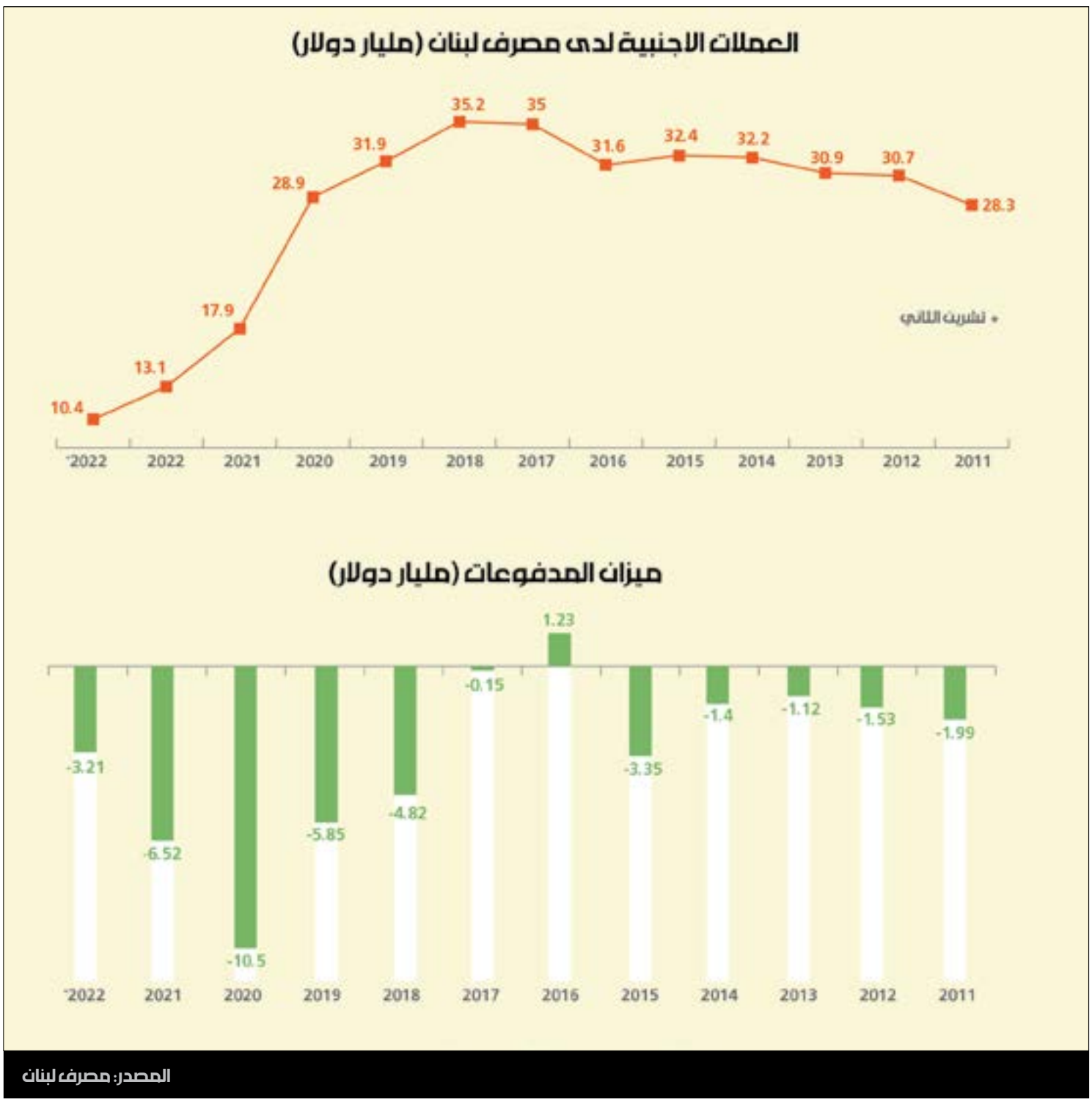

3.2 مليار دولار عجز ميزان المدفوعات

في نهاية 2022 بلغ عجز ميزان المدفوعات 3197 مليون دولار، أي بزيادة 63% مقارنة مع العجز المسجّل في عام 2021 والبالغ 1960 مليون دولار. وبذلك بلغت قيمة العجز المتراكم في ميزان المدفوعات منذ نهاية 2019 لغاية نهاية 2022، ما قيمته 21558 مليون دولار. وهذا الرقم يوازي 61% من العجز الذي تراكم في السنوات التي سبقت انفجار الأزمة، ابتداءً من نهاية 2010 ولغاية نهاية 2018، والبالغ 13164 مليون دولار. وميزان المدفوعات يُقدّر صافي خروج ودخول العملات الصعبة مهما كان شكلها ومصدرها، والعجز فيه يعني خروج عملات أجنبية أكثر من التي دخلت. ومن أبرز مكوّناته، الميزان التجاري الذي سجّل في نهاية 2022 عجزاً بلغ 15,5 مليار دولار، وتحويلات المغتربين التي يقدّر الصافي منها بما يفوق 3 مليارات دولار.

في السنوت الأربع الأخيرة، جرى تمويل عجز ميزان المدفوعات من موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، أي من الذخيرة الأخيرة التي يملكها لبنان في مواجهة مخاطر الجوع والمرض التي يفترض تقنين استخدامها لاستعمالها لاحقاً في إطار خطة النهوض الاقتصادي. لكن بعكس ذلك، فإنه في هذه السنوات، حُصر استخدام هذه الأموال بتمويل نفقات ذات طابع استهلاكي، علماً أن أثرها لا يظهر بوضوح في المجتمع اللبناني، إذ إن المعاناة بلغت حدوداً خطيرة، من نقص في الأدوية والتجهيزات الطبية، وحليب الأطفال، وفي السلع الغذائية...

عملياً، تسجيل ميزان المدفوعات عجزاً كبيراً كهذا في نهاية 2022، يعني العودة إلى المسار التصاعدي بعد سنة واحدة على المسار الانحداري. ففي نهاية عام 2020 كان عجز ميزان المدفوعات قد بلغ ذروته مسجّلاً نحو 10550 مليون دولار، ثم انخفض في السنة التالية إلى 1960 مليون دولار. في هذه الفترة ساد الاعتقاد بأن التصحيح يحصل، وأن مفاعيل الأزمة تنحسر. وتعزّز هذا الاعتقاد بما فعله مصرف لبنان لجهة التوقّف عن دعم استيراد السلع الأساسية مثل المحروقات والأدوية، ثم استبدلها بدعم للقدرة الشرائية من خلال السياسات النقدية بواسطة منصّة «صيرفة»، ولا سيما لموظفي القطاع العام. لكن ما حصل هو أن هذه السياسة انعكست مباشرة في زيادة عجز ميزان المدفوعات لأنها زادت، اصطناعياً، القدرة الشرائية للمقيمين في لبنان، ما شكّل ضغطاً في اتجاه زيادة استيراد السلع.

ولا يتوقع أن ينخفض عجز ميزان المدفوعات في السنوات المقبلة، طالما أن إدارة الأزمة متروكة بالكامل للسياسة النقدية التي تفضّل دائماً دعم الاستهلاك حتى لو من الذخيرة الأخيرة المتوافرة لديها، إذ لا يمكن الاستمرار في استعمال هذه الذخيرة لوقت طويل، ولا سيما أن مصرف لبنان لم يعد يملك، كما هو معلن، أكثر من 9,5 مليارات دولار، من ضمنها مبالغ تعود للخزينة العامة وهي عبارة عن حقوق السحب الخاصة التي حصل عليها لبنان من صندوق النقد الدولي، فضلاً عن مبالغ ضئيلة تُجمع من الضرائب والرسوم على المطار والمرفأ وخدمات الاتصال «روميغ»... كذلك يتوقع أن يستمر العجز في ميزان المدفوعات، حتى لو أن مفاعيل التصحيح جارية على المجتمع، إنما هذا التصحيح يتعلق بجوانب من الأزمة ليست مرتبطة بتوزيع الخسائر وإعادة إطلاق القطاع المصرفي. هذا التصحيح يحصل في اتجاه انتقال الدولرة إلى «اقتصاد الكاش»، أي أن المجتمع يدفع الآن ثمن هذا الانتقال، ولم يدفع بعد كلفة انتهاء الأزمة. فحتى الآن ما زالت الخسائر كبيرة في القطاع المصرفي، ولو أنه جرى حسم كل موجودات المصارف من كل التزاماتها لما بقي لها شيء، وغالبيتها، إن لم يكن كلّها، ستكون غارقة في الإفلاس. وبما أن المصارف لديها من القوّة ما يكفي لوقف عملية التصفية هذه، فإن ما يجري حالياً هو إجبار المجتمع على التكيّف مع عملية تصحيح بعيدة المدى وقاسية ووحشية، يزداد بنتيجتها تركّز الثروة التي انتقلت بأكثر من طريقة بين الطبقات، فهناك كثير من المودعين، ولا سيما ذوي الحسابات الصغيرة والمتوسطة، الذين خسروا نسبة كبيرة من ودائعهم لمصلحة المقترضين. والأكثر استفادة هم الذين اقترضوا مبالغ أكبر. كما أن التجّار تمكنوا بفعل نفوذهم وقوّتهم الاحتكارية من إنقاذ رساميلهم من الذوبان بفعل انهيار سعر الصرف، ثم تلا ذلك قيامهم بإنقاذ أرباحهم وأكلافهم التشغيلية وتحويلها إلى الدولار السوقي مباشرة وتحميلها للمستهلكين. والعاملون بأجر في القطاع الخاص لم ينتزعوا تصحيحاً واسعاً لأجورهم، فيما العاملون في القطاع الرسمي حصلوا على تصحيح أقلّ وزناً. أما العاملون لحسابهم فقد استطاعوا الفوز بحصّة نسبية من التصحيح... إنما بشكل عام التصحيح الذي يمكن أن يظهر في ميزان المدفوعات في السنوات التالية، ليس سوى صورة كاذبة يختلط فيها الأقوى والأكثر ثراء والأقل عدداً، بالأضعف والأكثر فقراً وحرماناً والأكبر عدداً. وتصبح هذه الصورة أكثر مأساوية عندما يتبيّن أن العجز في ميزان المدفوعات هو المرجع الأساسي في انهيار سعر الصرف. كلما زاد العجز، كان سعر الليرة أكثر انحداراً واهتزازاً مقابل الدولار.

نحو الدولرة الكاملة

انهيار القطاع المصرفي والتحوّل نحو اقتصاد «الكاش». غيّر النمط «الدولرة». كان القطاع المصرفي محورها وتُقاس معدلاتها في الودائع والقروض ومقاصة الشيكات. وهذا النمط نتج من أزمات الحرب الأهلية التي دفعت أصحاب الرساميل والادخارات نحو الدولار كملاذ لحفظ قيمة ثرواتهم. اليوم، يتكرّر الأمر بعدما هيمن اقتصاد الكاش على النشاط الاقتصادي، وأصبحت آليات تسعير السلع والخدمات تتجه تدريجاً نحو الدولار الكاش او الفريش. فباستثناء اجور العاملين في القطاع العام، يهيمن الدولار النقدي على النشاط الاقتصادي

ماهر سلامة

أصبح الاقتصاد اللبناني يعتمد على النقد أو الكاش في التبادلات الاقتصادية. البات تسعير السلع والخدمات أصبحت بالدولار النقدي أو بما يوازي سعر الصرف لحظة الدفع. وهذا الأمر ينطبق على غالبية التبادلات؛ إيجارات سكنية وتجارية، أسعار السلع الغذائية، أسعار الأدوية، فواتير مولدات الأحياء، فواتير الكهرباء الرسمية، فواتير الهاتف الخلوي والإنترنت، أقساط المدارس والجامعات، فواتير صيانة المنازل والسيارات، أسعار العقارات، الخدمات الشخصية... هذا النمط، لم ينسحب مباشرة على الأجور، إنما مع الوقت أصبح القسم الأكبر من أجور القطاع الخاص بالدولار أو محسوباً على الدولار النقدي وفق سعر صرف يتغير شهرياً، وفي الوقت نفسه استعملت منصّة صيرفة كمخرج مؤقّت لرواتب القطاع العام التي زادت بنسب متواضعة لكنها تزداد عندما تقبض بالدولار وفق سعر صرف هذه المنصة.

الدولرة الكاملة؟

اليوم، أصبح البلد على مشارف الدولرة الكاملة من دون إعلان قرار رسمي بذلك. لا يمكن وصفها بـ«الدولرة الشاملة» لأن المعنى التقني لهذا المصطلح يشير بأنها حالة الانتقال من الدولرة غير الرسمية والمحدودة، إلى الاستخدام الرسمي الكامل للعملة الأجنبية في جميع المعاملات، بمعنى أن تتبنى الدولة عملة غير عملتها. عملياً، لم يصل الاقتصاد اللبناني إلى التبنّي الرسمي للدولرة، إنما ازداد الحيّز الذي تحتلّه الدولرة في الاقتصاد لتشكّل نسبة كبيرة منه. وهنا لا بدّ من التشديد على الفرق بين مصطلح الدولرة الشاملة تقنياً، وبين مصطلح الدولرة الكاملة، إذ يشير المسار الظاهر إلى توسّع الثانية بشكل كبير.

صحيح أن الدولة لم تتبنَّ الدولرة بشكل رسمي، إلا أنها تدفع باتجاه ذلك من خلال القرارات المختلفة التي تصدر عن وزاراتها وعن سلطتها النقدية. فمنذ أصدر وزير السياحة، في الصيف الماضي، قراراً يسمح «للمؤسسات السياحية» بالتسعير بالدولار، وَضع الاقتصاد اللبناني على سكّة الدولرة الكاملة. وقد تبعه، أخيراً، قرار وزير الاقتصاد بالسماح «للسوبرماركت» بالتسعير بالدولار، ثم أعلن تجميد القرار، لرزوم بعض الإجراءات.

في السياق نفسه، فإن المسار النقدي الذي يتّخذه مصرف لبنان منذ بداية الأزمة، كان محفزاً لاتجاه الاقتصاد نحو الدولرة. إذ إن طباعة العملة بالشكل المفرط الذي اعتمده المركزي منذ عام 2019 حتى اليوم، أسهم في تدهور قيمة الليرة بشكل كبير وبسرعة فائقة. هذان العاملان أسهما في التراجع التدريجي للثقة بالليرة اللبنانية لأن الاحتفاظ بها، أو إجراء المعاملات بواسطتها، يُؤدي إلى خسائر مؤكّدة في ظروف تضخّمية متسارعة الوتيرة مع تقلبات سريعة وكبيرة في قيمة العملة بين ساعة وأخرى، بل خلال دقائق أحياناً.

دولرة بـ«الامر الواقع»

عادة، الأزمات الكبرى تأخذ الاقتصاد نحو الدولرة. يجري ذلك تحت ضغط الأمر الواقع استجابة لارتفاع التضخم المرتبط مباشرة بالانخفاض السريع في قيمة العملة المحلية. قد يكون هناك دافعاً آخر يتعلق بالتحوط من الخسائر عندما تنفجر أزمة مصرفية، بحسب ما يقول الباحث جيمس دين، الاقتصادي في جامعة سيمون فريجر، في ورقة بحثية اعدها تحت عنوان "الدولرة تحت الأمر الواقع". أما في لبنان، فإن هذا النمط من الدولرة يأتي مدفوعاً بمزيج من العاملين المذكورين. فالبلد يعاني من تضخّم كبير مرتبط بتراجع حاد في قيمة العملة بلغ أكثر من 97%. وفي الوقت نفسه، إن أحد أسباب أزمة العملة هذه، هو انهيار القطاع المصرفي. ويوضح دين أن الأفراد والمؤسسات الاقتصادية يقومان بتفادي التراجع في القوة الشرائية، تلافياً للتضخم أو تراجع قيمة العملة، وذلك من خلال الاحتفاظ إما بالودائع المصرفية بالعملة الأجنبية أو النقد الأجنبي. و في المطلق، لا يمكن تجنّب الخسائر الناجمة عن الانهيار المصرفي المحلي إلا عن طريق الاحتفاظ بالنقد الأجنبي (أو الودائع المصرفية في بنك أجنبي).

في خضم تراجع الثقة بالعملة الوطنية، اتت قرارات الوزارات المعنية، المذكورة آنفاً، لتسهّل وتقونن عملية الدولرة، فاصبحت الدولرة تحت الأمر الواقع مدفوعة بقرارات من الدولة نفسها، من دون أن تتبنى هذه الأخيرة عملية التحوّل هذه بشكل رسمي. وبهذا الأسلوب الرسمي تحوّل الأمر إلى فوضى في الأسواق حيث التسعير أصبح بالدولار، ولكن الدفع بالليرة. المشكلة هنا تكمن في سعر الصرف المعتمد، وسط غياب سعر صرف رسمي (في الأيام الماضية أصدر حاكم مصرف لبنان قراراً برفع سعر الصرف الرسمي من 1500 إلى 15000 ليرة مقابل الدولار الواحد، أي نحو 23% من سعر الصرف السوقي). هذا الأمر يسبّب فوضى في الدفع، بسبب عدم وجود سعر صرف واضح يتم على أساسه التحويل من الدولار إلى الليرة. وهذا يؤدي في نهاية الأمر إلى استخدام الدولار في الدفع على نطاق واسع. هذا المسار يكشف عن اتساع هذه الظاهرة نحو الدولرة الكاملة، أي أن تصبح المعاملات الاقتصادية في البلد تحصل معظمها بالدولار. في هذه الحالة تبقى المعاملات الوحيدة المقوّمة بالليرة هي معاملات الدولة.

بحسب الاقتصادي باري أيشنغرين، إذا استخدم بعض السكان الدولار كعملة تبادل، يصبح استخدام الدولارات أكثر جاذبية للبعض الآخر. حتى ولو تحسّنت السياسة الاقتصادية والمالية في البلد بشكل كبير. وهذا الأمر يُظهر كيف تتوسّع ظاهرة الدولرة كأداة للتبادل. في لبنان، إذا بدأ جزء من الفاعلين الاقتصاديين القبض بالدولار، كما يطالب (أصحاب محطات المحروقات والسوبرماركت على سبيل المثال) بسبب الخوف من التقلّبات السريعة في سعر الصرف، يدفع الآخرين إلى اعتماد الدولار أيضاً كوحدة تبادل.

كانت الدولرة تتم في السابق لتعويض الوظيفة التي فقدتها العملة المحليّة كأداة لحفظ القيمة. إنما عندما تفقد الليرة وظيفتها في أن تكون وحدة قياس لقيمة السلع والخدمات (بسبب التحركات الكبيرة في سعر الصرف)، تصبح الدولرة هي الحلّ في التسعير. كل العوامل تشير إلى دفع الاقتصاد نحو اعتماد الدولار كأداة للتبادل بدلاً من الليرة، وهو ما يعني دولرة كاملة للاقتصاد، أي يُصبح الدولار هو الوحدة المستخدمة لحفظ القيمة ولقياسها، وللتبادل.

العودة عن هذه الحالة تصبح صعبة جداً، كما يرى أيشنغرين. يقول هذا الاقتصادي، إنه حتى لو تحسنت السياسة الاقتصادية والنقدية والمالية بشكل كبير، فقد تكون هناك مشكلة "المحرك الأول"، أي خوف كل الفاعلين في الاقتصاد من أن يكونوا أوّل المتراجعين عن استخدام الدولار. هذا الأمر يساهم في تحطيم أي جهود بالعودة عن الدولرة بشكل تلقائي من خلال تحسين الوضع الاقتصادي. وقد تعزّز هذه الملاحظات الحجّة في ما يتعلق بالضرائب التفاضلية (بين من يتقاضون الدولار ومن يتقاضون بالعملة المحلية)، وحتى الحظر القانوني على استخدام الدولار التخلّي عن الدولرة باستخدام العصا. وفي الوقت نفسه لا يمكن القيام بالإصلاحات اللازمة وانتظار تخلّص الاقتصاد من الدولرة بشكل تلقائي.

> **سكّة الدولرة الكاملة التي وضع عليها الاقتصاد اللبناني لا يمكن العودة عنها من دون تعويم الاقتصاد والتخلّص من التضخّم وإعادة هيكلة القطاع المصرفي**

في الخلاصة، سكّة الدولرة الكاملة التي وضع عليها الاقتصاد اللبناني، لا يمكن العودة عنها من دون إعادة تعويم الاقتصاد والتخلّص من التضخّم وإعادة هيكلة القطاع المصرفي. وحتى مع ذلك، سيتطلّب التخلّص من الدولرة إجراءات قانونية صارمة. المشكلة هي أن الأزمات السابقة التي مرّ بها البلد، تُظهر أن الدولرة لازمت الاقتصاد حتى بعد مرور الأزمات، ما يُشير إلى إمكانية تلازم الدولرة مع الاقتصاد حتى بعد انتهاء الأزمة الحالية. عملياً، ما قامت به وزارتا السياحة والاقتصاد، بالتعاون مع سياسات مصرف لبنان في تدمير العملة المحلية، ستبقى آثاره في الاقتصاد لعقود قادمة.

لإخراج الشركات والمصارف والأسر من هذه الحالة، من دون إصلاحات تساهم في تحسين الوضع، لا ينفع في محاولة إجبار الاقتصاد على

حلّ ام نتيجة؟

يحدّد باري أيشنغرين نوعين من البلدان التي تلجأ إلى الدولرة: الأولى تلجأ إليها في سياق «إصلاحات» اقتصادية ومالية، وهو سياق طويل الأمد. أما الثانية فهي دول لم تبدأ بالإصلاح بعد وتقرّر الدخول في مسار الدولرة الشاملة.

في النوع الأوّل تكون الدولرة تتويجاً لعملية طويلة من إصلاح السياسات. فتلجأ الحكومة أولاً إلى وقف التضخم، تقوية النظام المصرفي وتخفيض عجز الميزانية، ثم تدفع باتجاه إصلاحات في سوق العمل. عندها فقط تتبنى الدولار. فالاقتصاد، بعد أن يُصبح مهيأً بشكل صحيح، يجد العيش مع الدولار أمراً سهلاً. ومن خلال إجبار الحكومة على عدم العودة إلى سياساتها التضخمية القديمة (مثل الاستدانة وطباعة الأموال) تثبّت الدولرة الإصلاحات في السياسات الاقتصادية الأخرى.

أما في الثانية، فالدول تعاني من عجز في الميزانية، بشكل غير مستدام، ومن تضخم مرتفع، ومشكلات مصرفية حادة، واضطرابات سياسية. في هذه الحالة، يُنظر إلى الدولرة على أنها طريقة لتحفيز الإصلاح واستعادة ثقة المستثمرين. فمع اعتماد الدولار، ينخفض التضخم بضربة واحدة، ويختفي عدم استقرار سعر الصرف. ومع عدم وجود مصرف مركزي لتمويل عجز الميزانية، يتعيّن على السياسيين إيجاد الموارد اللازمة لموازنة الميزانية، وإعادة رسملة المصارف. هذا النوع من الدولرة تكون أكلافه على الاقتصاد مرتفعة. فمع انعدام قدرة الدولة على «التمويل» من دون كلفة مرتفعة، تتجه إلى «إصلاحات» مالية تساهم في زيادة انعدام المساواة في الاقتصاد.

لا إكراه بالعملة المحلية!

في عام 1982، حاولت السلطات البوليفية التخلّص من الدولرة في الاقتصاد عن طريق حظر الودائع بالعملات الأجنبية، وتحويل الأدوات المالية المقوّمة بالدولار إلى أدوات بالعملة المحلية، بسعر صرف أقل ملاءمة للدائنين، من ذلك السائد في السوق. ولكن مع استمرار ارتفاع نسب التضخم، كانت النتيجة تشجيعاً لنموّ الودائع الخارجية. حدث الأمر نفسه في بيرو عام 1985، حيث حولت السلطات الودائع بالدولار إلى ودائع بالعملة المحلية. فكانت النتيجة جنوناً في حالة التضخم، وهجرة الودائع وتثبيط عزيمة القطاع المالي المحلي.

مؤشر

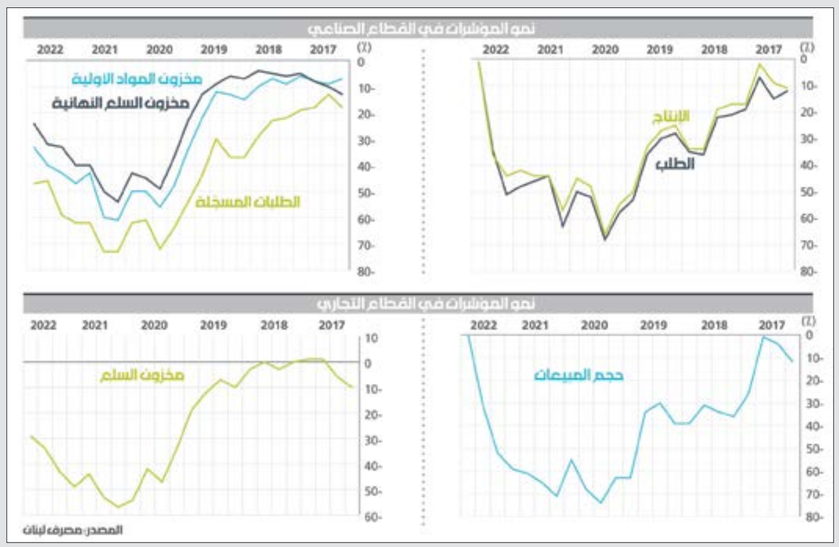

«تعافٍ كاذب» في أرقام مصرف لبنان

يجري مصرف لبنان، استطلاعاً فصلياً للأوضاع الاقتصادية في قطاعات الصناعة، التجارة والبناء، والأشغال العامة. يتضمن الاستطلاع جمع آراء وتوقعات أصحاب المؤسسات حول سير الأعمال في الفترة المقصودة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. وهذا الاستطلاع يتيح رصد تطوّر العديد من المؤشرات الاقتصادية، كالإنتاج، الطلب، حجم الاستثمارات، المخزون، الطلبات غير المسجلة وسواها. وبحسب النشرة الفصلية الصادرة بالعودة عن الدولرة بشكل تلقائي من خلال تحسين الوضع الاقتصادي، وقد تعزّز هذه الملاحظات الحجّة في ما يتعلق بالضرائب التفاضلية (بين من يتقاضون الدولار ومن يتقاضون بالعملة المحلية)، وحتى الحظر القانوني على استخدام الدولار

الاقتصادي اعتباراً من النصف الثاني من عام 2021. فللوهلة الأولى، تبدو رسومات المنحنيات الخاصة بتطوّر هذه المؤشرات على شكل أقرب إلى (U)، بمثابة إعلان نهاية الأزمة. إنما، باعتبار هذه الرسومات تعكس نتائج استطلاع للرأي لعيّنة مختارة، وباعتبارها ترصد مؤشرات محدّدة، فإنه لا يمكن قراءتها بعيداً من الظروف العامة التي أحاطت أو حفّزت تطوّر هذه المؤشرات بالوتيرة الظاهرة، وبعيداً من كونها قراءة من زاوية واحدة تتعلق بالعرض لا بالطلب. فما يبدو أنه تصحيح، أو انتعاش، أو تعافٍ، هو في الحقيقة ظاهرة مخادعة وكاذبة. فزيادة مبيعات القطاع التجاري لا تعكس واقع الأزمة بشكل أساسي ولا تدلّ أبداً على ما يحصل في القطاع بعد إغلاق مئات المحلات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات مختلفة. والزيادة في العرض والطلب على المنتجات الصناعية لا تعكس بالضرورة الانتعاش الاقتصادي، وزيادة المخزون لدى القطاع التجاري، ومخزون المواد الأولية للقطاع الصناعي، تدلّان بوضوح على أن التحضيرات الجارية في السوق تحسباً لتعديل سعر صرف الدولار على المرافئ الحدودية، أي ما يسمّى الدولار الجمركي، وسائر الضرائب والرسوم، كان هائلاً.

في الواقع أن هذه المؤشرات تعكس فقط ما يحصل على ضفّة العرض أي ضفّة المؤسسات في مختلف القطاعات؛ فعلى ضفّة الطلب، أي من زاوية المستهلك، تغيّرت الظروف بشكل كبير. فمنذ نهاية النصف الثاني من عام 2021، ولغاية اليوم، ينفّذ مصرف لبنان سياسة دعم مقنّعة بواسطة التعميم 161 الذي يعمل من خلال منصّة «صيرفة»، وبهذا الإجراء، هو يمنح أصحاب الحسابات المصرفية مبالغ مجانية وسهلة بالعملة الأجنبية، بوتيرة تزداد وتتقلّص تبعاً لظروف سياسية. هذا الدعم، حفّز الطلب الاستهلاكي لكنه ليس إلا شكلاً من أشكال التصحيح المضلّل لحقيقة الأزمة المستمرّة التي تظهر في تقلص موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية واستمرار المسار نفسه في إدارة عملية توزيع الخسائر لتذويبها عبر التضخّم وتحميلها لكل المجتمع عبر آليات الحرمان التي تمتد مفاعيلها إلى المستقبل لسنوات.

هل الإصلاح المالي ممكن في لبنان؟

لم تنجح جميع محاولات الإصلاح من الداخل، منها التجربة القصيرة لحكومة الرئيس سليم الحص التي تسلّمها بين عامي 1998 و2000. فشلت هذه الحكومة، رغم حسن النوايا ولأسباب يُلام عليها أحياناً أولياء هذه التجربة قبل أعدائها. هي التجربة التي قال فيها الحص في كتابه «للحقيقة والتاريخ- تجارب الحكم بين 1998 و2000»: «اللهمّ اشهد انّي حاولت»

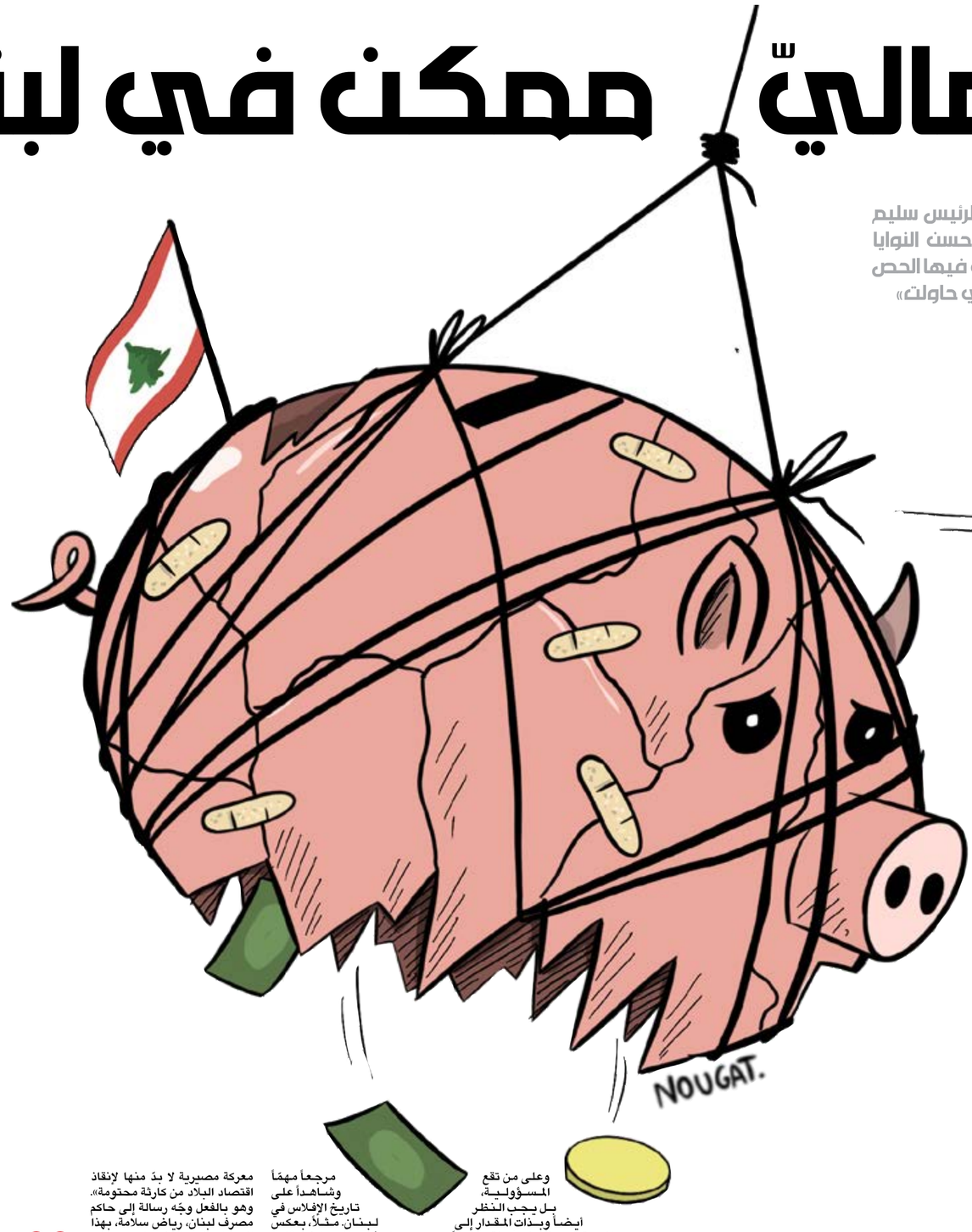

لور شدراوي

في كتابه «الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان» الصادر عام 2001، يروي الوزير السابق جورج قرم ظروف تلك المرحلة وتجربته في الحكومة كوزير للمال. يذكّر قرم أنه في ذلك الحين، قام فريق من ثلاثة أشخاص ضمنهم هو بنفسه إلى جانب الوزير السابق شربل نحاس، والأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر (بصفته الشخصية يقول قرم)، بتحضير دراسة شاملة لمشكلات لبنان الاقتصادية والمالية وكيفية معالجتها، ثم أُتبعت بما سُمّي «خطّة الإصلاح المالي». كانت الخطّة تهدف إلى وقف الانزلاق نحو القاع الذي بلغناه اليوم. اقترحت الخطة تعديلات في النظام الضريبي، إلا أنها اصطدمت، كالمعتاد، بمصالح أصحاب رأس المال، والمصارف. الانقلاب على الخطة جاء من داخل الحكومة عبر اللجنة الاقتصادية الوزارية التي كُلّفت بمناقشتها، والتي ضمّت نجيب ميقاتي، محمد يوسف بيضون، أنور الخليل وناصر السعيدي.

لم تكن حكومة الحص تلك متجانسة، إذ كان نصفها من صقور السياسة التقليديين، عدا أنها تعرّضت لحملات إعلامية شرسة غير مسبوقة. يقول قرم إنه أطلق تحذيرات متكررة مفادها أن الخطة كانت «الفرصة الأخيرة أمام لبنان لتجنّب الكارثة، أو الوقوع في براثن صندوق النقد الدولي». لا أعرف إلى أي مدى كان لدى تلك الحكومة فرصة فعلية للقيام بإصلاح حقيقي، إنما تكرّر الأمر نفسه في عام 2004 مع وزير المال الياس سابا، وفي عام 2016 مع تجربة الوزير شربل نحاس في وزارة العمل والتي انتهت باستقالته.

316
مليار دولار هو ما دفعه اللبنانيون بين عامي 1993 و2019 ولم يحصلوا الا على خدمات تمثّل 37٪

1997
هي السنة التي وقع فيها الإفلاس بالفعل وهذا ما يمكن تبيّنه بسهولة في الجداول الاقتصادية التي ارفقها جورج قرم بكتابه

اصل العلة

تقوم فلسفة لبنان الاقتصادية منذ عقود على بدعة أن اللبناني فينيقي، وهو بالفطرة لا يبرع سوى بالتجارة والخدمات، أي أن اللبناني «بيّاع»، وهو بلا شكّ اكتسب مهارات وخبرات كبيرة في هذه القطاعات. لكن هذه الفكرة تختزل لبنان بمدن الساحل، ولا تقيم أي وزن لمقدّرات البلد وطبيعته. هذا ما يسمّيه شربل نحاس في كتابه «اقتصاد دولة للبنان» بـ«اقتصاد كومبرادور تركّز حول بيروت كقطب تجاري يمارس هيمنة إقليمية».

ويرى قرم في كتابه، أن ميشال شيحا هو من روّج لهذا الفكر ممهّداً لوظيفة لبنان باعتباره «مركز تسوّق». يقول قرم إن الإصرار على نموذج مونتي كارلو أو دبي، رغم الفوارق وتجاهل جميع المتغيرات التي حصلت في المنطقة والعالم، هو أحد عوارض «الأمراض الاقتصادية والمالية الخطيرة» في لبنان. لاحقاً، تكرّست هذه التوجهات في السياسات التي انتهجتها حكومات الرئيس رفيق الحريري وهو ما يسميه نحاس «اقتصاداً قائماً على النهب وإعادة التوزيع المؤنْتَنَيْن». في الواقع، يستحق كتاب نحاس حيّزاً أكبر من النقاش العام بدلاً من الجدالات العقيمة عن خطط للكهرباء والنقل والتعليم وكان لا ترابط بين هذه الأزمات، أو كان مشاكلنا تقنية، أو أن لدينا نقصاً في الابتكار والخطط. لا حلّ لأي من أزماتنا قبل فهم أصل العلّة.

النظام الضريبي

هناك شعور عام في لبنان بأن الدولة مقصّرة بحق الشعب، وفي الوقت نفسه هناك ريبة من موضوع الضرائب. نادراً ما نسمع ربطاً بين المسالتين وكأن لا علاقة بين الضرائب والخدمات. لماذا لا يطالب أحد من الزعماء بالضريبة العادلة التي يسمّيها قرم «المواطنية الضريبية» أو بـ«ضريبة على الثروة»، أي المطالبة بزيادة الضرائب حيث يجب، وهذا أكثر إنصافاً للفقراء من المطالبة بخفضها.

فالسياسة الضريبية في لبنان تقوم على تحميل المداخيل المنتجة العبء الأكبر، وتلغي الضرائب أو تخفّفها عن المداخيل الريعية مثل الفوائد المصرفية والقطاع العقاري. لكن ليس ذلك كلّه ما يجري تحميله على المداخيل، إذ يدفع العمال والموظفون ضريبة الدخل تلقائياً على شكل اقتطاع من أجورهم، بينما يتهرّب أرباب عملهم من أصحاب الشركات من الدفع. كانوا يدّعون أنه لا يمكن فرض ضرائب على القطاعين المصرفي والعقاري لأنهما القطاعان الوحيدان المزدهران. كذلك كانوا يقدّمون التسهيلات لأصحاب الثروات بذريعة أنهم يدعمون الاستثمار. لكن قرم يدحض هذا الادعاء، مشيراً إلى أن الإعفاءات الضريبية ليست هي ما يجذب المستثمرين، بل هي العنصر الأخير في قائمة جذب الاستثمارات. فالمستثمر يهمّه البيئة الإنتاجية الحقيقية، بدليل «أن الضريبة التصاعدية قبل الحرب كانت تصل إلى 40% وكانت البيئة الاستثمارية نشطة».

على مدى ثلاثة عقود، دفع الفقراء الحصّة الكبرى من الضرائب. ذهب معظمها لخدمة الدين (المصارف وكبار المودعين)، أي أن القطاع الذي حصل على التسهيلات باعتباره «مزدهراً»، كان يمتصّ كل الإيرادات بالفعل. يقول نحاس، إن اللبنانيين دفعوا بين عامي 1993 و2019 ما مجمله 316 مليار دولار، وحصلوا على خدمات تمثّل 37% مما دفعوه. الباقي ذهب معظمه فوائد دين وتوزيعاً زبائنياً. بحسب نحاس، دفع اللبنانيون فوائد لخدمة الدين العام توازي قيمة هذا الدين!

من ناحية أخرى، أدّت التسهيلات والإعفاءات الضريبية على القطاعين العقاري والمصرفي (كل ما لا يُنتج شيئاً للتصدير) إلى قتل الإنتاج المحلي، فمن جهة، عجزت الصناعة المحلية عن المنافسة مع السلع المستوردة. ومن جهة أخرى، لم تعد هناك حاجة إلى زراعة الأرض أو الاستثمار في مشاريع في ظل ما كان يوفّره المصرف والعقار من ربح سريع ومضمون. اليوم، يتم التصحيح بشكل لا إرادي بفعل الانهيار. تنشيط قطاعَي الزراعة والصناعة لا يكون بتحفيز الناس على زراعة المردكوش على الشرفات، بل هذا يرتبط بأحد جوانبه بفرض نظام ضريبي محفّز.

الترويج لفكرة أن الغاز سينقذ لبنان ليس إلا عملية شراء وقت، وبيع للأوهام. يطالبون بالاقتصاد المنتج ولا يعملون سوى على اقتصاد الريع المتهاوي بدلاً من بناء بنية إنتاجية بديلة، من زراعة وصناعة وتكنولوجيا وطاقة متجددة وغيرها من القطاعات، بالإضافة الى الخدمات والسياحة، لكن على قياس البلد وليس على قياس بقع جغرافية محدّدة ومصالح فئات محدودة.

المديونية بمفهوم السنيورة وسلامة

كان الرئيس فؤاد السنيورة يردّد أن الدين ليس مشكلة طالما أن نسبة النموّ أكبر من نسبة تزايد الدين. هذا صحيح، الولايات المتحدة الأميركية وهي أكبر اقتصاد في العالم تحتلّ المرتبة الأولى لجهة حجم الدين. أما في اليابان، ثالث أقوى اقتصاد في العالم، فتتخطّى نسبة الدين على الناتج المحلي ما نسبته 200%. بمعنى أوضح، ليست المشكلة في الدين، لكن ما يقوله السنيورة هو أن الفوائد في الولايات المتحدة الأميركية أقلّ من 5%. أما في اليابان، فقد ظلّت الفوائد لسنوات طويلة صفراً بالمئة، وهي الآن أقلّ من الصفر، أي أن الدين في هذه البلدان لا يشكل عبئاً على الاقتصاد والإيرادات فيها، وبالتالي لا تُهدر الإيرادات الضريبية وغيرها في خدمة الدين. السنيورة الذي ينظّر بأن الدين ليس مشكلة، كان يرفض خفض مستوى خدمة الدين في لبنان. يشرح قرم كيف أفضى هذا الوضع الى عرقلة تامة للنموّ الاقتصادي.

قبل أشهر، قال السنيورة في مقابلة إعلامية، إن «الأزمة في لبنان بدأت في عام 2011، حين تحوّل النموّ الاقتصادي الذي تحقّق في عامي 2007 و2010 إلى سلبي». بالطبع، السنيورة يقيس النموّ بمستوى تدفّق الودائع التي أتت يومها إلى لبنان هرباً من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، مدفوعة بعملية البونزي الاحتيالية. لا يهمّ السنيورة إذا كانت الأموال تدخل لبنان لأننا نصدّر بطاطا، أم لأننا نصدّر شباباً وشابات.

في الواقع، وقع الإفلاس عام 1997، ويمكن تبيّن ذلك بسهولة في الجداول الاقتصادية التي أرفقها قرم في كتابه والتي لا يصعب فهمها حتى للقارئ غير المتخصّص، إذ تقفز كل المؤشّرات المذكورة في جداول هذه السنة، بشكل ملحوظ. فعلى سبيل المثال، يمكن ملاحظة أن خدمة الدين في ذلك العام تخطّت لأول مرة الواردات المحصّلة. في العام نفسه، هبطت السيولة في مصرف لبنان إلى أدنى مستوياتها. ثم، ما كانت الحاجة إذاً إلى باريس 1 وباريس 2، إذا كان الوضع بديعاً قبل عام 2011؟ تصاريح السنيورة نفسه، والتي يحرص على توثيقها على موقعه الإلكتروني، مليئة بالبكائيات على حال وضعنا الاقتصادي خلال ولاياته في وزارة المال وفي رئاسة الحكومة قبل عام 2011.

يحرص السنيورة كثيراً على تلميع صورته الإعلامية. يكفي الاطّلاع على ما أجاد به على نفسه من إطراء على ويكيبيديا (من الواضح أنه كتب المادة عنه، بنفسه) لتُصاب بهيستيريا من الضحك أو البكاء ربما، منها مثلاً أنه «يُنسب إلى سياسته الاقتصادية الفضل في بقاء لبنان بعيداً عن مشاكل الأزمة الاقتصادية العالمية». هل شكرتموه؟ كذلك يدّعي بأنه هو من اقترح وأشرف على تنفيذ الضريبة على القيمة المضافة، وهذا مجافٍ للحقيقة كما يتبيّن من تاريخ قرم لتلك المرحلة. يقول قرم إنه أول من اقترح إدخال هذه الضريبة فيما السنيورة عارضها في حينه قبل أن يتبنّاها لاحقاً عند تسلّمه الوزارة مجدداً. لا تذكر صفحة ويكيبيديا أن حريقاً شبّ في وزارة المالية في آب 1998، فور ترك السنيورة الوزارة وقبل تسليمها لمعارض له. يا للصدفة. قضى الحريق يومها على كثير من الملفات.

ينصح السنيورة في المقابلة «بعدم التلهي بالماضي وعدم التركيز فقط على ما حصل وأسبابه وعلى من تقع المسؤولية»، يقترض أن نقدم وعداً بالنظر إلى المستقبل، لكن لن نتوقف عن نكش الماضي والمسؤوليات التي يحمل وزر جزء كبير منها.

> **سلامة رفض طلب قرم بأن يحضر ممثّل عن وزارة المال في جلسات فضّ عروض مناقصات سندات الخزينة لأنه كان يريدها أهلية بمحلية بينه وبين المصارف**

لا ذكر في كتاب قرم للسنيورة أو للحريري أو للحريرية بالاسم بل هو يستخدم عبارات «السياسات النقدية والإعمارية» أو «الإدارة الأمور بين 92 و98». إلى جانب توثيق يومياته وتجربته في وزارة المال التي لم تستمر سوى 22 شهراً، يمكن اعتبار هذا الكتاب مرجعاً مهمّاً وشاهداً على تاريخ الإفلاس في لبنان. مثلاً، بعكس ما تدّعي المصارف بأنها دخلت في لعبة شراء سندات خزينة مرغمة، يؤكّد قرم أن المصارف كانت بحاجة متواصلة إلى هذه السندات للحفاظ على سعر أسهمها في البورصة. ثم، إذا كانت هذه المصارف دخلت في لعبة الدين قسراً، كما تدعي، لماذا إذاً، عندما جاءت حكومة معارضة للنهج السابق لم تتعاون، وعندما طلب منها وزير المال (قرم) خفض الفوائد، رفضت؟

يعترف قرم بأن «معركة خفض الفوائد ولجم الدين العام كانت معركة مصيرية لا بدّ منها لإنقاذ اقتصاد البلاد من كارثة محتومة». وهو بالفعل وجّه رسالة إلى حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، بهذا الاتجاه، إلا أن الأخير لم يرد على وزير المال! سلامة رفض. كذلك طلب قرم منه أن يحضر ممثل عن الوزارة جلسات فض عروض المصارف في مناقصات سندات الخزينة بالليرة، بحجّة السريّة المصرفية. الآن بتنا نعرف أن سلامة كان يريدها أهلية بمحلية بينه وبين المصارف.

استمرّ المصرف المركزي بإصدار سندات خزينة أكثر من حاجة الدولة، مكلّفاً الخزينة نصف مليون دولار يومياً، بحسب قرم الذي يضيف أن ميزان المدفوعات في حينها لم يكن يعاني أي عجز في ذلك الوقت. بمعنى آخر، أصبح تراكم السيولة عبئاً، إذ يترتّب عليه كلفة، ولا منفعة اقتصادية منه. كنّا نستدين من دون حاجة، إلا لتحقيق ربح سريع ومراكمة الثروات في يد حفنة من اللصوص. لم يمضِ قرم في معركته، وهو يعترف بأنه بذلك «كرّر شواذاً مالياً مكلفاً». يبرّر قرم تراجعه بأن أي مواجهة كانت لتؤدي إلى هزّة مالية، وأن مناخ البلاد لم يكن يحتمل مجابهة القطاع المصرفي. يعلّل الأمر بأن إحدى الصحف عنونت أن استمرار خفض الفوائد قد يؤدي إلى إفلاس بعض المصارف. يكرّر قرم في أكثر من موضع في الكتاب بأنه كان يخشى أن يتم استغلال معارك غير محسوبة من هذا النوع للتسبّب باهتزاز الثقة وبانهيار سعر الصرف، فيعود بعدها رفيق الحريري إلى الحكم مجدداً كمنقذ! لم يمضِ قرم بمعاركه وعاد الحريري في جميع الأحوال.

الدعم الخارجي

يصطدم الإصلاح أيضاً بتقاطع مصالح حيتان المال مع المصالح الخارجية، فالفساد بيئة حاضنة للإملاءات، والخارج لا يردعه فسادٌ متى كانت مصالحه مؤمّنة. السياسات الحريرية كلّها حظيت بدعم خارجي وبمباركة البنك الدولي وصندوق النقد. أما حكومة الحص، بحسب ما ورد في كتاب قرم، فلم تؤيّدها فرنسا، بل يشير إلى أن بعض الإجراءات الفرنسية كانت أشبه بالعقوبات، ملمّحاً إلى دور ما، قد يكون الحريري لعبه مع صديقه الرئيس الفرنسي جاك شيراك. ويقول الحصّ في مذكّراته، إنه شعر بتلكؤ عواصم القرار في العالم عن دعم حكومته. كذلك يذكر قرم كيف تراجع البنك الدولي عن تقديم 800 مليون دولار على شكل قروض على أربع سنوات مشترطاً دخول لبنان في برنامج مع صندوق النقد، لكن قرم رفض.

أفضل من يعبّر عن الوجه الحقيقي لصندوق النقد هو الوزير اليوناني السابق يانيس فاروفاكيس. في محاضرة له مع المفكر الأميركي نعوم تشومسكي، يروي فاروفاكيس تفاصيل اجتماعاته مع موظفي الصندوق حين كان يفاوض لشطب جزء من ديون اليونان. يقول إنه قدّم لرئيس الدائرة الأوروبية في الصندوق، بول تومسون، عرضاً على نسق وول ستريت. أي أنهم لم يكونوا يتوقعون من وزير مال يساري عرض كهذا. أعطاهم العرض لأنه كان يسعى للتوصّل إلى اتفاق مقبول وليس للصدام معهم، فأجابه موظف الصندوق بأن عرضه متواضع جداً، إذ ينبغي شطب قسم كبير من الديون فوراً. يكمل فاروفاكيس أن الموظفين على مستوى معين داخل الصندوق، يعترفون بمسؤوليتهم، حتى إنهم قد يحاولون تصحيح المسارات، لكن عندما وصل الأمر إلى الاتفاق الأخير، تكتّل الدائنون وبدأوا يحاربون حكومته بالتضليل والشائعات. يروي فاروفاكيس أن مسؤولاً أرفع من تومسون (لا يحدّد من هو لكنه يلمّح إلى أنه رئيس الصندوق) قال له: «إن هذه السياسات التي نفرضها عليكم لا تصلح، لكن عليك أن تفهم أننا استثمرنا كثيراً في السياسة ولا يمكننا التراجع الآن. ومصداقيتك تتوقف على القبول بشروطنا».

> **يروي يانيس فاروفاكيس أن مسؤولاً في صندوق النقد الدولي ابلغه انه يدرك بان ما يفرضه الصندوق على اليونان لا يصلح إنما «استثمرنا كثيراً في السياسة»**

رواية فاروفاكيس لها صداها في النقاشات اللبنانية مع صندوق النقد، إذ يبدو الصندوق أكثر حرصاً على الشعب اللبناني من مفاوضيه، لكن ذلك قد لا يسري في النهاية على الاتفاق الأخير، لو حصل.

الإصلاح من فوق؟

فعلياً، لا يمكن القيام بالإصلاح المالي من دون تحديد وظيفة اقتصادية جديدة للبنان. علينا العودة إلى ألف باء الاقتصاد، وبناء اقتصادنا من الصفر، أي من الاقتصاد بما هو، كما يقول نحاس «شكل محدّد لتوزّع عناصر الإنتاج المتوافرة فيه، أي العمل الحيّ أولاً، ثم مخزون الموارد». أي اقتصاد يعتمد على قدرات أبناء البلد ومقدّراته الفعلية، وليس على صورة متخيّلة له لا ترتكز على واقعنا وموقعنا وتفاعلنا مع محيطنا.

يقول الوزير السابق الياس سابا في مقابلة له مع «الأخبار»، إن الإصلاح من فوق يفشل دائماً في لبنان لأن هناك قوّة اقتصادية، أو حيتان مال يتحكّمون بالقرار السياسي». هم فعلياً تكتّل من المصالح المالية التي يحميها زعماء الطوائف. كما راهنت الحريرية في بدايتها، على السلام ثم على التوطين، يراهن اليوم زعماء الطوائف على رغبتهم مجتمعين في الحفاظ على تماسك النظام. نهج الحريرية هو الغراء الذي يثبت دعائم هذا النظام المتهاوي. لذا، يعتزل وريث الحريرية السياسة فيصبح نجيب ميقاتي مطلباً لخصومه قبل حلفائه. وغداً، بذريعة عدم إفراغ المواقع المسيحية، سيكتشفون فجأة أن لا بديل من رياض سلامة. في رهانهم على سكوت شعبنا عن هذا الذلّ والظلم تكمن مأساتنا. لذا، سيظلّ الإصلاح المالي مخاضاً عسيراً.

40%
هي الضريبة التصاعدية التي كان معمولاً فيها قبل الحرب الاهلية في ظل بيئة استثمارية نشطة

13
هو عدد السنوات بين عامي 1990 و2022، التي تخطى فيها الدين العام نسبة 150٪ من الناتج المحلّي

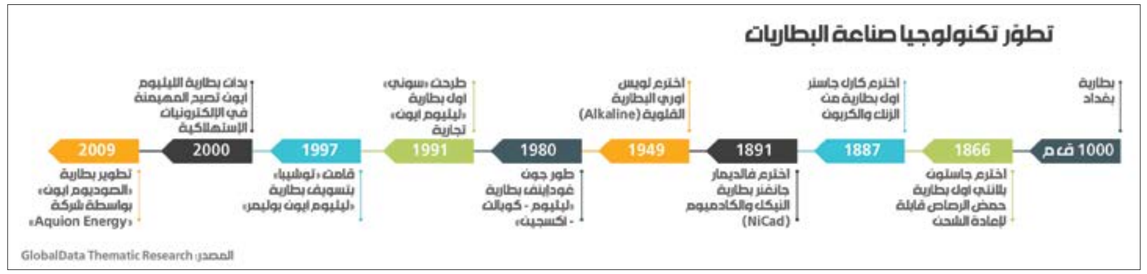

لا تمويل للبحث والتطوير
رأس المال يكره صناعة البطاريات

علي عواد

الحياة الحديثة مرتبطة بالطاقة. أجهزة تخزين الطاقة، أو البطاريات، موجودة في الكثير من المنتجات المستخدمة يومياً؛ الهواتف المحمولة، أجهزة الكمبيوتر، السيارات التقليدية والكهربائية، أنظمة الطاقة الشمسية، الساعات...

لكن هذه الأداة السحرية متأخّرة في التقدّم عن التقنيات الأخرى، فما هي أسباب ذلك؟ أين مركز ثقل هذه الصناعة؟ وما هي أبرز تكنولوجيا البطاريات القادمة؟

منذ اختراع بطارية الليثيوم عام 1980 من قبل جون غودإينف، ثم وضعها للاستعمال التجاري من قبل شركة «سوني» عام 1991، لم تتقدم تكنولوجيا البطاريات، ولم تظهر أي اختراقات جديدة فيها، باستثناء تحسينات في بطارية «الليثيوم أيون» التي جعلت قدرتها التخزينية أكبر وأضافت إليها خصائص أمان. وعلى ضفّة تكنولوجية أخرى، فإنه في عام 1980، كان جهاز الكمبيوتر قادراً على تأدية عشرات الملايين من العمليات الحسابية في الثانية الواحدة، لكن جرى تطويره ليصبح قادراً على تأدية مليارات العمليات الحسابية في الثانية، علماً بأن الحواسيب الفائقة يمكن أن تؤدي مئات المليارات من العمليات الحسابية في الثانية. وهنا يبرز الفرق التطوري بشكل واضح.

معظم البطاريات التي يتم إنتاجها اليوم تذهب إلى السيارات الكهربائية، وليس الإلكترونيات الاستهلاكية. يعود ذلك إلى المخاوف المتزايدة من تأثير انبعاثات الكربون على حرارة الأرض. ففي العام الماضي، 10% من كل السيارات التي بيعت حول العالم كانت كهربائية. سمحت بطارية «الليثيوم أيون» في بدء إنتاج السيارات الكهربائية بشكل كبير منذ عام 2003. ذلك أن مادة الليثيوم تسمح بتخزين قدر كبير من الطاقة في حيّز صغير، كما أنها تسمح بتفريغ ذلك المخزون بشكل مكثّف في أي لحظة تحتاجه السيارة، علماً بأن هذه التحسينات لا تنفع مع السفن والطائرات التي تتطلب قدراً هائلاً من الطاقة على شكل تخزين وتفريغ. وبحسب «ستاتيستا»، فإنه في العام الماضي، شكّلت البطاريات 32% من مجمل سعر السيارة الكهربائية. كذلك، إن أصغر حزمة بطاريات تصنعها «تيسلا» لسياراتها الكهربائية، تحتوي على نفس كمية الطاقة الموجودة في 1666 هاتف «أيفون»؛ في حين أن سيارة «همر» الكهربائية تُعادل بطاريتها ما هو موجود في 7 آلاف هاتف «أيفون». نتيجة لذلك، أصبحت السيارات الكهربائية هي المحرك الرئيسي للطلب على البطاريات.

> **في العام الماضي شكّلت البطاريات 32% من مجمل سعر السيارة الكهربائية**

وبحسب «BloombergNEF»، أنتج نحو 900 غيغاواط ساعة من البطاريات حول العالم في السنة الماضية. و77% من هذا الإنتاج حصل في الصين التي تحتضن على أرضها 6 من أصل أكبر 10 شركات تصنيع بطاريات في العالم. والأهم من ذلك، أن البلاد الشيوعية تسيطر على نسبة كبيرة من إنتاج المعادن والمكونات الخاصة بصناعة البطاريات. إن بطارية «الليثيوم أيون» بشكل عام، تحتوي على أربع مكونات: «الكاثود» هو مصدر أيونات الليثيوم (موجب)، «الأنود» يفرغ ويخزن أيونات الليثيوم (سالب)، «الإلكتروليت» (سائل يسمح بتدفق الأيونات من جهة إلى أخرى) وفاصل بين جهتي البطارية يمنع احتكاك «الأنود» و«الكاثود». وتنتج الصين 70% من الكاثود و85% من الأنود عالمياً. كذلك، إن تكرير أكثر من نصف الليثيوم والكوبالت المستخدم في هذه الصناعة يحصل في الصين بحسب «وكالة الطاقة الدولية».

استفاقة متأخرة

تأخرت تكنولوجيا البطاريات لسببين رئيسيين: أولهما صعوبة وتعقيد إنشاء بطارية يمكنها توفير عمر طويل مع قدرة تخزينية كبيرة وشحن موثوق وآمان. وهذا يتطلب قدراً كبيراً من الهندسة والابتكار، بالإضافة إلى أكلاف باهظة. عملياً، أدّى تعقيد التكنولوجيا نفسها إلى الحدّ من تطويرها. فالبطاريات تتكوّن من عناصر متعدّدة يجب تصميمها جميعاً واختبارها بدقّة، وهذا أمر يتطلب الكثير من الوقت والموارد ويصعب التنبؤ بنتائجه لجهة الأداء. وقد أدّى ذلك إلى معدّل تطوّر أبطأ مقارنة بالتقنيات الأخرى. فعلى سبيل المثال، السيارة الكهربائية التي تحتوي بطاريات «الليثيوم أيون»، تفقد جزءاً كبيراً من طاقتها في البرد أو الحرارة المرتفعة، ولهذا نسمع عن تطوير في هذا المجال إنما فاعليته متدنية عند فحص البطارية المطوّرة في المختبر. وبحسب صحيفة «وال ستريت جورنال»، تكرار هذا الأمر على سنوات عدة خلق تعبيراً بين الخبراء في هذا المجال (Liar, liar, battery supplier) بمعنى أن موردي البطاريات كاذبون. كذلك، لم يتم تخصيص الكثير من التمويل للبحث والتطوير خلافاً لما هو عليه الأمر بالنسبة إلى تكنولوجيات أخرى. فتكنولوجيا البطاريات تتطلب قدراً كبيراً من رأس المال مقدّماً للاستثمار في البحث عن بطارية أفضل، لكن درجة المخاطر تقلصت من العوائد المباشرة أو بعيدة جداً في المستقبل. وهذه أمور لا يحبها الرأسمال ويستعيض عنها لصالح المشاريع ذات الفوائد المالية الفورية.

هل هناك ما يكفي من الليثيوم؟

بحسب وكالة الطاقة الدولية، يحتاج العالم إلى مليارَي سيارة كهربائية للوصول إلى صفر انبعاثات. ويُعدّ الليثيوم أحد المكوّنات الرئيسية في بطاريات السيارات الكهربائية. لكن الإمدادات العالمية لهذه المادة تتعرّض لضغوط بسبب ارتفاع الطلب على السيارات الكهربائية. وتقول الوكالة إن العالم قد يواجه نقصاً في الليثيوم بحلول عام 2025، في حين قدّر بنك «كريدي سويس» أن الطلب على الليثيوم قد يتضاعف ثلاث مرات بين عامَي 2020 و2025. يواجه عرض الليثيوم تحديات ليس فقط من ارتفاع الطلب، ولكن لأن الموارد تتركز في أماكن قليلة وأكثر من نصف إنتاج الليثيوم موجود في مناطق شحيحة المياه الأمر الأساسي في عمليات الاستخراج.

تحتوي حزمة بطارية «الليثيوم أيون» لسيارة كهربائية واحدة على نحو 8 كيلوغرامات من الليثيوم، وفقاً للأرقام الصادرة عن «مختبر أبحاث العلوم والهندسة التابع لوزارة الطاقة الأميركية». في حين بلغ إجمالي إنتاج الليثيوم العالمي 100 ألف طن العام الماضي، بينما يبلغ الاحتياطي العالمي نحو 22 مليون طن، وفقاً للمسح الجيولوجي الأميركي.

عملياً، إن عدد السيارات الكهربائية التي يمكن صنعها سنوياً مرتبط بالكمية المستخرجة من الليثيوم. في السنة الماضية جرى تعدين كمية من الليثيوم تكفي لإنتاج ما يقل عن 11,4 مليون بطارية للسيارات الكهربائية. هذا هو المستوى الذي يمكن أن تصل إليه مشتريات السيارات الكهربائية السنوية قريباً، أي إن هذا الرقم الأقصى لإمكانات الإنتاج وفقاً لأرقام وكالة الطاقة الدولية. وبالتالي، فإن الاحتياطيات العالمية كافية لإنتاج ما يقل عن 2,5 مليار بطارية للسيارات الكهربائية. نظرياً الأمر صحيح، لكن استعمال الليثيوم ليس محصوراً بالسيارات الكهربائية في ظل تطوّر أجهزة إنترنت الأشياء، والاعتماد المتعاظم على التكنولوجيا في حياتنا الحديثة تحتاجه أيضاً.

الصين تملك أساساً 70% - 80% من سلسلة الإنتاج الكاملة للسيارات الكهربائية وبطاريات «الليثيوم أيون». وتقدر وكالة الطاقة الدولية حصّة الصين من إنتاج الليثيوم الكيميائي العالمي بنسبة 60%، وتقول إنها تمثّل 80% من إنتاج هيدروكسيد الليثيوم. كان لدى أستراليا أعلى إنتاج في عام 2021، وفقاً للمسح الجيولوجي الأميركي. لكن تشيلي، الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية، لديها أكبر احتياطي من الليثيوم في العالم. هي جزء مما يسمى «مثلث الليثيوم»، إلى جانب الأرجنتين وبوليفيا. ففي هذه البلدان الثلاثة تم العثور على نحو 60% من موارد الليثيوم على الأرض وفقاً لملخّص السلع المعدنية الصادر عن هيئة المسح الجيولوجي الأميركية لعام 2021.

بوادر تقدم

حالياً، هناك توجّه بين صانعي البطاريات نحو تكنولوجيا جديدة تستخدم «الصوديوم أيون» بديلاً من الليثيوم. هي أمنة أكثر، تشحن بشكل أسرع، ولا تخسر من طاقتها المخزنة في حالات البرد أو الحرارة المرتفعة. لكن من أبرز مشكلاتها، أن طاقتها التخزينية أقل من الليثيوم (يتم العمل على رفع كفاءتها). كذلك تتطلب مساحة أكبر قليلاً. لكن، هناك أمر أساسي يجعل من هذه المادة مغرية، هو سعرها البخس. تكلف بطارية الصوديوم نحو 40 دولاراً لكل كيلووات/ساعة، في حين تكلف بطارية الليثيوم نحو 137دولاراً لكل كيلووات الساعة بناءً على متوسط أسعار عام 2020. وحتى قبل البدء بتصنيع بطارية «صوديوم أيون» كاملة، بدأ عملاق صناعة البطاريات الصيني «CATL»، في تجربة دمج الصوديوم في بطاريات الليثيوم الأمر الذي سيخفض من سعرها كما الطلب على الليثيوم.

صناعة البطاريات 2022

الترتيب	الدولة	القدرة التصنيعية للدول / غيغاوات ساعة	النسبة
1	الصين	893	77%
2	بولندا	73	6%
3	الولايات المتحدة	70	6%
4	هنغاريا	38	3%
5	ألمانيا	31	3%
6	السويد	16	1%
7	كوريا الجنوبية	15	1%
8	اليابان	12	1%
9	فرنسا	6	1%
10	الهند	3	0.20%
	دول أخرى	7	1%

المصدر: visualcapitalist

اكبر 10 مُصنّعين لبطاريات السيارات الكهربائية عام 2022

الترتيب	الشركة	الحصة السوقية	الدولة
1	CATL	34%	الصين
2	LG Energy Solution	14%	كوريا
3	BYD	12%	الصين
4	Panasonic	10%	اليابان
5	SK On	7%	كوريا
6	Samsung SDI	5%	كوريا
7	CALB	4%	الصين
8	Guoxuan	3%	الصين
9	Sunwoda	2%	الصين
10	SVOLT	1%	الصين
	شركات أخرى	8%	آخر

المصدر: بلومبيرغ

إنفوغراف

رسم بياني

موجة صرف عمال في قطاع التكنولوجيا

انضمت «مايكروسوفت» و«ألفابت» (الشركة الأمّ لغوغل)، إلى موجة عمليات التسريح التي اجتاحت قطاع التكنولوجيا. وستقلص «مايكروسوفت» قوتها العاملة العالمية بمقدار 10 آلاف شخص، كذلك ستقوم شركة «ألفابت»، بإلغاء 12 ألف وظيفة في أكبر عملية تسريح للموظفين في تاريخ الشركة. كما قامت «أمازون» و«ألفابت» و«مايكروسوفت» و«ميتا» مع بعضها البعض، بتسريح أكثر من 50 ألف عامل في الأشهر الثلاثة الماضية. ويتوقع أن تواصل الشركات خفض الوظائف وصرف العمال على نطاق واسع طوال عام 2023، بحسب موقع «ستاتيستا».

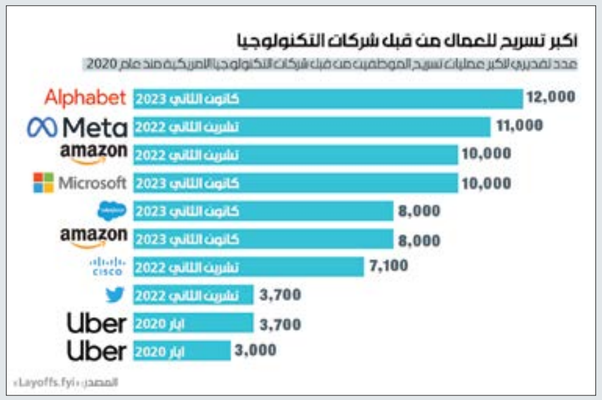

مقال

المصارف المركزية: طفرة أم ركود؟

مايكل روبرتس

اجتمعت ثلاثة من البنوك المركزية الرئيسية، على رفع أسعار الفائدة الأساسية، مرّة أخرى في مسار يطلق عليه «مكافحة التضخم». والآن، تقف أسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها في الأعوام الـ15 الماضية. لكن الأسواق المالية أخذت تعليقات محافظي المصارف المركزية باعتبارها إشارة إلى نجاح سياساتهم التي كبحت التضخّم ليصبح على مسار تراجعي. وسيكون من الملائم أيضاً، أن تتوقف المصارف المركزية عن رفع أسعار الفائدة قريباً، وبالتالي تتجنّب حدوث ركود اقتصادي.

هذا التفكير لا يتعدّى كونه تمنيات. فقد استغلّ محافظو المصارف المركزية، المستويات الأقل سوءاً من المتوقّع في النشاط الاقتصادي، وهو ما ظهر في بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأخيرة. لكن هذا الأمر، مرّة أخرى، لا يمثّل الواقع. بل هو مجرّد تمنيات. الآن فقط، يتوقع صندوق النقد الدولي عدم حدوث ركود هذا العام، بل رفع توقّعاته للنموّ بشكل طفيف. وتشير تقديرات الصندوق الأخيرة إلى أن النموّ العالمي في عام 2023 سيكون 2,9%، بعدما كان توقّعه السابق 2,7%، أي أقل بكثير من تقديراته السابقة التي كانت تشير إلى نمو في عام 2022 بنسبة 3,4%. أما التوقعات الجديدة لعام 2023، فهي تستند إلى انتعاش النموّ في الصين والهند اللتان تسهمان بأكثر من 50% من التوسّع الاقتصادي العالمي في تقديرات الصندوق، بينما لا يُتوقع أن تسهم الاقتصادات الرأسمالية الكبرى بأكثر من 1% من هذا التوسّع.

رغم ذلك، فإن الاقتصادي في صندوق النقد الدولي، بيير أوليفييه غورينشاس، قدّم مقاربة متفائلة مشيراً إلى أن عام 2023 «يمكن أن يمثّل نقطة تحوّل»، مع تحسن الظروف الاقتصادية في السنوات اللاحقة. وقال غورينشاس: «نحن بعيدون تماماً عن أي علامة على ركود عالمي»، في تناقض حادّ مع تصريحات المديرة العامة للصندوق كريستالينا غورغييفا الشهر الماضي بأن الركود سيضرّ بأكثر من ثلث الاقتصاد العالمي.

أبلغت الولايات المتحدة عن معدل نموّ سنوي نسبته 2,9% في الفصل الرابع من عام 2022، وقد أدّى ذلك إلى رفض مجموعة من الاقتصاديين حدوث ركود هذا العام. لكن هذا الإجراء السنوي مضلّل. ففي الفصل الرابع من عام 2022، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 1% فقط مقارنة بالفصل الرابع من عام 2021. والأهم من ذلك، ساهمت المخزونات (أي تخزين البضائع) بأكثر من نصف المعدل السنوي البالغ 2,9% في الفصل الرابع. وكانت المبيعات للأميركيين (المستهلكين والمنتجين) ثابتة تقريباً، بينما ارتفع الاستثمار التجاري بأقل من 2%. وكان الإنفاق الحقيقي للمستهلكين قوياً نسبياً عند 2,1%، لكن ذلك كان يعتمد على المساعدات المالية السابقة من الحكومة في العام الماضي. ففي الواقع، تباطأ نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة من 5,4% على أساس سنوي في الفصل الرابع من عام 2021 إلى 1% فقط على أساس سنوي في الفصل الرابع من عام 2022. لذا، يتّجه الاقتصاد الأميركي نحو الركود.

القصة مماثلة لما يحصل في منطقة اليورو. فقد نما اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0,1% فقط في الفصل الرابع من عام 2022، وإذا تم حسم رقم نموّ الناتج المحلي الإجمالي المضحك البالغ 13% المسجّل في أيرلندا، تكون النتيجة انخفاض إنتاج منطقة اليورو بنسبة 0,1%. السبب في ارتفاع معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي الأيرلندي هو أنه يتضمن تحوّل أرباح الشركات متعدّدة الجنسيات إلى إيرلندا كملاذ ضريبي. في الواقع، انكمشت اقتصادات كبرى في المنطقة اليورو، مثل ألمانيا وإيطاليا، بينما أفلتت فرنسا للتوّ من الانكماش. وخارج منطقة اليورو، انكمش اقتصاد كل من السويد وبريطانيا.

أما بالنسبة إلى بريطانيا، فإن الاقتصاد يتّجه إلى الأسوأ بشكل سريع. انكمش الاقتصاد في الفصل الثالث من عام 2022 وربما كان ثابتاً في الفصل الرابع. ولكن حتى بنك إنكلترا يقرّ بأن الانكماش محتمل في هذا الفصل وما بعده. في الواقع، وفقاً لصندوق النقد الدولي، هناك اقتصاد واحد فقط من بين 30 اقتصاداً تمّت مراجعته وسيشهد تراجعاً هذا العام - وهي بريطانيا.

> ما يقلق المصارف المركزية هو أن رفع أسعار الفائدة ليس له تأثير يُذكر على خفض التضخم

صحيح أن التضخّم العام آخذ في الانخفاض في معظم الاقتصادات، حيث بدأت أسعار المواد الغذائية والطاقة التي أدّت إلى ارتفاع الأسعار العام الماضي في التراجع، رغم أنها لا تزال أعلى بكثير مما كانت عليه في بداية عام 2021. هذا لا يعني أن الأسعار انخفضت، بل إن معدل الزيادة في الأسعار تباطأ، فقط. وفي الواقع، ارتفعت الأسعار في الولايات المتحدة بنسبة 15% في العامين الماضيين، بينما بلغت زيادات الأجور نصف هذا المعدل.

أحد مقاييس التأثير على الأُسر في الاقتصادات الكبرى، هو ما يسمى بمؤشر البؤس. وهو تجميع لمعدّل البطالة ومعدّل التضخّم؛ الشيطانان التوأم للعمال. بقيت معدلات البطالة الرسمية بالقرب من أدنى مستوياتها بعد الحرب العالمية الثانية (لن أناقش الآن صحّة هذه البيانات)، ولكن الارتفاع الهائل في معدّلات التضخّم قد دفع مؤشّر البؤس إلى مستويات عالية لم نشهدها منذ 35 عاماً. قد تكون معدلات التضخم الكلّي متّجهة نحو الانخفاض، ولكن ما يسمى «بالتضخّم الأساسي» (التضخّم الكلّي يُطرح منه التضخّم في أسعار الغذاء والطاقة) بقي «ثابتاً».

هذا ما يقلق المصارف المركزية. وما يظهره أيضاً هو أن رفع أسعار الفائدة ليس له تأثير يذكر على خفض التضخم، الذي ارتفع بسبب أسعار الغذاء والطاقة، وهو أمر لا تستطيع البنوك المركزية السيطرة عليه. ومعدلات التضخم تتراجع الآن لأسباب لا علاقة لها بالمصارف المركزية. وبدلاً من ذلك، فإن رفع أسعار الفائدة من قبل المصارف المركزية يزيد من كلفة الاقتراض للإنفاق على الأسر والاستثمار لصالح الشركات. في الواقع، كما قالت لاغارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي في مؤتمرها الصحافي، كان تشديد السياسة النقدية (أي رفع الفوائد) «فعالاً للغاية» في الضغط على الاقتصاد الحقيقي. كما جادلت في منشور سابق، تتقلّص الأرباح الآن مع انحسار تضخّم الأسعار. وأسعار الفائدة المتزايدة تضغط على الشركات من الجهة المقابلة.

بالتأكيد، إذا انخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار التجاري، فإن «التضخّم الأساسي» سينخفض في نهاية المطاف، ولكن فقط مع هبوط الاقتصادات في الركود. وحتى مع ذلك، قد تدخل الاقتصادات الكبرى في ركود في الإنتاج وارتفاع في البطالة هذا العام، لكن معدلات التضخّم لا تزال أعلى بكثير من المستويات التي كانت عليها قبل عامين - وهو أسوأ سيناريو كان ممكن حدوثه.

*نُشر هذا المقال على مدونة مايكل روبرتس thenextrecession.wordpress.com في 2 شباط 2023